

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تأثير الأزمات المالية على التجارة الخارجية

دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

2014-2006

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

- تخصص: علوم مالية -

تحت إشراف:

د. محي الدين محمود عمر

من إعداد الطالبتين:

بدور حياة

عرجان كريمة

لجنة المناقشة:

رئيسا

الأستاذ: د. لعيداني إلياس

مقررا

الأستاذ: د. محي الدين محمود عمر

ممتحنا

الأستاذ: بلحسن لخضر

السنة الجامعية: 2015 / 2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تأثير الأزمات المالية على التجارة الخارجية

دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

2014-2006

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

- تخصص: علوم مالية -

تحت إشراف:

د. محي الدين محمود عمر

من إعداد الطالبتين:

بدور حياة

عرجان كريمة

لجنة المناقشة:

رئيسا

الأستاذ: د. لعيداني إلياس

مقررا

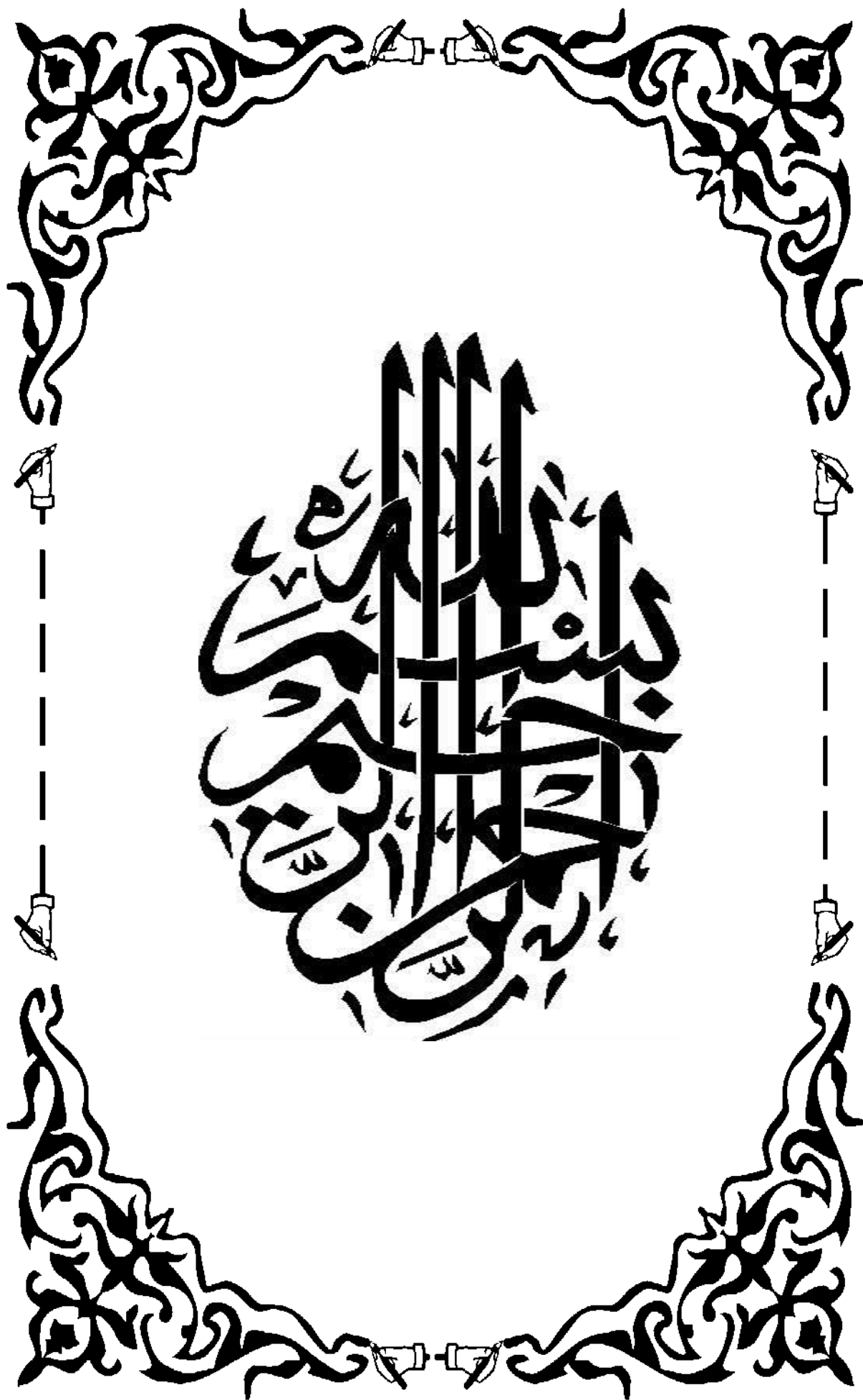
الأستاذ: د. محي الدين محمود عمر

ممتحنا

الأستاذ: بلحسن لخضر

السنة الجامعية: 2015 / 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

بدأت بأكثر من هم وعانيت الكثير من الصعوبات وها أنا اليوم والحمد لله أطوى سهر الليالي وتعب الأيام
وخلاصة مشواري بين دفقي هذا العمل المتواضع.

إلى الإمام منارة العلم والإمام مصطفى إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى الذي تعب لأجلي ورعاني و أشعل لهيب العلم في صدري وملكت يده أعطاني والذي لا يبخل بشيء من
أجلي والذي علمني أن ارتقى بسلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي الغالي أدامه الله منار فوق رأسي.
إلى من ربني على مكارم الأخلاق، ورضاءها عني قوة زادني عزيمة، رمز التضحية ونبوع الحنان إلى من دعائها
سر نجاحي وحنانها بلسم جراحني والدي العزيرة أطال الله في عمرها.
إلى من يذكرني في صلاتهم بالدعاء ومن كانت عيونهم الرقيق الذي أنار دري أجدادي أطال الله في أعمارهم.
إلى من كانت نظراتهم إلى فرحتي وشجاري معهم شقوتي وحي لهم حياتي إخوتي موسى، عبد القادر، أحمد. وتوأم
روحي أختي أحلام والأخت التي لم تنجبها لي أمي فاطمية
إلى كل العائلة: أعمامي ، عماتي، أخوالي، خالاتي وأزواجهم وزوجاتهم وأولادهم صغيرهم وكبيرهم.
إلى كل من ساعدني ببسمة وأعاني بنسمة تعيد لي الحياة كل لحظة عتمة
إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي "صديقات" كل واحدة باسمها
إلى أحبتي بلا استثناء، مادامت الحياة صفحات دربها الإخلاص والوفاء.
إليهم جميعا أهدي هذا العمل، ودعواتي أن يجعل الله سعيهم في ميزان حسناتهم

حياة

إهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله.. إلى والدي العزيز أدامه الله لي.

إلى من ربنتي وأنارت دربي بالصلوات والدعوات، وإلى أعلى إنسان في هذا الوجود أُمي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي رزيقة، أصيل، نبيل.

إلى منبع الحنان وصاحبة القلب الصافي جدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى رفيقة دربي إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة صديقتي بدور حياة وكل عائلتها.

إلى صديقتي العزيزة بابا فطيمة وكل عائلتها.

إلى كل المعلمين والأساتذة الذين مررت عليهم طيلة المشوار الدراسي.

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة .

إلى كل من أهداني كلمة... نصيحة... ابتسامة...

كريمة

شكر

بسم الله نبتدى وإليه ننتهي وعليه
نعول فيما نرتجي، ونستهل بالحمد لله الذي
ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع ولا كصنعه صانع
وهو الجواد الواسع، والسلام على من خصه بالنبوة سيد الأنام
محمد صلى الله عليه وسلم

نشكر كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا ونصح لنا قولاً نسأل
الله أن يجاريهم عنا خير جزاء الأولياء الكرام

يشرفنا أن نسجل بالشكر والعرفان وفائق التقدير والاحترام إلى أستاذنا الفاضل الدكتور
محي الدين محمود عمر على الإشراف على هذه المذكرة ولرعايته العلمية الدائمة المستمرة
طوال فترة إشرافه على المذكرة ولحرصه ومتابعته المستمرة وملاحظاته وتوجيهاته وانتقاداته القيمة
فجزاه الله عنا وعن طلبة العلم خير جزاء.

كما نخص بالشكر أيضا الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة العلمية لهذه المذكرة الذين تفضلوا علينا بقبول
النظر في هذه المذكرة، وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لتخرج بالشكل العلمي الصحيح.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لكل أساتذتنا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

حياة & كريمة

تقدير

ملخص:

تكرار الأزمات المالية يهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دول أخرى متقدمة ونامية ونظرا لعلاقات التبادل بين الدول انتشر ركود اقتصادي وانخفض التبادل التجاري وتراجع النمو وتقلصت الاستثمارات وأغلقت مؤسسات في العديد من الدول وهذا نتيجة الارتباط الوثيق للاقتصاديات بالأسواق العالمية. فقد كان انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على الأسواق العالمية ومواكبة التطورات الاقتصادية وارتباطها الوثيق بكل النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات التي تعتمد على تمويل نشاطها الاقتصادي وكذلك لارتباط هذه الدول بعملة الدولار الأمريكي مما يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الدائم لهذه الدول في اقتصادها لعدم امتلاكها قاعدة إنتاجية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية - التجارة الخارجية - دول مجلس التعاون الخليجي

Résumé : La répétition des crises financières menace la stabilité économique et politique en plus ,la propagation de ses dernières qui touchent aussi bien les pays en développés que ceux en voix de développement et, compte tenu des échanges entre États, on assiste à une récession économique qui se propage de plus en plus et, la diminution des échanges commerciales, ainsi que la régression de la croissance et la limitation des investissements qui a conduit à la fermeture de beaucoup d'établissements dans plusieurs pays et ce raison de l'étroite association de ces économies aux marchés mondiaux. L'ouverture des pays du CCG aux marchés mondiaux et aux développements économiques et leur étroite liaison au système financier et commercial mondial pour les produits de base, principalement l'huile, le gaz et les pétrochimies qui contribuent au financement de l'activité économique, aussi que son dépendance au dollar, entraîne une instabilité permanente dans l'économie de ces pays en raison de leur incapacité à posséder une solide base de production

Mots-clés : crise financière, commerce étranger, GCC

الفهرس

الصفحة	البيان
IV	الشكر
V	الملخص
VIII - VI	الفهرس
X -IX	قائمة الأشكال و الجداول
XI	قائمة المختصرات
أ - ج	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأزمات المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأزمات المالية
3	المطلب الأول: الأزمة المالية
5	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وإدارتها
7	المطلب الثالث: أسباب الأزمات المالية وخصائصها
10	المبحث الثاني: العدوى المالية
10	المطلب الأول: تعريف عدوى الأزمات المالية وقنوات انتشارها
13	المطلب الثاني: نماذج العدوى المالية
15	المطلب الثالث: العلاقة بين الأزمة المالية والاقتصادية
17	المبحث الثالث: الأزمات المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
17	المطلب الأول: أهم الأزمات المالية
26	المطلب الثاني: الأزمات المالية من المنظور الاقتصادي الوضعي
27	المطلب الثالث: الأزمات المالية من المنظور الاقتصادي الإسلامي
30	الفصل الثاني: أساسيات التجارة الخارجية
31	تمهيد
32	المبحث الأول: نشأة التجارة الخارجية
32	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
34	المطلب الثاني: مراحل التجارة الخارجية
35	المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها
37	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

37	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية
42	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية
43	المطلب الثالث: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية
48	المبحث الثالث: السياسة التجارية
48	المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها
49	المطلب الثاني: مبدأ الحرية التجارية الخارجية
51	المطلب الثالث: مبدأ الحماية التجارية الخارجية
56	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي
57	تمهيد
58	المبحث الأول: الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
58	المطلب الأول: تعريف دول مجلس التعاون الخليجي
60	المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
61	المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي
70	المبحث الثاني: مؤشرات التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي
70	المطلب الأول: التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
73	المطلب الثاني: صادرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
77	المطلب الثالث: واردات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي
82	المبحث الثالث: الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي
82	المطلب الأول: نشأة الأسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي
86	المطلب الثاني الأدوات الاستثمارية المتداولة في البورصات الخليجية
89	المطلب الثالث: تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي
100-98	الخاتمة العامة
110-102	المصادر والمراجع

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	قنوات انتشار الأزمات المالية	(1-1)
62	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(1-3)
64	إيرادات ونفقات دول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(2 -3)
69	الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(3 -3)
69	ميزان الخدمات والدخل الصافي لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(4 -3)
70	الميزان الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(5 -3)
72	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(6 -3)
74	واردات دول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(7-3)
76	صادرات الإمارات لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(8-3)
77	صادرات السعودية البنينة لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(9-3)
77	صادرات البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(10-3)
78	صادرات قطر البنينة لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(11-3)
79	واردات الإمارات لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(12-3)
79	واردات البحرين البنينة دول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(13-3)
80	واردات عمان البنينة لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(14-3)
81	واردات قطر البنينة لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(15-3)
81	واردات الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)	(16-3)
90	تطور عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجية (2006-2014)	(17-3)
92	تطور القيمة السوقية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(18 -3)
94	تطور عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(19-3)
95	تطور معدل دوران الأسهم في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(20-3)

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	الأزمات المالية والمصرفية من 1810 - 1873	(1-1)
39	التكاليف المطلقة المقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة	(1-2)
40	عرض توضيحي لنظرية ليكاردو	(2-2)
41	إيضاح نظرية القيم الدولية	(3-2)
63	الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(1-3)
65-68	ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(2-3)
71	إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(3-3)
73	واردات دول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(4-3)
75	صادرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(5-3)
79	واردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(6-3)
88	أهم الأدوات الاستثمارية المتداولة في البورصات الخليجية	(7-3)
90	عدد الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(8-3)
92	تطور القيمة السوقية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(9-3)
94	تطور أحجام التداول في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)	(10-3)

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات

اللغة العربية	اللغة الفرنسية	الرمز
الناتج القومي الإجمالي	Gross National Product	GNP
دول مجلس التعاون الخليجي	Conseil de coopération du Golfe	GCC
سوق دبي المالي	Marché financier de Dubaï	DFM
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	Centre de statistique du Conseil de coopération du Golfe	GCC- STAT

المقدمة العامة

توطئة:

شهد التاريخ الاقتصادي أزمات مالية عالمية عديدة عصفت بأقوى الاقتصاديات العالمية ففي ستينات القرن التاسع عشر عرف العالم عدة انهيارات مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الوقت المركز المالي الأساسي للعالم، مع بداية القرن العشرين شهدت أوروبا انهيارات عدة حيث خلف الانهيار المالي لعام 1929 ركود اقتصادي كبير، وفي تسعينيات القرن الماضي عصفت ببلدان شرق آسيا الأزمة الآسيوية سنة 1997 نتيجة انهيار عملة البات التايلندي واستيقظ العالم في 2008 على أزمة الرهن العقاري، وجاء أزمة دبي في 2010 كنتيجة لهذه الأخيرة وفوجئ العالم بتدهور أسعار البترول من يوم إلى آخر.

كل هذه الانهيارات المالية كانت أسبابها تختلف من أزمة إلى آخر ظاهريا ولكنها تشترك في ظاهرة أساسية يبدأ منها وتنتهي إليها "الديون الكبيرة" التي تفوق الاقتصاد أو السوق، وأيضا النتائج المترتبة تنعكس على العالم وتشمل تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية وتمتد تأثيراتها على جميع أنحاء العالم في صورة الركود الاقتصادي الذي يخيم على الأسواق، وانكماش حركة التجارة الخارجية بنوعيتها الصادرات والواردات نتيجة انخفاض الإنتاج وتأثر المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي و الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم... الخ.

تتوقف درجة تأثير كل دولة بالأزمات المالية العالمية حسب درجة انفتاحها على الأسواق العالمية وقوة الروابط التي تربطها مع منظومة الاقتصاد العالمي، ونتيجة لما تتمتع به الاقتصاديات العربية من انفتاح على الاقتصاد العالمي وانضمام معظم البلدان العربية إلى المنظمة العالمية لتجارة حيث أصبحت أغلب الأسواق والقطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة الداخلية والخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

تنعكس الأزمات المالية على الدول العربية التي كانت ولا زالت جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية حيث تتأثر بما يصيب هذه المنظومة من اضطرابات مالية وهزات اقتصادية، حيث تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأنها ذات درجة انفتاح اقتصادي مرتفع تجاه العالم الخارجي فتتأثر بالأزمات المالية العالمية من حيث أسعار الفائدة الأجنبية وتقلبات أسعار صرف العملات والتضخم العالمي وتقلبات أسعار البترول تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار.

طرح الإشكالية:

تتمحور إشكالية دراستنا حول الأزمات المالية العالمية التي يعيشها العالم وهذا ما يتجسد بشكل مطلق في الأسواق المالية في دول عدة من خلال تتبع نشأة وانتشار الأزمات المالية وسرعة انتقالها وتأثيرها على التجارة الخارجية من خلال أهم المؤشرات ذات العلاقة بها وانعكاساتها على الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير الأزمات المالية على التجارة الخارجية ؟ إلى أي مدى تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالأزمة المالية ؟ ما هي طبيعة الأزمات التي يواجهها العالم ؟
- كيف تنتشر الأزمات المالية ومدى تأثير التجارة الخارجية في دول المجلس ؟
- ما مدى تأثير دول المجلس التعاون الخليجي بالأزمات المالية ؟ وكيف تأثر على نشاطها الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

- الأزمة المالية انهيار شامل في النظام المالي والنقدي يؤثر على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار أسعار الأسهم والسندات ومعدل الصرف و إجمالي القروض والودائع المصرفية مع انكماش في النشاط الاقتصادي.
- انتشار الأزمات المالية و تراجع المبادلات التجارية البينة والخارجية أثرت على دول مجلس التعاون الخليجي كنتيجة للتطورات والتغيرات التي شهدها العالم في الهياكل الاقتصادية.
- يتأثر النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بالأزمات المالية مما ينعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية نتيجة الانفتاح على العالم.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الأزمة المالية والكشف عن أهم الأسباب التي كانت وراء تفشي الأزمات المالية.
- الاستفادة من الأخطاء التي أدت إلى ظهور الأزمات المالية ومحاوله تفاديها في المستقبل وأثرها على التجارة الخارجية.
- تبيان آثار الأزمات المالية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مجال التجارة الخارجية والبيئية والأسواق المالية بغرض التعرف على السلبيات التي مست بلدان المجلس نتيجة الأزمات.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك من خلال تزايد الأزمات المالية و الاهتمام العالمي المتزايد بالأزمة المالية العالمية، لأنها أدت إلى انخيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم والتي أدت إلى تراجع التجارة الخارجية، كما قمنا بتسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي ومدى تأثرها بالأزمات المالية التي تمس الاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار الموضوع

- قابلية الموضوع للبحث ،حدائة وديناميكية الموضوع.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع حديث الساعة
- أهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم وما لها من آثار على اقتصاديات العالم وخاصة الدول العربية.
- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه المواضيع

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي ترتبط بموضوع الدراسة، وتحديد أبعاد المشكلة على العموم بغية الوصول إلى نتائج تقربنا من حل إشكالية الدراسة سنعتمد على: استخدمنا المنهج التاريخي لسرد تاريخ تطور الأزمات المالية وتطور التجارة الخارجية ونشأة دول مجلس التعاون الخليجي وتطور الأسواق المالية الخليجية المنتظمة، المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية والتجارة الخارجية أما

المنهج التحليلي فتم اللجوء إليه عند قراءة وتحليل المعطيات الرقمية لأثر الأزمات المالية على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي .

إطار الدراسة:

بهدف معالجة الإشكالية محل الدراسة وتحقيق الأهداف و حتى يكون تركيز وتحليل غير متشعب قمنا بوضع أبعاد لدراسة والمتمثلة في:

- **البعد المكاني:** تقتصر دراستنا على تناول موضوع تأثير الأزمات المالية على التجارة الخارجية و البيئة لدول مجلس التعاون الخليجي الست "السعودية- البحرين- الكويت- قطر- عمان- الإمارات (دبي، الإمارات)".

- **البعد الزمني:** وتمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة (2006-2014) وهي بذلك تشمل ثلاثة أزمات أزمة الرهن العقاري- أزمة دبي - أزمة انهيار أسعار النفط.

الدراسات السابقة:

يعتبر البحث في موضوع الأزمات المالية والتجارة الخارجية حديثا نسبيا إلا أنه في كل مرة يخضع للتجديد نتيجة التطورات الحاصلة في العالم وصعوبة الإحاطة بجوانب الدراسة في موضوع واحد هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجز بعضها في ما يلي :

- دراسة عبد الصمد سعدون عبد الله: إدارة الأزمات المالية في إقتصادات متقلبة (نموذج دول مجلس التعاون الخليجي)، مقال مقدم لمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس والثلاثون 2013، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية - كلية العلوم السياسية جامعة النهرين .

وقد استخلص أن الاقتصاد الخليجي يتسم بالانفتاح الشديد على العالم الخارجي وتسيطر عليه الصبغة الأحادية إذ يعتمد على ريع النفط كمنتج واحد، وهو تصدير النفط الذي يشكل نسبة عالية من GNP وأن أي تقلبات يتعرض لها القطاع سينعكس على أداء الاقتصاد الكلي ومن ثم على أداء الجهاز المصرفي الذي يرتبط أساسا بالسياسة المركزية.

- دراسة عبد الرحمان روابح : حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة تحليلية تقييميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، البحث مقدم في شكل رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة- 2013، تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؟ وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تداعيات الأزمة المالية العالمية خلفت آثار كبيرة جدا أدت إلى ضعف الدور الذي يؤديه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل حركة التجارة الدولية الخليجية.

هيكل الدراسة :

نظرا إلى الإشكالية والأهداف المبتغاة ولاختبار الفرضيات فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة، يتناول الفصل الأول مدخل مفاهيمي للأزمات المالية مقسما إلى ثلاثة مباحث تتضمن الأزمات المالية و العدوى المالية والأزمات المالية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي وتضمن مجموعة من العناصر الثانوية والفرعية.

أما بالنسبة للفصل الثاني الإطار النظري للتجارة الخارجية يتضمن ثلاث مباحث معنونة على التوالي ماهية التجارة الخارجية ثم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وأخيرا السياسة التجارية الخارجية باحتواء كل مبحث ثلاثة مطالب وبعنوان فرعية متعددة.

يعالج الفصل الثالث دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي 2006-2014 بتسليط الضوء على الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج من خلال المبحث الأول وتطرقنا إلى مؤشرات التجارة في المبحث الثاني و الأسواق المالية في المبحث الثالث.

وأخيرا في الخاتمة حاولنا عرض النتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض التوصيات.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للأزمات المالية

تمهيد

شهد الاقتصاد الرأسمالي سلسلة من الأزمات مست مختلف الأنظمة الاقتصادية إذ أدخلت الاقتصاديات الدولية في سلسلة من الانهيارات المتتالية انطلاقاً من القطاع المالي مروراً بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحدثت هذه الأزمات بدرجات متفاوتة وهذا ما جعل المنظمات المالية الدولية و المختصين يبحثون عن سبل مواجهتها أو حتى التخفيف من أثارها.

ونظراً لكثرة هذه الأزمات المالية أصبح موضوعها يشد انتباه الكثير من الاقتصاديين و الباحثين وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض الأزمات المالية العالمية وذلك من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: الأزمات المالية
- ❖ المبحث الثاني: العدوى المالية
- ❖ المبحث الثالث: الأزمات المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: الأزمات المالية

الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة ابتداء من الأزمات الفردية وانتهاء بأزمات الدول، وعليه فإن للأزمة المالية واقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

ظهرت كلمة الأزمة المالية لأول مرة عند الكاتب " الكونت دي لاس كاز"¹ "Comte de las cases (1766-1842)" وذلك عام 1823.²

أولاً: تعريف الأزمة لغة

في قاموس مختار الصحاح: تعني الشدة أو القحط.³

في قاموس المصباح المنير: تعني المأزم ويعني ضيق المجال و عسر الخلاص منه.⁴

في قاموس أكسفورد: تعني نقطة تحول في مرض أو حياة أو تاريخ أو وقت الخطورة أو الصعوبة ووجوب اتخاذ قرار معين.

في اللغة اليونانية: مصطلح طبي يطلق للدلالة على حدوث تغير مفاجئ في جسم الإنسان قد ينتهي بالشفاء أو قد يؤدي إلى الموت.⁵

ثانياً: تعريف الأزمة اصطلاحاً

كلمة الأزمة تضرب جذورها في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان مرادفها يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة أو لحظات مصيرية في تطور المرض والتي تظهر مؤشرات في الأعراض المتمثلة في اضطراب ضربات القلب وضغط الدم والتنفس.

1- إيمانويل كونت دي لاس كاز بالفرنسية Emmanuel, comte de Las Cases (118-1258هـ/1766-1842م) هو جغرافي وكاتب فرنسي رافق نابليون في منفاه بسنت هيلانة، حيث أملى عليه الإمبراطور جزءاً من مذكراته. طبع مصنفه الشهير " ذكرى سنت هيلانة "، 8 مجلدات (1823) وهو مرجع هام للأعوام الأخيرة من حياة نابليون.

2- بلعباس عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة؟ الأزمة المالية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، 2009، ص9.

3- أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ط1، دار الحديث، القاهرة، ص39.

4- أحمد بن محمد علي المقرئ الفيتومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط2، دار المعارف، ص13.

5- محمد صلاح سالم، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري و التطبيق العلمي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2005 ص43.

الأزمة بمعناها العام و المجرد هي تلك النقطة الحرجة للحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ حيث الحياة أو الموت، الحرب أو السلم، أي إيجاد الحل لمشكلة ما أو تركها تنفجر.

القرن السادس عشر: شاع استخدام المصطلح في المعاجم الطبية.

القرن السابع عشر: استخدم للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة (مرحلة التحول من المصطلح الطبي إلى التداول والطرح السياسي).

القرن التاسع عشر: استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.¹

ثالثا : تعريف الأزمة المالية

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية ومن بينها ما يلي:

"بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات الودائع المصرفية وأسعار صرف العملات، وهناك مفهوم آخر للأزمة المالية على أنه اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثار هذه الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى ومع استمرار تداعيات هذه الأزمة على هذه القطاعات قد تتحول إلى أزمة اقتصادية بآتم معنى الكلمة مثل الأزمة الاقتصادية لعام 1929".²

"بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى".³

1- محمد صلاح سالم، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري و التطبيق العلمي، المرجع السابق، ص 44.

2- ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية وسبل المواجهة، مداخلة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء / الأردن 28-29 أبريل 2009، ص 4.

3- عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص 3. متاح على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf> تاريخ الإطلاع: 2016/01/01 على الساعة: 15 مساء

المطلب الثاني: أنواع الآزمات المالية وإدارتها

تأخذ الآزمات عدة أشكال (مصرفية، أسواق المال، الديون،...) ولتفادي مثل هذه الحالات يقتضى تطبيق إجراءات للإصلاح وإدارة هذه الآزمات للخروج بأقل الخسائر.

أولاً: أنواع الآزمات المالية

هناك عدة أنواع للآزمات المالية التي تتعرض لها الدول من بينها:

❖ الآزمات المصرفية:

تظهر الآزمات المصرفية عندما تتعرض المصارف لطلبات كبيرة و مفاجئة من جانب المودعين لسحب ودائعهم، بحيث لا تغطي سيولتها المتوفرة ولا نسبة احتياطها(الاحتياط القانوني)* حجم السحوبات المطلوبة، وهذا ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنوك، ويستطيع البنك المركزي أن يتدخل باعتباره الملجأ الأخير للسيولة في حالة تعرض بنك واحد لهذه الأزمة، أما أن انتقلت العدوى إلى باقي البنوك فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية (Systematic Banking Crisis)، وعندها قد يعجز في تدخله للإنقاذ. وهناك صورة أخرى للآزمات المصرفية تحدث عندما ترفض البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب المتوقعة، وهذا الخوف يحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان.¹

❖ آزمات الأسواق المالية :

تنجم هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة Bubble، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار أصول الأسهم عندما يكون، الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل.²

* الاحتياطي القانوني: هي النسبة التي تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية، تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى مما يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، وتعتبر هذه الوسيلة من أدوات البنك المركزي النقدية للسيطرة على قدرة البنوك على منح الائتمان.

1- عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011-1430 ص:20-22.

2- يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص5، متاح على الموقع:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/9.pdf> تاريخ الإطلاع : 2015/11/06 على الساعة 11 صباحاً

❖ أزمات الديون:

تتمثل هذه الأزمة بزيادة حجم الديون بمعدلات كبيرة، بحيث تصبح الدولة عاجزة عن السداد وترجع طبيعة هذه الأزمة إلى الإفراط في الطلب الكلي الناتج عن أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية والذي ينعكس في وجود اختلاف داخلي وخارجي.¹

❖ أزمة العملة:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا ميزان المدفوعات.²

ثانيا: إدارة الأزمات المالية

هناك عدة طرق لتسيير الأزمات البنكية على خلاف طرق تسيير أزمات الأسواق المالية باعتبارها أنها تساهم في إبعاد حالة عدم التأكد وعدم استقرار الأسعار في أسواق الأصول المالية من جهة، كما أنها تحمي البنوك من ندرة السيولة من جهة أخرى وأهم طرق تسيير الأزمات البنكية هي:

❖ إعادة هيكلة الميزانيات :

من شأن هذه الطريقة الاشتغال على مختلف المناهج التي تهدف إلى إعانة البنك للخروج من حالة عدم القدرة على الدفع والسماح له بمواصلة نشاطها بشكل عادي وأهم هذه المناهج:

-السماح للسلطات و كذلك شركة التأمين على الودائع لبنك ما بامتصاص البنك المفلس لحالة عدم القدرة على الدفع هذا وتنحصر عملية الامتصاص على بعض الأصول التي تتميز بالملائمة في حالة ما امتنع البنك على اقتناء جميع أصول البنك المفلس مع التزام شركة التأمين بشراء الأصول حتى التي لا تتوفر فيها الملائمة أو تلك المشكوك في تحصيلها.

-إنشاء السلطات بنك محلي جديد يأخذ على عاتقه بعض أصول وتعهدات البنك المفلس وقد تستعمل هذه الطريقة من أجل تفادي أن يقع رأسمال البنك المفلس تحت رقابة بنك أجنبي.

1- أوكيل نسيم، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 1 جوان، 2007، ص4.

2- فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20، ص7.

❖ طريقة الهجر:

تتمثل هذه الطريقة في الرفع المؤقت للقيود التنظيمية المفروضة على البنوك وذلك قصد إعطاء الوقت لهذه الأخيرة لحل مشاكلها من تلقاء نفسها وتتفادى بالتالي الوقوع في الإفلاس بإمكان السلطات النقدية أن تخفف شروط إعادة تمويل البنوك مثل تسهيل شروط إعادة الخصم وهذه الطريقة تعتبر مناسبة خصوصا إذا كانت الصعوبات ظرفية.

❖ التصفية:

تعتبر هذه الطريقة الحل الأخير للأزمة المصرفية إذ تتمثل في غلق البنك وبيع أصوله بصفة منفصلة ونظرا للآثار السلبية التي تنجر عن عملية التصفية حيث أن بيع الأصول بسرعة وفي فترة محددة ومعينة تتميز بندرة السيولة قد يجبر على بيع الأصول بسعر أقل، فهذه التصفية قد تستعمل بشكل عام في حالة بنك صغير نسبيا أو في حالة ما إذا كان إخفاء الهيئة المصرفية المعنية لا ينجر عنها آثار نظامية حيث أن إفلاس بنك كبير له آثار سلبية أكبر.¹

المطلب الثالث : أسباب الأزمات المالية وخصائصها

هناك أسباب وخصائص عدة تفرق مرور مختلف الدول بضغوطات شديدة تؤثر على أسعار الأصول الرأسمالية فيؤدي إلى إحداث أزمات تعصف بالاقتصاد العالمي وتعرضه للانهيار والدمار.

أولا: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك العديد من الأسباب التي تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون. تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فهي لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية.

1- أسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2015، ص150.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية السبب المباشر أو غير المباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية فوقوعها أحدث ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

أما من الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع البنكي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد أعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبب مباشر لحدوث الأزمات المالية في العديد من الدول النامية.¹

❖ سياسة سعر الصرف:

إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر تعرضا للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث إن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة على سبيل المثال حالة المكسيك والأرجنتين. وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم بعد ذلك نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما أدى ذلك إلى زيادة الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على مستوى القطاع المصرفي.²

❖ اضطرابات في القطاع المالي:

يعتبر القاسم المشترك في حدوث الأزمات المالية هو الإفراط في منح الائتمان، والتدفق الكبير لرؤوس الأموال من الخارج بالإضافة إلى انهيار أسواق الأوراق المالية، حيث شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال الثمانينات والسبعينات توسعا كبيرا. وأدى هذا التوسع إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان، سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية. كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات.³

1- ناجي التوني، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004، ص 4.

2- أسامة عبد المنعم السيد علي، وآخرون، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8 ديسمبر 2010، ص 191.

3- ديار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية والعالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 6-7.

❖ تشوه نظام الحوافز:

لا يتأثر ملاك البنوك والإدارات العليا ماليا من جراء الآزمات المالية التي ساهموا في إحداثها فلا يتم تحميلهم نتائج الخسائر التي حدثت جراء الأزمة. وأكدت الدراسات العليا أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات، وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية وضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. كما ربطت المكافآت الممنوحة لمديري المنظمات المالية بالأرباح التي تجنيها المنظمة، مما أدى بالمديرين بالبحث عن مشاريع أكثر ربحية مهما تكن درجة المخاطرة.¹

ثانيا: خصائص الآزمات المالية

تنطوي الأزمة على جملة أعراض تشكل مجموعها عناصر الأزمة، وهي تتصف بالخصائص التالية:

❖ **الأزمة نقطة تحول أساسية:** ومرحلة حرجة، وأحداث متتابعة و متسارعة تصيب الكيانات المالية وتحدد وجودها.

❖ **حالة الذعر:** حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها، أو صدور أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.

❖ **المفاجأة:** تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة وتضاعفها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمعالجة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.

❖ **نقص المعلومات:** حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، إلى عدم توفر معلومات: من المتسبب بهذه الأزمة؟، وما حجم الأزمة؟، وما آثارها؟.

❖ تمثل مجابهة الأزمة تحديا للنظام الإداري والمالي نظرا لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الآزمات.

❖ الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية، وقد تحتاج الأزمة لبعض سنوات للخروج منها، وتجاوز آثارها.²

1- سميرة نوي، تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة 2013/2012، ص19.

2عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، مرجع سابق، ص: 18-19.

المبحث الثاني: العدوى المالية

بمجرد حدوث الأزمة يختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث هذه الأزمة في أكثر الدول الواقعة تحت تأثير الآزمات المالية في ذلك الوقت نتيجة انتشار عدوى الأزمة بسبب مشكلات حقيقة التي تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة.

المطلب الأول: تعريف عدوى الآزمات المالية وقنوات انتشارها

الانهيارات المفاجئة في سوق الأسهم والسندات تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر وذلك من خلال قنوات انتشار العدوى.

أولاً: تعريف العدوى

يعتمد البنك الدولي في تعريفه لعدوى الآزمات المالية على ثلاثة معايير و هي:

- ❖ **المفهوم الواسع (la définition large):** تعرف العدوى بانتقال الصدمة ما بين الدول، التي يمكن أن تحدث في فترة الأزمة أو فترة الاستقرار، كما يمكن أن ترفق العدوى بصدمة سلبية أو صدمة إيجابية.
- ❖ **المفهوم الضيق (la définition restrictive):** يقصد بالعدوى في هذه الحالة انتشار (propagation) الصدمة ما بين دولتين أو أكثر، التي تولد انحرافا مقارنة بالأساسيات. كما تتسبب التحركات المشتركة (comouvements) بواسطة صدمات مشتركة ما بين دولتين أو أكثر.
- ❖ **المفهوم الضيق جدا (la definition très restrictive):** اعتمد هذا التعريف من طرف "Rigobon" و "Forbes" والذي يعني ذلك التغيير في ميكانيزم الانتشار خلال فترة الأزمة، حيث يعكس ارتفاع الروابط ما بين الدول خلال فترة الأزمة انتقال العدوى.¹

يعني انتقال العدوى أن حدوث أزمة في دولة ما يزيد من احتمالية حدوث نفس الأزمة في مكان آخر فاختيار أسواق المال أو أسواق العملة في دولة ما قد يترتب عليه نشأة أزمة ثقة تؤدي إلى انهيار أسواق المال في دول أخرى قد لا ترتبط بروابط اقتصادية كبيرة مع الدولة الأولى، كما نعني بالعدوى من جهة أخرى هو انتقال أزمة من قطاع إلى آخر داخل نفس الدولة مثلا أزمة دين تؤدي إلى أزمة سعر الصرف ثم أزمة بنكية وصولا إلى الانهيار الكامل.²

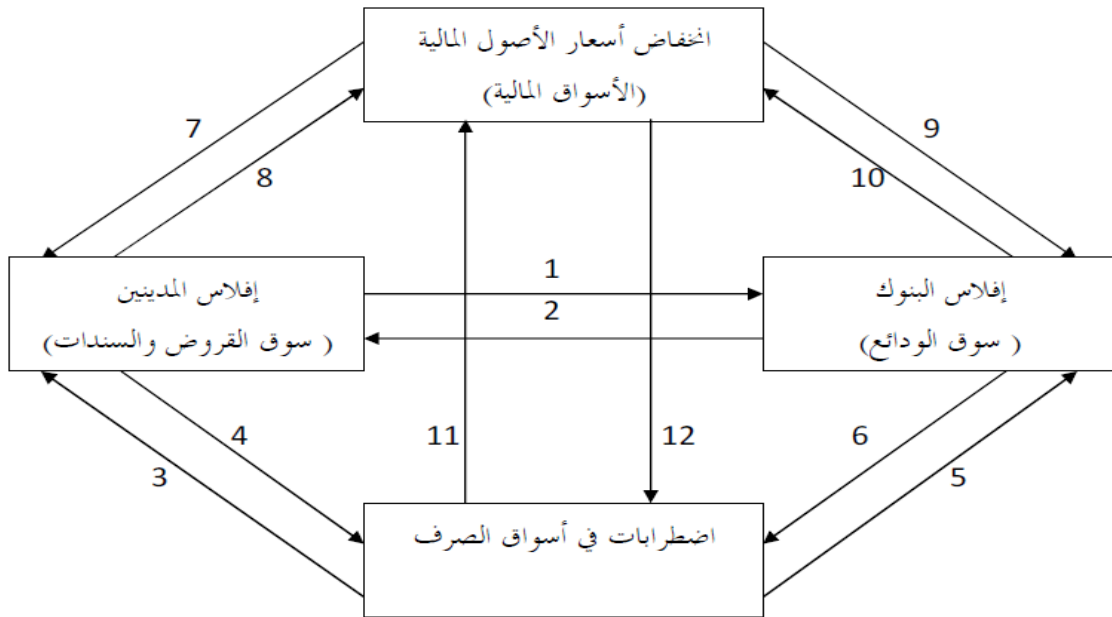
1- نسيمه حاج موسى، الآزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص79.

2- أوكليل نسيمه، الآزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص315.

ثانيا: قنوات انتشار الأزمة

أول ما تظهر الأزمة تكون مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر مختلف القنوات المحتملة لانتشار الأزمات المالية (سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع وأسواق الصرف) والشكل الآتي يوضح هذه القنوات.¹

الشكل رقم(1-1): قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات ومظاهر التجديد، مذكرة ماجستير

المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 74 .

حيث يحتوى 12 قناة تنتقل عبرها الأزمات المتمثلة في :

-القناة رقم01: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز البنكي، فالانقطاع عن دفع

خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها.

-القناة رقم02: وتبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك، سيؤدي إلى

انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

¹ - بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات ومظاهر التجديد، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2002/ 2003 ص 74.

- القناة رقم 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
- القناة رقم 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
- القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة بنكية.
- القناة رقم 06: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.
- القناتين رقم 07-08: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث، بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.
- القناتين رقم 09-10: وتعبّر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك يعتبرون كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين، أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة، تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي.
- القناة رقم 11: قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة (أزمة سوق مالي) إلى طرح (بيع) الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي و حصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق و بالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.
- القناة رقم 12: يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة و الذي ينجر عنه انخفاض لأسعار الأصول المالية في السوق المال.¹

1- كمال رزق، حسن توفيق، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق" للفترة 10-11 نوفمبر 2009 المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة للزرقاء، الأردن، ص: 13-14.

المطلب الثاني: نماذج العدوى المالية

لمنع انتشار العدوى المالية نميز أربعة نماذج تتضمن إمكانية التنبؤ بالأزمات وكيفية منعها أو الوقاية منها وتمثل في ما يلي:

❖ نموذج الروابط الاقتصادية :

فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تجعل بوقوعها في اقتصاديات منكمشة تجاريا أو غير متقدمة وذلك بتغيير أساسيات الاقتصاد بها. وهذا بالضرورة يمثل حالة خاصة في تفسير الصدمة أو الهزة المشتركة الناتجة عن أزمات تحدث في العديد من الأقطار أو البلدان والتي فيها تمثل الهزة أو الصدمة الخارجية حدث مالي على نطاق دولي واسع أو عبر أعالي البحار وتتضمن أشكال هذا النموذج الأشكال التي قدمها كل من: Smets&Gerlach Huh&kasa

المثال على ذلك... تخفيض قيمة العملة الإجماري الذي يؤثر على شروط التجارة بين الدول. وبمجرد أن تحدث الأزمة الأولية يصبح بالإمكان التنبؤ بسهولة بالأزمات التي سوف تحدث في الدول ذات المستوى الاقتصادي الأدنى، لأن نماذج التجارة معروفة جيدا أو بطيئة التغيير إلى حد ما. ومع ذلك ليس هناك وضوح في موقف الدول المتأثرة بالأزمات وما يجب أن تفعله لمنع وقوع الأزمات. إلى جانب قيامها بإجراء تعديلات لسياساتها بسرعة بقدر الإمكان حتى يتسنى لها جعل سياساتها الاقتصادية متمشية مع الموقف الجديد.¹

❖ نموذج زيادة الوعي:

يربط الفجوات المعلوماتية بالأسس الاقتصادية الضعيفة الثابتة، وهنا يفترض بأن البيانات وتحليل الأسواق الفردية التي برزت حديثا إما هي بيانات وتحليلات ضعيفة المستوى أو رقيقة المستوى يمكن استغلالها أو الاستفادة، منها من جانب المستثمرين، ولأنها أسواق لا يمكنها أن تجمع البيانات ذات الصلة أو الارتباط بجميع الدول، فإن المستثمرين على اختلاف قدراتهم يركزون على القليل من هذه الأسواق.

وعندما تقع هذه الدول في مشاكل فإن المستثمرين يتحولون بأنظارهم إلى دول أخرى تتماشى أصولها مع سنداتهم وأوراقهم المالية الأخرى، ولذا يحاولون شراء الأصول من هذه الدول، وهذا النموذج يرتبط ارتباطا وثيقا بنموذج سلوك القطيع (النموذج الرابع)، والتميز الأساسي هنا هو أنه في عالم يتزايد فيه الوعي فإن الدول التي تمر بأزمات مالية عادة ما تكون البيئة الأساسية فيها ضعيفة، ومن ثم تجدد الدول التي تمر بمشاكل تشبه مشاكل الدولة التي تمر

1 - عبد الحكيم مصطفى الشراوي، عدوى الأزمات المالية العولمة المالية وإمكانيات التحكم، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 38.

بالأزمة، أو تلك التي تعاني من فجوات ومشاكل في تقاريرها والإبلاغ عن الأزمات التي يمكن أن تصيبها هي دول معرضة للإصابة بالعدوى المالية، فالتحليل الجيد وكذا الإبلاغ عنها بشكل سليم يمكن أن يقلل من التعرض للإصابة بالعدوى وذلك بخفض تكلفة المعلومات وتحسين السياسات التي قد يكون لها تأثيرها الفاعل.¹

❖ نموذج تسوية محفظة الأوراق المالي:

نجد أن مديري السيولة النقدية والأوراق المالية المقيدة في حاجة إلى سيولة نقدية لمواجهة الزيادة المتوقعة في تحديد أصول الدولة التي حدثت فيها الأزمة الأصلية. وهنا يجد هؤلاء أنفسهم يتجاوبون مع بيع أصول الدول الأخرى الداخلة في الأوراق المالية وهذا بدوره يتسبب في خلق مجموعة ثانية من الأزمات في تلك الدول وبقدر ما يستطيع مدير الأوراق المالية تجميع وتصنيف الدول في شكل سندات وأوراق تجارية طبقا لموقع هذه الدول الجغرافي بقدر ما تكون إمكانية التنبؤ بهذا النوع من العدوى على مستوى جيد، وعلاوة على ذلك فإنه من بين الدول الأكثر عرضة لهذا النوع من العدوى دول تعاني من ديون خارجية كثيرة تمثل دين إقليمي في شكل أوراق مالية لأن مثل هذه الأوراق يتم رفع قيمتها من خلال أدوات مشتقة أو ثانوية ومع ذلك كلما تم تحديد تركيب أو تكوين الأوراق المالية قانونا فإن الموقع الجغرافي لم يعد مؤشرا مقيدا في إمكانية التعرض لأزمات مالية.²

❖ نموذج سلوك القطيع:

يقوم المستثمرون في هذا النموذج بخلق عدوى مالية وذلك بإهمالهم أو تغاضيهم عن أنواع معينة من الاستثمارات في الأوراق المالية استجابة لاقتناعهم بما يفعله المستثمرون الآخرون. إن الأزمة في أحد البلدان قد تدفع الدائنين إلى إعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية الأساسية في البلدان الأخرى، حتى ولو لم يكن هناك أية تغيرات في هذه البلدان، وذلك من أجل تقليل مخاطر استثماراتهم وغالبا ما يكون هذا السلوك من جانب الدائنين ناتجا عن تأثير عوامل نفسية وعن نقص في المعلومات والشفافية يدفعهم إلى إتباع سلوك القطيع، حيث يميل الدائنون إلى محاكاة بعضهم البعض، إن عدوى الأزمة تنتقل في هذه الحالة عبر الآلية المعروفة "بنداء الاستيقاظ" "wak up coll"، بمعنى أن اندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى استيقاظ الدائنين وتنبههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمعترضين في البلدان الأخرى، ومن هنا يبدأ الدائنون في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى انتشار الأزمة. وعلى النقيض من نموذج الوعي المتزايد فإن البنية الاقتصادية الأساسية لا يتعين أن تكون ضعيفة حتى

1- معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية: نماذج وقنوات انتقال، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد نوفمبر 2015 من الموقع : <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/641#.VsLPOrThDIU> تاريخ الإطلاع : 25/12/2015 الساعة 19 مساء.

2- عبد الحكيم مصطفى الشراوي، عدوى الأزمات المالية العولمة المالية وإمكانات التحكم، مرجع سابق، ص 38.

يصاب المستثمرون بنوع من الذعر، فإذا كان المستثمرون نمطيين ومن الذين يعملون في مجال تجارة التجزئة فإن إمكانية التنبؤ في هذه الحالة تصبح نسبية فاعتناق الدولة لسياسة الاستثمار في تجارة التجزئة يعد مؤشر قوي على مدى إمكانية تعرضها للعدوى. أما إذا اتخذت الدولة خطوات تجاه الحد من الاستثمارات في تجارة التجزئة إلى أن تنشط وتأسس نظم وقواعد المعلومات لديها، وكذا أسواقها المالية، كل هذا من شأنه أن يقلل من احتمال الإصابة بالعدوى، ولكنها في نفس الوقت تقلل من فرص بعض الاستثمارات الجيدة، وأيضاً ليس من الواضح أن مثل حالات الذعر هذه قاصرة على المستثمرين النمطيين، لأن التفاعل مع الإشاعات غير السليمة قد يكون مؤكداً عندما تكون المعلومات غير كاملة أو تكلفة الحصول عليها مرتفعة. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا النوع من العدوى ليس قاصراً على المستثمرين الصغار، ومن ثم قد يكون من المستحيل التنبؤ به، وبالتالي فإن خفض تكلفة المعلومات يصبح مرة أخرى خطوة وقائية هامة.¹

المطلب الثالث : العلاقة بين الأزمة المالية والاقتصادية

كانت الأزمات لما قبل الرأسمالية ناتجة عن الندرة وانتشار الأمراض الفتاكة، أو مواجهات دينية وعرقية تنتهي في آخر الأمر بتدهور كبير في الأوضاع المادية للسكان، فالأمر لم يكن يتعلق بالأزمات الاقتصادية بالمفهوم الحديث وذلك بسبب غياب وازع الربح. غير أن ميلاد الرأسمالية، وبشكل أدق اقتصاد السوق، جاء بنوع جديد من الأزمات تولدت على أساس المنظومة الجديدة المتمثلة في الملكية الفردية لوسائل الإنتاج واستعمالها للعمل كمصدر للإنتاج والتراكم بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الكسب، الشيء الذي يقتضي منافسة مستمرة بين الفاعلين الاقتصاديين، وهي منافسة تساعد على تقدم تكنولوجي متسارع. ولقد ارتبطت الملكية الفردية تاريخياً بميلاد الطبقة البورجوازية في أوروبا، فيما أفرزت ديناميكية الإنتاج اتساع القوى العاملة. وهنا اتضحت ثنائية رأس المال - العمل كمحور للحركية الاقتصادية وتولد عنها ثنائية أخرى، الإنتاج، الاستهلاك أو العرض والطلب. وأدى البحث عن مصادر جديدة للربح والمنافسة بين القوى الصناعية الكبرى إلى ظاهرة الاستعمار والإمبريالية في سبيل الأسواق واستغلال المواد الأولية. وهذه هي العناصر التي تشكل محاور الأزمات الاقتصادية.

إن تقديم مفهوم محدد للأزمة الاقتصادية وتحديد الأسباب المؤدية إليها يعتبر أمراً صعباً، على حد قول ج.أتالي (J.Attali) في مقال بعنوان " مفهوم الأزمة في النظرية الاقتصادية: النظام بالوضوء " : " لا يوجد بنظري لا نهاية ولا بداية للأزمة ". لكن رغم ذلك يمكن تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالأزمة الاقتصادية.

1- معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية: نماذج وقنوات انتقال، مرجع سابق.

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بالنسبة إلى النمو بأنها "انقطاع بالنسبة إلى مجرى التوسع الذي يعطي وحده إذا وجدنا فيه الإشباع، لأنه يقابل الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج. وهو يصبح عمليا منذ أن نبدأ بحساب معدل النمو المحتمل أو عندما نستند إلى معدل النمو في الماضي" وعليه يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض الإنتاج، وهي فترة يكون فيها النمو الفعلي أدنى من النمو المحتمل، وعلى هذا الأساس فإن اليابان ستة 1987 ليست بلد أزمة قياسا على معدل البطالة (2%) فقط، وهي بلا شك في أزمة إذا قسناها بالنسبة للنمو الاقتصادي والمالي الذي قدر 9.8% سنويا بين سنتي 1962 و 1973 مقابل أقل من 4% بين سنتي 1974 و 1987. وكل هذه الصعوبات تشكل عوائقا أمام محلي الأزمات.

كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها "حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره. تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية.

وهناك من يصنف بعضا منها إلى أزمات اقتصادية دورية يمكن رصد مقوماتها الوقائية منها بمعالجة بواعثها التي تظهر جليا من خلال الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في دول اقتصاديات السوق خاصة، إذ تشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة في ترتيبية الأزمات الاقتصادية. وفي نهاية المطاف فإن الأزمة تعطي دفعة لرفع إنتاجية العمل وتخفيض نفقات الإنتاج. وفي هذا المعنى بالذات تعتبر الأزمات بمثابة المرحلة التأسيسية للدورة، أي المرحلة التي تحدد بقدر كبير المسار اللاحق للتطور، والملامح الرئيسية للدورة التالية.¹

إن حالات الأزمات الدورية صمة يوصم بها النظام الرأسمالي، كما تحولت من سماتها الاستثنائية قصيرة الأجل وباتت ظاهرة "نمطية دورية طويلة المدى" تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الكبرى يدعى بـ "اقتصاد الأزمات". ونخص بالذكر الاقتصاد الرأسمالي نظرا لما يخضع إليه متقلبات اقتصادية يتعرض لها نظام الإنتاج فيه، وما تفرزه من أزمات نتيجة لحركة قوى الفعل

¹ - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص05.

الاقتصادي وعوامل الإنتاج في المجتمع، كما أن هذه الأزمات تظهر في جميع مراحل الدورة الاقتصادية سواء كانت مرحلة انكماش أو ركود أو انتعاش أو رواج.

حسب كند لبرج فإن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية فالدخول في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالباً مع أزمة في النظام المصرفي والمالي، من خلال شح في عرض التمويل وانحيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية. وعموماً يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية.¹

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لما يعرف بالدورة الاقتصادية، حيث تعرض للعديد من الأزمات المالية و الاقتصادية رغم أن لكل أزمة خصائصها وأسبابها إلا أن هناك عوامل مشتركة توجد في معظم الأزمات.

المطلب الأول: أهم الأزمات المالية

شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أسبابها ومداهما يختلف باختلاف الأزمة محل الدراسة، وكان آخرها الأزمة المالية العالمية التي سنحاول تركيز عليها خلال دراستنا، ومن خلال الجدول التالي سوف نعرض أهم الأزمات المالية بالاعتماد على عنصرين الأسواق المالية المعنية و الميكانيزمات العاكسة للأزمة:

أولاً: الأزمات المالية والمصرفية قبل القرن التاسع عشر

تعد أزمة السندات لأجل عام 1637 م في أوروبا الناتجة عن المضاربة من الأزمات المالية الأولى في تاريخ الأزمات المالية العالمية وكانت نتيجة لانخفاض الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين.

بعد ذلك أزمة في سوق الأسهم وذلك عام 1720 في فرنسا وانكلترا كانت تخص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد آنذ عام 1797 أزمة الذعر الجماعي في البنوك وهي أول أزمة ذعر مالي في التاريخ حدثت في انكلترا وتسببت في إفلاس أكبر المصارف إنجلترا.²

¹ - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص 05.

² - حيدر يونس الموسوي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة (2003-2009) مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون 2011، ص 172.

ثانيا: الأزمات المالية والمصرفية في القرن التاسع عشر

الجدول رقم (1-1): الأزمات المالية والمصرفية من 1810 - 1873

الميكانيزمات	الأسواق المالية المعنية	الأزمة
بعد حصار إنجلترا من طرف نابليون، سقط نظام الائتمان بما خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة تبعتها ميلاد حركات نبتة التآلية في المصانع.	البنوك	أزمة 1810
هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن صرف الأموال في حرب 1812 وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي.	البنوك	أزمة 1819
بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات...) انحدرت قيم أسهمها انحدارا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة رغم أن هذه الأزمة تركزت في بريطانيا العظمى إلا أنها تعتبر أولى الأزمات التي مست البورصة.	الأسهم	أزمة 1825
شهدت إنجلترا اختيارا آخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي " أندرو جاكسون " اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الصدمة قبل أن تنتقل الأزمة إلى أمريكا في حد ذاتها سنة	الأسهم والبنوك	اختيار 1836
9 ماي 1873 ، بورصتي فيينا والنمسا بدأتا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب اختيارا كليا انتشر على ألمانيا، أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.	الأسهم	إختيار 1873

المصدر: الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة في إطار مؤتمر: الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 آذار (مارس) 2009، ص 3.

ثالثا: الأزمات المالية والمصرفية في القرن العشرين

تعرضت الاقتصاديات العالمية إلى عدة أزمات في القرن العشرين، وتعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام 1929 من أعنف وأكبر الأزمات وتعرضت سوق رأس المال في أمريكا إلى أزمة كبيرة في عام 1987 وقد تليها في عام 1997 أزمة النمرور الآسيوية.

❖ **الأزمة الاقتصادية (1929-1933):** بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية والمالية الدولية بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية التي كانت سائدة قبل الحرب. لكن هذا الاستقرار (خاصة خلال الفترة 1924-1928) ما لبث أن اختفي مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) التي شملت مجالات الإنتاج والتجارة ومختلف العلاقات النقدية والمالية.¹

1/ أسباب الأزمة: انطلقت الأزمة في أكتوبر من سنة 1929 بعد حدوث انهيار مالي مريع في بورصة وول ستريت بنيويورك وهبطت أسعار الأسهم هبوطا هائلا وخسرت من قيمتها حوالي 32 مليار دولار. إن هذا لانهيار المالي وضع حدا للازدهار المالي المصطنع الناجم عن المضاربة، فمنذ سنة 1925 إلى نهاية صيف سنة 1929 ارتفعت أسعارا لسندات المالية بمعدل أربعة أضعاف بسبب لجوء الكثيرين إلى التلاعب في البورصات بحثا عن الأرباح السريعة، وارتفع مؤشر **داو جونز*** ارتفاعا لم يسبق له مثيل، حيث انتقل المؤشر من 100 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة مقدارها % 273، ومن تم بدأ الانحسار الذي أدى إلى فقدان و خسارة المستثمرين حوالي 200 مليار دولار وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد، وقد بلغت الأسعار أقصاها في سبتمبر 1929 ب 216 دولار، ثم بدأ الانخفاض إلى أن وصل 34 دولار في جوان 1932.²

2/ نتائج الأزمة:

- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف ب "دعه يعمل، دعه يمر"؛
- قيام العديد من الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر؛

1- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج2(مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 100.

* مؤشر داوجونز أهم المؤشرات في البورصة رغم صغر عينته، و يرجع ذلك لاحتوائه على 30 سهم لأكبر المؤسسات في الولايات المتحدة و أكثرها تأثيرا على الاقتصاد.

2- أوكل نسمة، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، المرجع السابق، ص: 249-250

- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛¹

❖ أزمة أكتوبر 1987: بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات ارتبطت أغلبها بالتطورات التي عرفتها الأنظمة النقدية الدولية، وحالات عدم الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي. ومن بين هذه الأزمات أزمة أكتوبر 1987.²

1/ أسباب أزمة : تتلخص الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية:

- نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل حيث بلغ ذروته سنة 1987؛
- قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها؛
- ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية؛
- تنوع الأصول المتعامل بها؛
- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر؛
- التفسيرات لمتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية؛³

2/ نتائج الأزمة:

- إيقاف التعامل مؤقتا لبعض البورصات ؛
- استخدام سياسة تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية؛
- قيام الحكومات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات والحد نوعا ما من اشتداد المضاربات؛
- مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية خاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار وتخفيض العجز في الميزان التجاري للموازنة العامة باستخدام مختلف أنواع السياسات؛

- استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية، وفعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات؛⁴

1- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، متاح على الموقع: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../zzzz.doc تاريخ الإطلاع: 2015/12/28 على الساعة 10 صباحا.

2- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر 2010/2009، ص 20.

3- فريد كورتال، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 05.

4- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية والعالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 14.

❖ أزمة جنوب شرق آسيا 1997: حققت الدول الآسيوية خلال الفترة 1990-1997 أعلى معدلات نمو اقتصادي، وكان ينظر إليها بوصفها نماذج للتقدم في التكنولوجيا والتحسين الاقتصادي،¹ ويوم الاثنين 12/10/1997 شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيار حيث بدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة.²

1/ أسباب الأزمة: ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها و هي كالتالي:

- التدفقات الرأسمالية الكبيرة في دول آسيا التي بلغت في اندونيسيا، تايلاند وكوريا 100 مليار دولار سنة 1996.

- تميزت البلدان الآسيوية التي شهدت الأزمة بالضعف الهيكلي الذي تمثل في سيطرة أفراد العائلة الواحدة على معظم المؤسسات من خلال امتلاكهم للأسهم وهذه السيطرة لم تسمح بالديمقراطية الاقتصادية، حيث أن اللجوء المكثف لطلب القروض لتمويل المؤسسات ونموها استخدم من طرف مسؤولين حكوميين وحيث أن العلاقة المصلحية كانت تربط بين مسؤولين في أجهزة النظام المصرفي ومسؤولي المؤسسات الاقتصادية لم تكن مبنية على أسس اقتصادية كما تقتضيه عمليات الإقراض والاقتراض.

- كانت العملات المحلية في هذه الدول مرتبطة بالدولار الذي شجع البنوك والمؤسسات على طلب المزيد من القروض بالدولار وتحويلها فيما بعد إلى عملات محلية وتقديمها كقروض في مشاريع محلية كانت تدرج أرباحا معتبرة على المستثمرين لكن الصعوبات بدأت بالنسبة للبنوك عندما قامت الصين بإعادة النظر في سعر صرف عملتها سنة 1996 مما رفع قيمة الدولار بالنسبة للين، وهنا بدأ الاختلال بين الميزان السلعي والميزان الرأسمالي.³

2/ النتائج المترتبة:

- أثر ذلك فوار على دول أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها؛
- تفاقمت الأزمة حيث تزيد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها؛

1- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 236.

2- مصطفى يوسف كاني، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات : جذورها-أسبابها-تداعياتها-أفاقها، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان 2012 ، ص 39.

3- فتيحة بكطاش، الأزمة المالية الآسيوية (أسبابها - انعكاساتها - معالجتها)، مذكره ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، 99/98، ص 35.

-تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلية كما حدث في أندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة؛¹

رابعاً: الأزمات المالية والمصرفية للألفية الثالثة

❖ **أزمة الرهون العقارية 2008:** شهد الاقتصاد العالمي أزمة أملت بالأسواق المالية العالمية في سنة 2008 بدأت في سوق الرهن العقاري* وانتشرت إلى بقية القطاعات الاقتصادية وانتقلت إلى مختلف دول العالم عن طريق العولمة المالية من خلال ترابط أسواق المال.

1/ أسباب الأزمة المالية العالمية :

- **عدم التماثل في المعلومات:** تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية **Hazards Moral** في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني **Rider Free** إذ لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، فكل ذلك ممكن أن يعوق التشغيل الكفء للنظام المالي والمصرفي.

- **التوسع الائتماني غير المحسوب:** توافر الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حيث توسعت هذه الأخير في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضبط منح الائتمان المعروفة.

- **القروض العقارية الرديئة:** شهدت شركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة في الفترة (2005-2008) منح القروض العقارية ورهن المنازل بشكل غير طبيعي حيث بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار دون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد.²

- **بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التوريق:** البداية الحقيقية للأزمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو

1- حمد فواز الدبلي، أحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية (المالية والاقتصادية)، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011، ص 197.

*- **قروض الرهن العقاري** هي قروض تمنحها المؤسسات المالية مثل البنوك أو شركات الرهن العقاري للأفراد أو المنظمات بغرض شراء أصل عقاري مثل المنازل والأراضي أو أي عقارات أخرى، وهناك أربعة أنواع من قروض الرهن العقاري القروض العقارية لشراء المنازل، القروض العقارية للمجمعات السكنية، القروض العقارية التجارية والقروض العقارية للأراضي والمزارع.

2- سامي قنطقجي، طوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة، دمشق، 2007، ص:ص16-18.

خارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وهكذا تكررت العملية.¹

- **المشتقات المالية:** ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالإيجار في أسعار ودخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أي من الطرفين وقت العقد تنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل.²

- **الربا:** حيث ارتبطت بوادر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 وهو ما مشكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها و سداد أقساطها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأنال ربا عنصر خفي محفز على التضخم. وفي هذا الصدد هدد الله سبحانه وتعالى من يتعاملون بالربا بالحق³ وذلك في قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ

الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَاقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُدْبِرُ كَلِمًا كَفَّارًا أَتَيْمًا⁴

1/ نتائج الأزمة:

- إفلاس العديد من البنوك الاستثمارية التي وضعت استثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية؛
- إفلاس شركات التأمين التي عجزت زبائنها عن سداد القروض المستحقة وكذلك أقساط التأمين؛
- امتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة ووضع شروط تعجيزية لا تسمح بمنح القرض بسهولة؛
- انتقال العدوى إلى قطاعات أخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، وهذا أثر سلبا على المؤسسات الاستهلاكية الأخرى الغذائية و الخدماتية وتجارة السيارات وغيرها؛
- ظهور بوادر الكساد الاقتصادي وتراجع النمو الاقتصادي، كما زادت نسبة البطالة؛⁵

1- روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الدولية، ط1، دار النون والقلم للنشر و الطباعة والتوزيع، الاغواط ، الجزائر، 2014 ص10.
 2- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية :حقائقها وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص36 .
 3- روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الدولية المرجع السابق، ص:20-21.
 4- سورة البقرة، الآية 276.
 5- سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية وذلك خلال الفترة 5/4 أبريل 2009 في شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، ص71.

❖ أزمة الشرق الأوسط 2010: قد شهدت إمارة دبي ازدهارا اقتصاديا متناميا، بفضل ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الإقبال من قبل المستثمرين الخليجيين والعالميين إلى الاستثمار في المنتجات العقارية التي تقوم ببيعها الإمارة وتفننت في البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت المركز المالي لدول المنطقة.

1/ أسباب الأزمة:

- الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرها من الولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري)؛
- الإنفاق الباذخ على مجموعة من المشاريع باقتراح من مؤسسات اقتصادية أجنبية لا هم لها إلا البحث عن الربح السريع؛
- المغامرات المالية غير المحسوبة التي سقط فيها المسؤولون عن التدبير المالي بدبي؛

2/ نتائج الأزمة:

- أزمة دبي المفاجئة فتحت الطريق لبروز أزمة مالية تصيب بقعة جديدة من العالم، تثير مخاوف المستثمرين بظهور مخاطر محتملة خاصة في الاقتصاديات الصاعدة؛
- انفجار أزمة دبي وانتشارها إلى الأسواق الناشئة على نطاق واسع فمن المحتمل أن تتراجع عملية التعافي الاقتصادي العالمي بصورة كبيرة؛
- انخفاض قيمة العقارات التجارية، نتيجة انخفاض الحاصل في سوق العقارات؛

- إغلاق بعض القطاعات غير المربحة إضافة إلى تزايد الاندماجات، تقليل مصاريف المشاريع التسويقية؛¹

❖ أزمة النفط 2014: تعتبر أزمة انخفاض أسعار النفط أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالمي في عام 2014 ومن المتوقع أن تستمر هذه المعانات في عام 2015، حيث واصل سعر النفط خام برنت منذ 22 يونيو 2014 تراجعاً على نحو كبير من مستوى 115 دولار للبرميل ليصل إلى حوالي 48 دولار.

1/ أسباب الأزمة:

- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: يؤدي تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستورد للنفط وعلى رأسها منطقة اليورو والدول الناشئة في آسيا.

1- سيف هشام صباح الفخري، أزمة ديون دبي أسبابها وآثارها الاقتصادية، متاح على الموقع: <http://www.alukah.net/culture/0/10185/#ixzz40GCgmfcf> تاريخ الإطلاع : 2016/02/15 على الساعة 11 صباحاً.

- تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمته الأساسية هي العمل على توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الاتحاد. في ظل هذه الأهداف يفترض أن تتدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتخفيضه عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريبا لفترة طويلة.

- تزايد إنتاج النفط الصخري: بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة من أحد أكبر مستهلكي النفط إلى أحد أكبر منتجيها، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي.¹

2/ نتائج الأزمة:

- تراجع أسعار النفط ومنتجاته سيقود إلى رفع معدلات النمو العالمي، حيث سيستفيد المستهلكون سواء كانوا أسرا أو شركات من تراجع أسعار النفط وينفقون على سلع وخدمات أخرى، ما سيزيد الطلب على باقي السلع والخدمات ويرفع معدلات النمو العالمية؛

- سيزداد بشكل آني الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول المستوردة للنفط وبمقدار توفيرها نفسه من قيمة الواردات، بينما سيتراجع الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدول المصدرة للنفط؛

- ستتراجع أسعار منتجات النفط نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام، ما سيخفض من تكاليف المعيشة في الدول الحرة لأسعار النفط. وهذا سيساهم في خفض معدلات التضخم في معظم دول العالم ولو بشكل محدود. ومع أن معظم دول العالم ستستفيد من هذه الظاهرة إلا أن بعض الدول التي تعاني مخاطر انكماش الأسعار وأهمها المجموعة الأوروبية واليابان ستضطران إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحد من آثار تراجع أسعار النفط في الأسعار.

- ستخفض فاتورة دعم منتجات النفط في الدول التي تدعم أسعار منتجات النفط، مما سيوفر دعومات مالية لميزانيات الدول المستوردة للنفط والداعمة لأسعاره أو أسعار بعض منتجاته. وستتخفض إيرادات الدول المصدرة للنفط وبالقيم المفقودة نفسها الناتجة عن تراجع أسعار النفط. وستتخفض إيرادات حكومات الدول المستوردة للنفط من ضرائب الوقود النسبية ولكن ستسعى هذه الدول إلى تعويض الفاقد عن طريق رفع نسب الضرائب على النفط والوقود المستورد.

1- حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد رقم 135 فبراير 2015، إصدار اتحاد مصارف الكويت، ص: 07-08.

- سترتفع إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط بسبب تراجع تكاليفه، حيث ستتناقص تكاليف إنتاج تلك السلع والخدمات، ما سيساعد على خفض أسعارها أو رفع الأجور والأرباح في تلك السلع والخدمات أو بكل هذه الأمور مجتمعة. وسيستفيد القطاع الزراعي مثلاً من تراجع أسعار الوقود والمبيدات والأسمدة الذي سينتج عن تراجع أسعار النفط، ما سيدعم الإنتاج الزراعي ويزيد المعروض من السلع الزراعية وتراجع أسعار عدد من المواد الغذائية والأعلاف. وفي المقابل سيقود تراجع أسعار النفط إلى خفض ربحية الوقود الحيوي مما سيخفض الاستثمار في إنتاجه ويوفر المزيد من الأغذية الداخلة في تصنيعه للاستهلاك الحيواني والإنساني.

- ستتأثر صناعات الطاقة المتجددة والبديلة بشكل سلبي مما سيؤثر في جهود المحافظة على البيئة ويعرقل مسيرة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وستسعى جماعات المحافظة على البيئة إلى رفع دعم إنتاج الطاقة المتجددة، ما سيرفع من الأعباء المالية على الموازن المالية لكثير من دول العالم.¹

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الوضعي

الأزمات المالية وحالات لا استقرار كانت سمات استثنائية قصيرة الأجل وأصبحت ظاهرة نمطية دورية المدى تضرب عمق دورات الاقتصاد الرأسمالي، حيث أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يوصف بـ "اقتصاد الأزمات"²، فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقاً لنظرية "مينسكي" Minsky's Theory "فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه Fragility Financial وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. وتدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط" وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات ذكر وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها.

1- سعود بن هاشم جليدان، آثار تراجع أسعار النفط العالمية، مقال متاح على الموقع : <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-/.html> تاريخ الإطلاع: 2016/02/17 على الساعة 1 ليلاً.

2- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية "سجال التداول وأطروحات التعولم الثلاثي"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي للأزمات المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان-الأردن: 25-26 ذو الحجة 1431/1-2 ديسمبر 2010، ص01.

بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهما المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.¹

المطلب الثالث : الأزمة المالية العالمية من المنظور الاقتصادي الإسلامي

بعد أن تفجرت وتعمقت الأزمات المالية، قدم بعض الباحثين الرؤى والأدلة التي تبرز جوانب القوة في الاقتصاد الإسلامي فقد برز رأيان واتجاهان متباينان وهما:

❖ الاتجاه الأول:

أنه لا يجوز إقحام بعض التطبيقات الجزئية المأخوذة من النظام الإسلامي وتقديمها كحل جزئية ترفيعة لفجوات وإخفاقات النظام الرأسمالي الذي عجز عن منع وقوع هذه الأزمة المالية ولم يتمكن من الحد من آثارها الكارثية المدمرة بعد وقوعها يرى أصحاب هذا الاتجاه أن:

- **عمليات الترحيب:** بتبني بعض تطبيقات النظام الاقتصادي الإسلامي هي ليست عمليات الترحيب بهذا النظام وإيمان راسخ به، إنما هي محاولات رأسمالية للاستفادة من أموال وموارد المؤسسات المالية الإسلامية ودمجها في الأزمة حتى تكون هذه المؤسسات المالية الإسلامية جنباً إلى جنب في الورطة مع المؤسسات المالية الرأسمالية التي تسببت بسياساتها واستراتيجياتها غير الحكيمة في الأزمة المالية العالمية.

- **تطبيق الحلول الإسلامية بصورة جزئية:** سيؤدي إلى عدم نجاعتها وعدم قدرتها على تحقيق الإصلاحات المطلوبة، وحينها ستدعي الدوائر الرأسمالية أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد فشل في مواجهة الأزمة المالية العالمية، وستدعي أن القول بأن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي هو الحل المناسب ليس قولاً صحيحاً².

¹ - فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مرجع سابق، ص: 8-9.

² - عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها ، مرجع سابق، ص 30.

- لا يمكن المزاوجة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الرأسمالي: فالأسس والقواعد والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي مختلفة، فهو يمنع الربا ولا يسمح بالمضاربات والاحتكار، ويؤكد على ضرورة وجود غطاء من الذهب أو الفضة للأموال المتداولة (النقد) ويمنع كنز الأموال واحتكار فئة محدودة من الناس لها ويضع السياسات التي تكفل توفير العمل للأفراد حتى يتمكنون من إعالة أنفسهم وأسرهم، كما أن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يسمح بالجهالة بين الشركاء (فالشركاء يجب أن يكونوا على معرفة ببعضهم) ويحدد هذا النظام النماذج المقبولة من الشركات وإن جميع أو أغلب السمات التي تتعلق بالنظام الاقتصادي الإسلامي هي سمات تختلف عن سمات وطبيعة النظام الرأسمالي.

❖ الاتجاه الثاني:

يدعون إلى انتهاء الأزمات المالية واستثمارها لصالح النظام الاقتصادي الإسلامي يركز على الفكر الاقتصادي الإسلامي، بعيد عن أسعار الفائدة، المخاطر العالية غير المبررة، الفساد والجشع وأن يقوم هذا الاقتصاد على علاقات شراكة مع المؤسسات القائمة بالاعتماد على الصيغ والأطر والمعاملات الإسلامية. ويدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة:

- **وضع خطط فاعلة للنظام الاقتصادي الإسلامي:** تكفل تبني فعال للنظام الاقتصادي الإسلامي بصورة فاعلة وتدرجية تبدأ من قطاعات المال والمصارف وتندرج وتنقل إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر إستراتيجية تغيير شاملة قادرة على إعادة هيكلة كاملة وإعادة هندسة للاقتصاد العالمي.
- **ضرورة تدخل الدولة:** أن يكون التدخل بصورة فاعلة ومدروسة ومسؤولة في بنية الاقتصاد وعدم ترك الأمر بأكمله للقطاع الخاص، فالدولة مسؤولة عن وضع الضوابط التي تكفل كفاءة الاقتصاد وفاعليته وقدرته على الصمود أمام الأزمات المحتملة.
- **ضرورة التركيز على الجوانب المتكاملة:** التي يقدمها ويوفرها النظام الاقتصادي الإسلامي واهتمامه باعتبارات المسؤولية الاجتماعية ومنظومة الأخلاق والقيم الإنسانية العليا، وتركيزه على تحقيق رفاهية الإنسان في المجالات المادية والمعنوية.¹

¹ - عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، المرجع السابق، ص 31

خلاصة:

تعد الأزمة المالية تقلبات دورية لنظام الرأسمالي تتعلق بسوق السلع والخدمات العينة وأخرى تمس رؤوس الأموال وأن سبب أزمات النظام الرأسمالي هو سرعة دوران رأس المال الثابت بمعدل أكبر من سرعة دوران رأس المال المتغير مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وهكذا استفلحت عدوى الأزمة المالية وامتدت واسعا عبر أنحاء العالم لتخلق نوع من الذهول وغياب الثقة بين مختلف الأعوان والمتعاملين الاقتصاديين عبر نماذج وقنوات مختلف الأسواق المالية العالمية.

قد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات وتقلبات مختلفة أثرت بنسب متفاوتة وتأتي هذه التقلبات بتأثيرات تمتد في مشارق الأرض ومغاربها وشمالها وجنوبها بحيث لا يستطيع تجنبها أحد، من أشهرها أزمة الركود العظيم 1929، أزمة الدول الآسيوية 1997 والأرجنتين 1998، بالإضافة إلى أزمات أخرى حتى وصلت إلى نشوء أزمات القرن الواحد والعشرين منها أزمة الرهن العقاري 2008 وأزمة الشرق الأوسط 2010 وأزمة النفط الحالية 2014. كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها الانهيار و بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق.

الفصل الثاني
الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

كانت المجتمعات البشرية تعيش في ظل اقتصاد مغلق و مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات لم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، تعرضت لعدة تطورات بدءاً من الأفكار البدائية للتجارين مروراً بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة النيوكلاسيكية إلى أن وصلت إلى المدرسة الحديثة ما هي عليه حالياً.

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لأن هذا يكون في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا. أردنا من خلال هذا الفصل التعرض إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية، فقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.
- ❖ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- ❖ المبحث الثالث: السياسة التجارية الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة وبطبيعة الحال إن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة لدول الاقتصاد المفتوح* على العالم الخارجي.

أولا: تعريف التجارة

تعرف التجارة بأنها:

" أي نشاط اقتصادي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات بين أطراف التعامل المختلفة سواء كانت حكومات أو شركات أو أفراد وذلك وفق قواعد ونظم متفق عليها".¹

" إلا عملية تتم بين طرفين أو أكثر و يمكن تقسيم عملية التبادل هذه إلى قسمين: تبادل داخلي أو تجارة محلية و هي التي تتم داخل السوق المحلي". "تبادل خارجي أو تجارة خارجية و هي امتداد و تواصل التجارة الداخلية المحلية بحيث لا يمكن إشباع السوق الخارجية إلا بعد إشباع الأسواق المحلية".²

ثانيا: التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها:

" فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال".³

* - الاقتصاد المفتوح: حالة اقتصادية يتبادل فيها الأفراد والشركات السلع والخدمات مع أشخاص آخرين أو شركات أخرى في المجتمعات العالمية على نطاق واسع. وهذا يكون على عكس الاقتصاد المغلق أو الاكتفاء الذاتي الذي لا يمكن للتجارة الدولية أن تنفذ فيه.

¹ - محمد عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص46.

² - بجلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011، ص 3.

³ - حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص10

" المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".¹

" الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة".²

ثالثا: خصائص التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية بما يلي:

❖ اختلاف الوحدات السياسية بين الدول:

في التجارة الخارجية المبادلات تكون بين وحدات مختلفة وتابعة لقوانين وقواعد متعددة التعامل معها تتطلب ترتيبات قانونية، وتنظيمية وكذا معرفة الأعراف والقواعد السائدة في الدول المتعامل معها.

❖ اختلاف طبيعة الأسواق:

تؤثر طبيعة الأسواق على طبيعة التبادل الخارجي وتجعله مختلف على التبادل الداخلي وهذا الاختلاف في الأسواق يمكن له أن يأخذ أحد الأشكال الموالية:

- الاختلاف الطبيعي: يشمل الاختلاف في البلدان المختلفة على الأدوات، الميول والطابع البيئي مما يؤدي إلى تباين في السلع والخدمات المفصلة.
- انفصال الأسواق: هو مجموعة من الحواجز الطبيعية، الاقتصادية والإدارية.
- اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التشغيل: تنتقل هذه العوامل بسهولة لتحقيق التوازن داخليا، أما في الخارج تواجهه مجموعة من العراقيل مما يؤدي إلى اختلاف الأسعار بين الدول.

❖ اختلاف الوحدات النقدية والأنظمة الجمركية:

تنقسم عملية التبادل في التجارة إلى:

- المبادلات تتم بالنقود الأجنبية.
- مبادلة النقود الأجنبية بالنقود الوطنية.
- مبادلة النقود الوطنية بالسلع.³

¹ - جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص11.

² - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص10.

³ - رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص13.

المطلب الثاني: مراحل التجارة الخارجية

التجارة الخارجية في العصر الحالي لم تكن عليه كذلك منذ ظهورها ويمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الخارجية إلى ما يلي:

❖ **المرحلة الأولى (1498-1763):** ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة التي قام بها التجار الأوربيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز (1488) واكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا، ومنه لعبت التجارة الخارجية دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

❖ **المرحلة الثانية (1763-1883):** يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوربية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوربية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى "التبادل اللامتكافئ"* والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

❖ **المرحلة الثالثة (1883-1980):** تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ل جون روكفلر، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات*، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

❖ **المرحلة الرابعة (1980-حاليا):** تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة هيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، و ظهور المنظمة العالمية للتجارة و التي شروطها سياسة الانفتاح والحرية التجارية وتبني اقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة

*- التبادل اللامتكافئ: يعتبر الاقتصادي الفرنسي (A.EMMANUEL) أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ، ويقصد به أن البلاد الفقيرة تجر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقل من ساعات العمل.

*- الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تملك جزء أو كل إنتاجها، و تتحكم و تدير أسهم لها في أكثر من دولة، كما أنها تعتبر الشركة الأم perente company التي تسيطر على مجموعة كبيرة من الشركات في عدد من القوميات المختلفة.

ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.¹

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية ومن هنا تظهر أهمية التجارة الخارجية باعتبارها مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

نجل أسباب قيام التجارة الخارجية من غير الظروف الطبيعية والتخصص في الأسباب التالية:

❖ أسباب اقتصادية:

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا و الدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.
- الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.
- الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام.

❖ أسباب سياسية:

- الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول و الذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية و الوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.
- ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.²

¹ - دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، 2012/2011، ص:6-7.

² - شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص:18-19.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.¹

¹ - شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2010/2011 ص:ص 22-21.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

وضعت نظريات التجارة الخارجية في منتصف القرن السادس عشر وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الخارجي الذي يقيد أطراف التبادل. وعلى الرغم من تعدد وتنوع المدارس والنظريات التي عالجت مسألة التجارة الخارجية كلها تتناول منافع وتكاليف التجارة الخارجية على مستوى البلدان.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجار الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية، في ذلك الوقت لذلك كانت دعوتهم تنصب في فرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة. لقد هاجم الكلاسيك آراء التجارين وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وجاءت نظريتهم للدفاع عن حرية التجارة الخارجية ومبينة أن قوة الدولة لا تكمن في ما تحتويه من معادن نفيسة فقط وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية، وأن حرية التجارة هي الوسيلة الأنجع لزيادة ثروة البلاد الحقيقية¹. ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

❖ **الفترة الأولى:** وهي التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة، لذلك نجد إنجلترا في وقت ما تمنع تصدير الذهب والفضة كلية و تخضع كل عمليات الصرف الأجنبي لرقابة صراف الملك.

❖ **الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة لتجارها بأن تسفر معاملاتها مع كل دولة على انفراد عن فائض، ومن ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، على أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

❖ **الفترة الثالثة:** اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها ومجموع وارداتها، ويكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملاتها مع العالم الخارجي في نهاية العالم². وفيما يلي نستعرض أهم النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

¹ - بلقلة براهم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، 2009/2008، ص9.

² - أشرف أحمد العدل، التجارة الدولية (التجارة الخارجية - الصادرات والواردات - التعريف الجمركية - السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة)، ط1 مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2006، ص10.

أولاً: نظرية التوازن التلقائي

تتلخص نظرية (ديفيد هيوم Hume David) في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارتفاعها في استيراداتها ومن ثم انسياب هذا المعدن النفيس إلى الخارج، وبالعكس فإذا كان لديها من المعدن النفيس كمية أقل من حاجة حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية. وتعد نظرية هيوم مقدمة لظهور أشهر النظريات النقدية وهي (النظرية الكمية للنقود) والتي تنص على أن هنالك علاقة طردية تربط بين كمية النقود في التداول في بلد ما وبين المستوى العام للأسعار في ذلك البلد، والتي تدعو إلى عدم الفائدة من تركيز الكميات الكبيرة من الذهب والفضة داخل البلد لان ذلك سرعان ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم خروج هذه الكميات من المعدن الثمين إلى خارج البلد.¹

ثانياً: نظرية الميزة المطلقة

هذه النظرية امتداد لنظريته في التجارة الداخلية وقد بدأ نظريته ينتقد آراء التجار و بالذات فيما يتعلق بالثروة و طبيعة قياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن نفيسة. فهو يرى أن ثروة دولته تقاس بما تنتجه من السلع و الخدمات، حيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية و تبادل الفائض مع العالم الخارجي. و بعبارة أخرى تكون لدولة ما بالنسبة للدول الأخرى ميزة مطلقة، حيث تتمتع مواردها بكفاءة عالية في إنتاج سلعة أو خدمة معينة.²

ويمكن توضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروقات التكاليف المطلقة باستخدام مثال رقمي مبسط:

¹ - خالد المرزوك، نظريات التجارة الخارجية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ص 11. متاح على الموقع <https://www.google.dz/url?sa> تاريخ الإطلاع: 2016/02/19 على الساعة 21 مساءً.

² - عائشة إبراهيم عبيد، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، 2007، ص 25.

الجدول رقم(2-1): التكاليف المطلقة المقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة

الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
الأردن	100	80
أمريكا	50	120

المصدر: شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان، 2010، ص 30.

افترض أن كلا من الأردن وأمريكا ينتجان سلعتي الطعام والملابس المتجانسة باستخدام عنصر العمل فقط وان كلفة إنتاج الوحدة من كل سلعة كما هي موضحة في الجدول. في الأردن يتطلب إنتاج وحدة الطعام 100 ساعة عمل في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 80 ساعة عمل. أما في أمريكا فان إنتاج وحدة الطعام يتطلب 50 ساعة عمل في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 120 ساعة عمل. يتضح من هذه الأرقام أن الملابس أرخص في الأردن مقارنة بأمريكا (الأردن ينتج الملابس بطريقة أكفأ من أمريكا) في حين أن الطعام ينتج بكلفة أقل في أمريكا مقارنة بالأردن، وعليه فان الأردن يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس في حين أن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام. ووفقا لتحليل آدم سميث السابق فان كل دولة ستكسب إذا قامت بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلعة الأخرى التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.¹

ثالثا: نظرية النفقات النسبية

لقد وضع ما يسمى نظرية النفقات النسبية أو نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية و نشرت في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي عام 1817 لقد ميز ريكاردو بين التبادل الداخلي و التبادل بين الأمم، فإذا كان التبادل الداخلي للسلع يتم على غرار " سميث " وفقا للتكاليف المطلقة فإن التبادل الدولي يعتمد تفسيره على أساس اختلاف التكاليف النسبية، و منه في ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل.²

¹ - شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، مرجع سابق، ص 31.

² - مجلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970/2005، مرجع سابق، ص 14.

يشرح ريكاردو نظريته بضرب مثالا واضحا وبسيطا فأخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما المنسوجات والنبيد.

الجدول رقم: (2-2): عرض توضيحي لنظرية ريكاردو

المنسوجات	النبيد	المنسوجات	النبيد	المنسوجات	النبيد	تكلفة العمل
						للإنتاج البلد
1.12	0.89	8/9	9/8	90	80	البرتغال
0.83	1.2	12/10	10/12	100	120	إنجلترا

المصدر : آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة

حالة(الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2011، ص4

يتضح من الجدول أعلاه أن البرتغال تتطلب وحدات عمل أقل من إنجلترا لإنتاج السلعتين، وهذا يحول دون قيام التجارة بين البلدين. وإذا كان سميث في قانونه على الأسعار ونسبة الأجور لمقارنة كفاءة الأداء في الاقتصاديين، فان ريكاردو قد استعمل الأسعار النسبية لمقارنة تكاليف الإنتاج في البلدين. لقد افترض ريكاردو أن العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في إنجلترا في إنتاج النبيذ والمنسوجات، ولكن الفارق في التكاليف كان أكبر في النبيذ مقارنة بالمنسوجات، كما توضح ذلك الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ويقول ريكاردو بأنه حتى في هذه الحالة يمكن أن تقوم تجارة مربحة بين البلدين. ويمكن للمرء أن يستعمل مفهوم تكلفة الفرصة البديلة للتأكد من أن البرتغال لها تكلفة الفرصة البديلة أقل من إنجلترا في إنتاج النبيذ (0.89 و1.2 على التوالي)، في حين أن لإنجلترا تكلفة الفرصة البديلة أقل من البرتغال في إنتاج المنسوجات (0.83 و1.12 على التوالي)، ويستخلص من هذا أن للبرتغال الميزة النسبية في إنتاج النبيذ وإنجلترا لها الميزة النسبية في إنتاج المنسوجات وطالما أن الأمر كذلك فان البلدين يحققان أرباحا من التجارة بينهما في السلعتين.¹

¹ - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة(الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص5.

رابعاً: نظرية القيم الدولية

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1848 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل ريكاردو وبصفة خاصة، نسبة التبادل الدولي الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين. بمعنى آخر فستقع بين نسبي التبادل الداخليين، وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين، فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل وذلك على النحو الكفيل بإقامة تعادل ما بين هذين الطلبين. وإن كان يبدو كأنه يتحدد نتيجة لالتقاء طلب كل طرف على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر بعرض هذا الطرف الأخير لتلك السلعة، جاءت هذه الفكرة من ميل بعد أن أورد أن قانون القيم الدولية ما هو إلا امتداد للقانون العام للقيمة أي لقانون العرض والطلب ونستطيع أن نؤكد أنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي.¹

بدأ ميل نظريته بافتراض دولتين تنتجان المنسوجات والكتان وهو ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إيضاح نظرية القيم الدولية

الدولة	وحدة القمح	وحدة المنسوجات
انجلترا	10 وحدات	15 وحدة
البرتغال	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 7.

يتبين أن المنسوجات في كل من انجلترا وألمانيا من خلال هذا الجدول، تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع انجلترا في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات 15 وحدة من الكتان في انجلترا،

¹ - عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012/2013، ص 109.

بينما نفس كمية العمل التي تنتج وحدة من المنسوجات في ألمانيا تعادل 20 وحدة من الكتان ولذلك فمن المفيد أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتختص ألمانيا في إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من إنجلترا.¹

المطلب الثاني: النظرية النيو كلاسيكي

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لتبسيطها، وفرضياتها الغير واقعية فهي أولاً تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين فقط. ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى ولكن بثمن نقدي والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع كما أن النظرية تفترض أيضاً، سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف.

أولاً: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

لقد جاء هكشير - أولين بهذه النظرية لتفسير أسباب اختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الخارجية. يرى هكشير - أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وتقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير.²

ثانياً: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

في عام 1948، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول سامويلسون نظرية هكشير - أولين إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها. وقد أدى ذلك إلى نظريته حول " تعادل أثمان عناصر الإنتاج " التي عرفت باسم " نظرية هكشير - أولين - سامويلسون ". تفترض هذه النظرية على:

- قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط.

¹ - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012 ص

8.

² - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق، ص 26.

- تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية.

بناء على النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة من اليد العاملة (عنصر العمل) بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، أما البلد الذي يملك وفرة من رأس المال مع ندرة في عنصر العمل، فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات كثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية.¹

ثالثاً: لغز ليونتييف

قام الاقتصادي "ليونتييف" سنة 1954 باختبار نظرية "هكشر وأولين" وذلك بتطبيق ما جاءت به النظرية على المبادلات الدولية الأمريكية، وهذا بتحليله لعوامل الإنتاج المكونة لها من خلال استخدام بيانات 1947 من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، لمعرفة ما إذا كانت هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما جاءت به نظرية "هكشر وأولين"، وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا أن الاقتصادي "ليونتييف" قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هكشر وأولين" ولقد ولدت نتائج دراسات "ليونتييف" العديد من المحاولات في تفسير التجارة الدولية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج.²

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج دائماً في سياق النظرية الكلاسيكية للمميزات النسبية. إن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو ذاك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن بين هذه النظريات:

¹ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 120.

² - عائشة خلوي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 12.

أولاً: نموذج الفجوة التكنولوجية

لاشك أن التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية له أثر على هيكل التجارة، حيث تتمتع الدول المتقدمة بمجموعة من المزايا النسبية المكتسبة التي لها أثرها على تفوقها، ووجود الميزة النسبية في العديد من السلع المختلفة، والتي ترجع إلى عاملين رئيسيين:

- وجود التفاوت النسبي في الفن التكنولوجي المستخدم، مثل هذا التقدم يؤثر على حركة التجارة الدولية.
- اكتساب حقوق الإنتاج وشراء المخترعات الجديدة التي يتطلب إنتاجها فناً تكنولوجياً متقدماً في مراحله الأولى.
مثل هذه الفجوة في التقدم التكنولوجي كان لها أثر على الحركة التجارية الدولية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، غير أن ذلك له أثره على قيام هذه الدول الأخيرة بالتقليد، خاصة في الأجل الطويل، إذا ما تم تفقد الفجوة التكنولوجية أثرها.

ويرجع الفضل في تقديم هذا التفسير إلى الاقتصادي حيث فسّر هذا النمط الجديد للتجارة الخارجية معتمداً في ذلك على وجود فجوتين أساسيتين وهما:

1- فجوة الطلب: وهي الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، في هذه الفترة تحتكر الدول المتقدمة.

2- فجوة التقليد: وهي الفترة المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية.¹

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج

هذه النظرية تفسر تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استناداً إلى مراحل حياتها في السوق. فحركة السلعة الجديدة في السوق تجتاز عدة مراحل: الظهور، النمو، النضوج، الركود، الانحطاط. وإن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة ... الخ.

❖ **المرحلة الأولى:** تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة، في هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة. وتكون أسعار المنتج الجديد عالية، ولذا يكون الطلب عليها غير كبير، خصوصاً من قبل ذوي الدخل غير المرتفع. كما أن تصدير السلعة يكون محدوداً.

¹ - بجلوان مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مرجع سابق، ص 20.

❖ المرحلة الثانية (مرحلة النمو، أو التوسع): فيرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا، ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر، وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها. كما يتزايد الطلب عليها في الخارج. في البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة المنتجة نفسها أم بواسطة شركات أخرى، وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى، وينتشر بيع حقوق التصنيع. في هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية التكنولوجية.

❖ المرحلة الثالثة من الدورة (مرحلة إشباع الطلب أو النضج): يزداد عدد السلع المنافسة، ويتم الحفاظ على الطلب من خلال خفض الأسعار. وتطرح في المقام الأول مسألة خفض تكاليف الإنتاج. ونتيجة لذلك يظهر الميل لنقل إنتاج السلعة إلى تلك البلدان، حيث كلفة إنتاجها أدنى. وتجري تلبية الطلب على هذه السلعة في البلدان المتطورة من خلال استيرادها من البلدان التي تنتج فيها بتكاليف متدنية. أما في بلد المنشأ (أي البلد الذي ظهرت فيه هذه السلعة للمرة الأولى) فتجري عملية تطوير تكنولوجيا إنتاجها، أو يجري ابتكار وتصنيع سلعة جديدة نسبيا.

❖ المرحلة الأخيرة (مرحلة الانحطاط): تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبية الحاجات نفسها فعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع. إن نظرية دورة حياة السلعة (المنتج) وإن كانت تعكس حقائق معينة في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا تقدم تفسيراً شمولياً لتجاهات تطور التجارة الدولية. فثمة العديد من السلع (منها على سبيل المثال السلع ذات دورة الحياة القصيرة أو تلك التي تتطلب نفقات نقل عالية، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة)، لا تندرج ضمن سياق نظرية "دورة حياة السلعة"¹.

ثالثا: نظرية المنافسة

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة. قد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هيكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتأثر التجارة الخارجية بهذه الهياكل.

¹ - باربيك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014، ص51.

ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الخارجية الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الخارجية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم. فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في دول صناعية مختلفة أن تنتج نوع واحد أو على الأكثر عددا محدود من نفس المنتج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، وهذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة.¹

رابعا: نظرية التبادل اللامتكافئ

إذا كانت النظريات الكلاسيكية والحديثة السابق ذكرها، تستند على جوانب تبدو صحيحة في جوهرها من جهة على فكرة التقارب أو تساوي مستويات التطور بين البلدان من جهة أخرى، فإن الواقع العملي أثبت عكس ذلك إذ أن هذه النظريات لا تتوافق و الواقع التطبيقي لها كما أن هذا الأخير وخاصة بعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تتميز بوجود علاقات وتخصص دولي قائم بين بلدان غير متقاربة من حيث مستويات تطورها إذ نجد بلدان عالية التطور وبلدان ضعيفة التطور وعلى اعتبار أن التجارة الخارجية أحد العوامل الأساسية التي زادت في تعميق الهوة بين الدول النامية و الدول الرأسمالية المتقدمة فهي تعتبر كذلك من العوامل التي كرسست التخلف و التبعية من جهة، والتقدم والتطور من جهة ثانية وهو ما جعل عملية التبادل الدولي غير متكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة.

لقد كانت مساهمة (أرجيري إيمانول - سمير أمين) التي ظهرت في السبعينات الفصل في تنظير هذا الواقع القائم - على أساس التفاوت في مستويات التطور - وذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل غير المتكافئ، وقبل شرح جوهر مساهمة إيمانويل لابد من إعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ والتبادل غير المتكافئ.

فالأول وحسب الاقتصاد السياسي، فإننا نقول أن السلعتين "أ" و "ب" أنهما متساويتين إذا كانت السلعة "أ" تتضمن نفس القيمة في العمل ل "ب" ولكن لها قيم استعماليه مختلفة أي تبادل السلع متساوية من حيث القيمة وخصائصها الإستعمالية مختلفة. أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به الاقتصاد السياسي أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية، وإنما بانحراف القيم عن السعر.

ومن هنا تظهر أطروحة إيمانويل في السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية، وإنما بتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق، حيث يميز إيمانويل بين صورتين للتبادل المتكافئ:

¹ - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 58.

❖ **الصورة الأولى:** تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يمون التركيب العضوي لرأس المال مختلفا. ويفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج) فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها في السوق العالمي الحصول على منتجات أكثر مما تحصل ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال، أي أن اختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين.

❖ **الصورة الثانية:** فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، وفي هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهذا ما يسميه إيمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

في هذا الإطار فقد وجه "سمير أمين" انتقادا "لإيمانويل" على طريقة تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول حيث يعتبر "سمير أمين" أن التبادل اللامتكافئ بين الدول ليس أساسه فقط الاختلاف في الأجور والتركيبية العضوية لرأس المال وإنما جوهر عدم التكافؤ هذا يعود بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للبلدان النامية الذي تركه الاستعمار والذي لعب دورا كبيرا في زيادة الفجوة و اللاتكافؤ بين مستويات التطور بين الدول. إلا أنه يتفق مع إيمانويل عندما يرجع سبب تكافؤ بين الدول إلى عدم تساوي الأجور بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة لتوفر يد عاملة رخيصة بالدول النامية في قطاع تصدير المواد الأولية مع تساوي إنتاجية العمل، كما يرجع سمير أمين أسباب اختلاف الأجور في الدول المتقدمة إلى مستوى التطور الذي عرفته هذه الدول في القوى الإنتاجية والتي استفادت من معدلات النمو المرتفعة بها.

وعليه يعرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ " بأن تبادل المنتجات في الإنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات". ومنه يكون سمير أمين قد أعطى بتحليله هذا بعدا اجتماعيا من خلال تركيزه على تفسير دور الاستعمار في التخلف والتبعية إضافة إلى تحليل التقني الرياضي الذي قام به إيمانويل.¹

¹ - آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر - مصر)، مرجع سابق، ص: 15-16.

المبحث الثالث: السياسة التجارية الخارجية

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة يمكن أن تختلف بين دولة وأخرى تبعاً لتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة اقتصادها، وكذلك تبعاً للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسباً في بناء علاقاتها الخارجية و تحالفاتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

أولاً: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية (Commercial Policy) على أنها:

" مجموعة من الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج"¹.

"مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"².

" مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتتعدد وسائل السياسة والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة تبعاً للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية وتلك الوسائل تميز في وقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق"³.

¹ - شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، مرجع سابق، ص 133.

² - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 319.

³ - زين حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 296.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

- تسعى السياسة التجارية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها:
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
 - حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
 - حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
 - تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
 - زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
 - حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل.
 - التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
 - إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.¹

المطلب الثاني: مبدأ الحرية التجارية الخارجية

ترتكز مبدأ الحرية إلى انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل حيث تلجأ هذه الدول إلى وسائل متعددة لإزالة جميع الحواجز التي تمنع حركة التجارة.

أولاً: مفهوم سياسة الحرية التجارية

يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها:

" جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتاً طويلاً".²

" عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار".³

¹ - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 72.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 24.

³ - مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 158.

"بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى".¹

ثانياً: الأدوات المستعملة لسياسة حرية التجارة الخارجية

إن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات نجد أن معظم الاتفاقيات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساساً في:

❖ **التكامل الاقتصادي:** يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً عدة منها:

- منطقة التجارة الحرة:

وفيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها، إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة المنتجات ذات المنشأ المحلي، أي التي يتم إنتاجها في الدولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي دول العالم، وعليه فإن الدول الأعضاء تكون لها كامل الحرية في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقاً لمصالحها.

- الاتحاد الجمركي:

وفي هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريف جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي، تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل الاتحاد ومن أشهر الاتحادات الجمركية، اتحاد البينيلوكس الذي تأسس عام 1944 بين ثلاث دول هي: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.²

- الاتحاد الاقتصادي :

يعد الاتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدماً حيث تتلاشى حرية الدول الأعضاء في تبني سياسات اقتصادية كلية مستقلة من أجل إقامة نظام نقدي ومصرفي واحد وسياسة نقدية ومالية موحدة وهيئة حكومية لوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للاتحاد ككل.³

¹ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، ط1، دار النشر، 2000، ص 286.

² - عائشة خلوي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص: 66.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 118.

- السوق المشتركة:

حيث يتفق الأطراف على إلغاء كافة القيود- القيمة والكمية- على التبادل في السلع والخدمات فيما بينها، كما يتفقون على توحيد التعريفات الجمركية في تبادلها مع الدول الأخرى، إضافة إلى ذلك فإنه يتفق على إلغاء كافة القيود على انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.¹

❖ نظام التخفيض للرسوم الجمركية:

الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

❖ تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي :

أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبية لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.²

المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الخارجية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حدى أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

أولا: مفهوم سياسة الحماية

يمكن تعريف السياسة الحمايةية بأنها:

"كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، خصوصا إذا كانت هذه الصناعات ناشئة وتحتاج لدعم وحضانة من قبل الدولة".³

¹ - أشرف أحمد العدل، التجارة الدولية (التجارة الخارجية- الصادرات والواردات- التعريفات الجمركية- السوق العربية المشتركة وظاهرة العوامة)، مرجع سابق، ص211.

² - فراح كاسية، كيشو سامية، الاعتماد المستندي كتقنية دفع، تمويل وضمان للتجارة الخارجية مع دراسة حالة تطبيقية لدى البنك الخارجي الجزائري وكالة حيدرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوية، 2013/2014، ص28.

³ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العوامة، مرجع سابق، ص306.

"حماية البلد لمنتجاته المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية".¹

"تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلي ضد المنافسة الأجنبية".²

ثانيا: الأدوات المستعملة لسياسة حماية التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

❖ **الأدوات المستعملة في الأسعار:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

1/ الرسوم الجمركية:

وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع:

- **الرسوم النوعية:** والتي تفرض ك مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة.
- **الرسوم القيمة:** وهي ضريبة تفرض كنسبة معينة من الناتج المحلي قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة.
- **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمة.³

2/ الإعانات:

الغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية... الخ.

¹ - زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 60

² - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق، ص 41.

³ - السيد محمد أحمد السيرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2009، ص: 134.

3/ الإغراق:

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من

السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

- الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

- الإغراق القصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ لأجله.

- الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.¹

❖ الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في:

1/ نظام الحصص:

يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

2/ الحظر (المنع):

يعرف الحظر على أنه " قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية" ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3/ نظام تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.²

¹ - زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 63.

² - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 43-44.

❖ الأدوات التجارية: تتمثل في:

1/ المعاهدات التجارية :

تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري...، يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطىها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2/ الاتفاقيات التجارية:

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3/ اتفاقات الدفع:

عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد عمليات التبادل... الخ.¹

¹ - فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص79.

خلاصة:

التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع و ذلك في ربط المجتمعات مع بعضها البعض ومنفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع والخدمات المختلفة من دولة لأخرى، لأن الهدف الرئيسي لقيام التبادل الخارجي هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع مستوى المعيشة، إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي، حيث أنها لا تستطيع تلبية كل حاجيات المستهلكين.

اختلفت نظرية المفكرين في تحديد مبادئ التجارة الخارجية، حيث تبحث هذه النظريات في أسس التبادل التجاري الذي يعود بفائدة على طرفي التبادل وفق شروط معينة. تطورت النظريات في تفسير التجارة الخارجية ابتداء من نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث واختتاماً بنظرية التبادل اللامتكافئ، حيث كل نظرية تعتبر مكملية و متممة للنظرية التي سبقتها.

تلجأ الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات تجارية معينة، تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها الاقتصادية والسياسية، وطبيعة اقتصادها وكذلك تبعاً للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسباً في بناء علاقاتها الخارجية و تحالفاتها.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

مجلس التعاون الخليجي تكتل اقتصادي عربي يضم في عضويته ست دول يسعى جاهدا إلى توحيد الجهود الاقتصادية من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية والنقدية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي. منح لها موقعها الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون الخليجي أهمية إستراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم بالإضافة إلى أنها تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين للبتروول.

التجارة الخارجية بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في كثير من دول العالم خاصة في دول المجلس إذ أنها ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع الدول بل هي مؤشر يبين مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، إذ عرفت صادرات وواردات دول المجلس عدة تطورات وتغيرات ولتوضيح أكثر تطرقنا في هذا الفصل إلى " دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي " ينقسم إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
- ❖ المبحث الثاني: مؤشرات التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي
- ❖ المبحث الثالث: الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون لدول الخليج العربي اتحاد إقليمي عربي على المستوى السياسي والاقتصادي، مكون من ست دول عربية أعضاء تطل على الخليج العربي (الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت). وهذا نتيجة تماثل طبيعتها الجغرافية وتشابه أنظمتها وظروفها الاقتصادية وتربطها الاجتماعي وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجهها.

المطلب الأول: تعريف مجلس التعاون الخليجي

منذ 1981 تجسد تعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ترابطها وتجهيزها لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تحرير التجارة البينية وإقامة اتحاد جمركي وسوق المشتركة والعمل على توحيد العملة.

أولاً : نشأة دول مجلس التعاون الخليجي

نشأة مجلس التعاون الخليجي إثر صدور بيان مشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة للدعوة إلى إنشاء لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزير خارجية الدولتين عام 1975، وفي عام 1978 قامت الكويت من خلال الشيخ سعيد العبد الله السالم الصباح بتحركات بين دول المجلس بهدف توحيد الجهود لتحقيق وحدة بين دول مجلس التعاون الست.¹

في نوفمبر 1980، حيث اطلع أمير دولة الكويت قادة دول الخليج العربية على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات.² وتم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981، وشكلت الدول الست (السعودية- الإمارات- عمان- الكويت- قطر البحرين) مايعرف بمجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه والتي

¹ - رشام كهينة، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2009/2008، ص 61.

² - بوشلول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 / 2008، ص 45.

فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل وفي السياسات المالية والنقدية.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون الخليجي من:

❖ **المجلس الأعلى:** وهي السلطة العليا للمجلس وتضم رؤساء الدول الأعضاء ومن مهامه إقرار السياسات والأنظمة والقوانين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجتمع مرة واحدة في كل عام بإحدى عواصم دول المجلس الست.²

❖ **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز ثلثا الدول الأعضاء وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري بين أمور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول والأعضاء والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول وأعماله وتمثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى.³

❖ **الأمانة الأمة:** تتكون من أمين عام للمجلس ويتم اختياره لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وله ثلاثة أمناء ومساعدين عمله يقوم بمتابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والوزارة من قبل الدول الأعضاء وليس واجبها إملاء القرارات على الدول الأعضاء. بالإضافة إلى هذه الأجهزة تم استحداث عدد من الأجهزة والآليات منها:

- الهيئة الاستشارية تابعة للمجلس الأعلى.

-آلية القمة التشاورية التي اقرها المجلس الأعلى في أبو ظبي عام 1988.

¹ - يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2012-2013، ص83.

² - وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003/2011، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط 2010/2011، ص27. متاح على الموقع: <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com> تاريخ الإطلاع: 2016/03/15 على الساعة 2 ليلا.

³ - يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي مرجع سابق، ص87.

-إنشاء العديد من المؤسسات المشتركة منها: * المكتب الفني للاتصالات * هيئة المواصفات والمقاييس * مركز التحكيم التجاري * مكتبة البعثة الدائمة * برنامج التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية * برنامج اللجنة الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية * مؤسسة الخليج للاستثمار * مكتب براءات الاختراع.¹

ثالثاً: أهداف مجلس التعاون الخليجي

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى:

* وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية: (الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياحية و الشؤون التشريعية والإدارية). * العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تم الشعوب والدول. * دفع عجلة التقدم العمل * تحرير التجارة بين دول المجلس * تشجيع تعاون القطاع الخاص * إقامة مشاريع مشتركة * إقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني * إقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس * إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس * مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.²

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة، عبر مراحل ثلاثة منطلقاً من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة.

❖ **منطقة التجارة الحرة:** في ماي 1981 شرعت دول مجلس التعاون باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء " منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس. وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية، من الرسوم الجمركية شريطة اصطلاحها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.³

❖ **الاتحاد الجمركي 2003:** المنطقة التي ستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المعيقة للتجارة بين دول الاتحاد وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويقوم على الأسس التالية:

¹ - أيمن عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 73 متاح على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63205> تاريخ الإطلاع: 2016/03/15 على الساعة 22 ليلاً.

² - يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي مرجع سابق، ص:ص 89-90).

³ - بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مرجع سابق، ص 46.

* تعريفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي . * نظام قانون جمركي موحد. * اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة. * توحيد النظم و الإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير. * نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة. * انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية . * معاملة السلع في دولة من دول الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية.¹

❖ **السوق الخليجية المشتركة:** دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر 2008 وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي: ويتم بموجبها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحرية تنقل المواطنين الخليجين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية فبأي دولة من دول الأعضاء ، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء.²

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

نظرا لأهمية المؤشرات الاقتصادية في معرفة قياس وحجم الاستقرار الاقتصادي، فإن تحقيق مستويات جيدة من خلال الاستقرار ضمن بعض المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على استكمال التحسينات باقي المؤشرات المتعلقة بأوضاع دول مجلس التعاون الخليجي.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي³ يعتبر من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في قياس قوة اقتصاديات الدول حيث تتميز دول مجلس التعاون الخليجي عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بحجم الإنتاج الكمي و تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث يساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع النفط الرائد و المؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي.

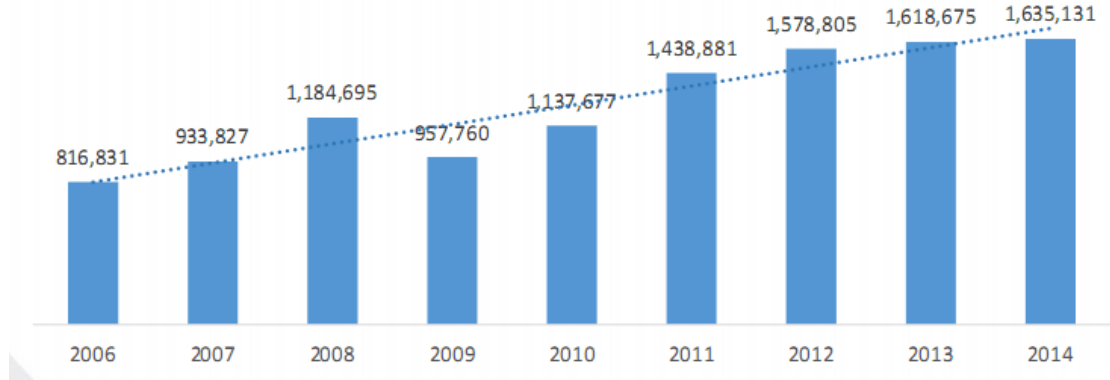
الشكل رقم (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)

(2014)

¹ - عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، مرجع سابق، ص203.

² - بن بوب لطيفة، عوار عائشة، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص4.

³ - الناتج المحلي الإجمالي: يساوي إجمالي قيمة الإنتاج بسعر المنتج للمنتجين المقيمين شاملا هوامش التجارة والنقل ناقص الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري.



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT متاح على الموقع : <https://gccstat.org/ar> تاريخ الإطلاع: 2016/03/15 على الساعة 15 مساءً.

تزايد تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس، فمن 816.831 مليون دولار عام 2006 إلى 1.184.695 مليون دولار عام 2008 وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وحجم الإنتاج حيث انخفض إلى 9570760 مليون دولار في 2009 نتيجة تراجع صادرات دول المجلس نحو الولايات المتحدة نتيجة أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تراجع عدة مؤشرات اقتصادية لها، وبعدها عرفت تحسن حتى 2014 بقيمة 1.635.131 مليون دولار تنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي وتنامي القطاعات غير النفطية.

ثانياً: الموازنة العامة¹ تزخر دول مجلس التعاون الخليجي بإيرادات واسعة من خلال اعتمادها بشكل كبير على العوائد النفطية لذلك لم تهتم بالبحث عن إيرادات أخرى، إذ أن هذه الإيرادات هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول فزيادة العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية لدول المجلس بالتالي الزيادة في الإنفاق الحكومي. سوف نلاحظ هذه التغيرات والتطورات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)

الوحدة: مليون دولار

¹ - الموازنة العامة: تعتبر تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات العامة لفترة مقبلة عادة ما تكون سنة

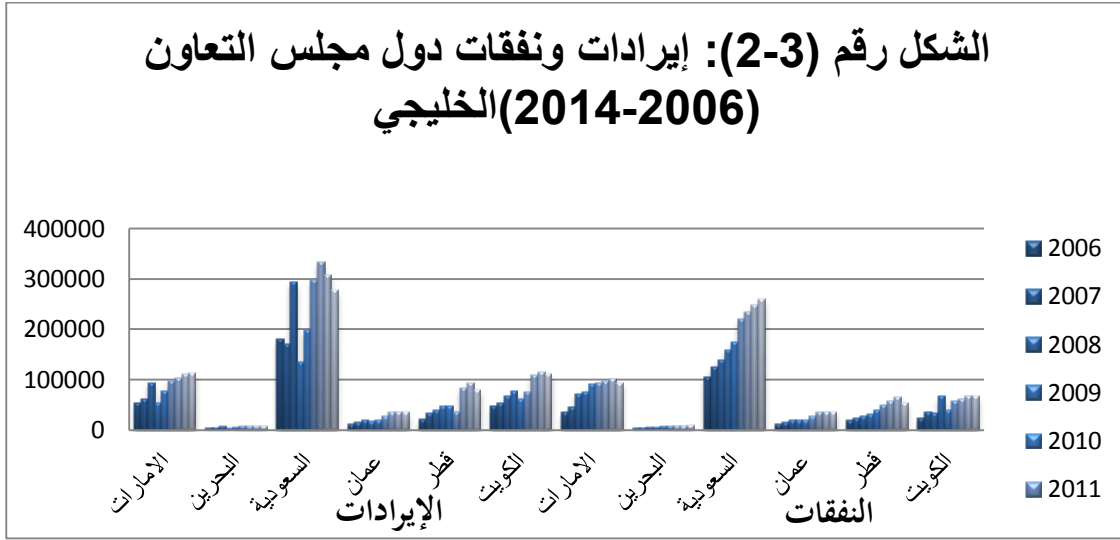
الإيرادات العامة									
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
112970	110954	103263	97889	77461	54839	93846	62287	54651	الإمارات
8217	7823	8063	7498	5786	4543	7122	5417	4893	البحرين
277370	307342	332395	298004	197537	135948	293598	171413	179649	السعودية
35515	36143	35044	27633	20589	17551	19867	15398	12952	عمان
79247	94164	82673	36859	47919	46467	38744	32381	21423	قطر
111776	113902	109632	75584	61518	76968	67926	53585	47014	الكويت
النفقات العامة									
94298	101663	98036	93570	90682	76486	70600	45473	34918	الإمارات
9427	8908	8661	7574	6984	5729	5666	4835	4902	البحرين
259248	248560	232881	220453	174369	159049	138685	124333	104886	السعودية
36454	36358	35254	27927	20716	19870	19663	15286	12838	عمان
53445	65227	56491	49003	40252	31478	27260	23695	18202	قطر
67263	68706	61667	57022	39130	66915	34633	35607	23500	الكويت

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2014/2007 .

❖ **الإيرادات العامة:** نلاحظ من خلال الشكل (3-2) ارتفاع الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2006-2014) حيث حققت السعودية أكبر إيراد قدر ب 179649 مليون دولار تليها الكويت ب 47014 مليون دولار ثم الإمارات ب 54651 مليون دولار وعمان ب 12952 وقطر ب 21423 مليون دولار وفي الأخير كل من البحرين ب 4893 مليون دولار والكويت ب 47014 مليون دولار هذا كان سنة 2006، لتواصل الارتفاع إلى غاية عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وحجم الإنتاج أما سنة 2009 شهدت انخفاضا في كل من الإمارات ب 54893 مليون دولار والبحرين ب 5443 مليون دولار والسعودية ب 135948 مليون دولار وعمان ب 17551 مليون دولار أما قطر والكويت شهدت ارتفاعا هذا الانخفاض راجع إلى التأثير بالأزمات المالية أما الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهدت تذبذب بين الانخفاض والارتفاع.

❖ **النفقات العامة:** يظهر من خلال الشكل (3-2) الارتفاع المستمر في النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي و أن أكبر قيمة للنفقات العامة خلال عام 2006 سجلت في السعودية قيمة 104886 مليون دولار تليها الإمارات ب 34918 مليون دولار، الكويت ب 23500 و قطر ب 18202 مليون دولار وفي الأخير كل من عمان ب 12838 والبحرين ب 4902 مليون دولار بأقل قيمة نفقات ليستمر

الارتفاع ليبلغ 259248 مليون دولار في السعودية خلال السنة الأخيرة من الدراسة ثم الإمارات في المرتبة الثاني 94298 مليون دولار وعلى التوالي كل من الكويت، قطر، عمان، البحرين ب 9427 مليون دولار عام 2014. السبب وراء هذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في عدد السكان لذلك لابد من توفير الخدمات العامة لهم بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

ثالثاً: ميزان المدفوعات¹ شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنوات الدراسة (2006-2014) تذبذباً بارزاً في ميزان مدفوعاتها وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)

الوحدة: مليار دولار

¹ - ميزان مدفوعات: بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي ويشمل على: المعاملات السلع والخدمات والدخل - المعاملات في الأصول المالية والخصوم - التحويلات (بدون مقابل) والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
الصادرات السلعية فوب									البلد
3803470	3786603	3494824	3020370	2135390	1921928	2392127	1786304	1455875	الإمارات
210460	212457	200340	199061	138332	120519	174912	137902	123398	البحرين
3423240	3759010	3883696	3649687	2511427	1897125	3134808	2331742	2110235	السعودية
569970	564291	521378	470923	366008	276480	377191	246918	215865	عمان
1317159	1367673	1329849	1142986	749646	453550	524481	420195	340508	قطر
1048017	1157326	1196553	1028699	670838	503056	870391	624891	564469	الكويت
الموارد السلعية فوب									
2535830	2415074	21784993	2299319	1645612	1500526	1762878	1321080	880490	الإمارات
133178	136564	132394	121059	111904	96130	142463	109255	99537	البحرين
1584620	1533440	1417992	1199607	974311	822881	998324	8245424	638291	السعودية
341850	318414	256281	214980	178752	184600	207074	143433	98804	عمان
311453	314747	307872	269259	209368	237290	239709	188236	148107	قطر
273874	255735	242440	226006	195557	170694	229654	191044	162404	الكويت
الميزان التجاري									
1267640	1371529	1319830	721001	489778	421403	629249	465214	575385	الإمارات
77282	75894	67947	78003	26428	24388	32449	28646	23862	البحرين
1838620	2225570	2465704	2447380	1537115	1074244	2136484	1506318	1471944	السعودية
228126	245878	265068	255943	187256	91880	170117	103485	117061	عمان
1005706	1052926	1021977	873727	540277	216260	284772	221959	192401	قطر
774143	901591	554113	802694	475281	332351	640737	433858	402055	الكويت
ميزان الخدمات والدخل (الصافي)									
-57300	-535870	-477816	-91208	-304634	-241105	-300270	-175989	-132880	الإمارات

-42402	-28633	-24984	-25032	-2311	-4880	7864	15245	13322	البحرين
-682120	-512460	-513685	-568070	-590397	-537510	-566931	-402699	-315021	السعودية
-100020	-103667	-106242	-94356	-79870	-56340	-63615	-40936	-32588	عمان
-286332	-276299	-261088	-227441	-187129	-33110	-104308	-79648	-60440	قطر
-27670	-15694	4347	2643	16854	54722	69339	92129	87732	الكويت
ميزان السلع والخدمات والدخل									
694640	835660	842015	629843	185144	180299	328979	289285	442505	الإمارات
34880	47261	42963	52971	24117	19508	40314	43891	37183	البحرين
1156500	1713110	1952019	1879310	946719	536734	1569553	1103619	1156923	السعودية
128100	142211	158856	161586	107386	35540	106502	62549	84473	عمان
719374	776626	760889	646286	353148	183150	180464	142310	131982	قطر
746473	885897	958460	805337	492135	387063	710067	52576	489787	الكويت
صافي التحويلات الجارية									
-194000	-188836	-152403	-120354	-112730	-101838	-106195	-92880	-819161	الإمارات
-23644	-21660	-20745	-20500	-16418	-13910	-17745	-14827	-15308	البحرين
-387340	-358690	-304383	-29385	-279209	-271723	-230118	-169787	-167584	السعودية
-91710	-91053	-80858	-72146	-57035	-46630	-51808	-36697	-27880	عمان
-171019	-152453	-140577	-126507	-113632	-53180	-50192	-37854	-37374	قطر
-214393	-173308	-171302	-147865	-125120	-101250	-107025	-104471	-36733	الكويت
الموازن الجارية									
500640	646824	689612	509489	72414	78461	222784	196406	360545	الإمارات
11237	25601	22218	32471	7699	5598	22564	29064	21875	البحرين
769160	1354417	1647637	1585452	667510	265011	1339436	933832	989339	السعودية
36390	51157	77997	89441	50351	11090	54694	25852	56593	عمان

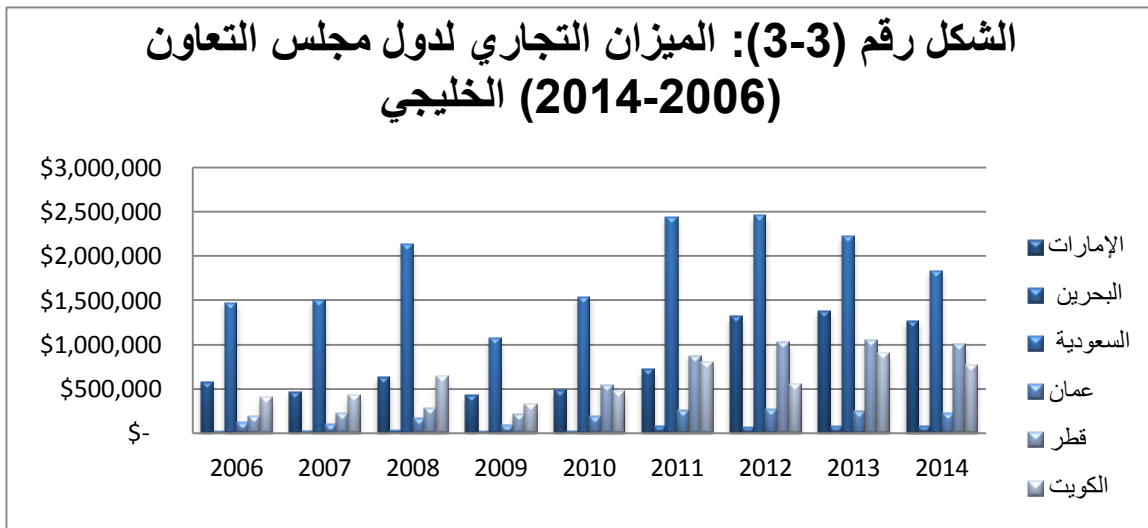
الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

548354	624173	620312	519779	239516	129970	130272	104456	94588	قطر
532080	712589	787152	657472	367014	285813	603041	421505	453054	الكويت
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي									
-529898	-445664	-396874	-297201	50257	22916	-552923	287052	-160626	الإمارات
-4258	-22633	-16670	-39064	4024	-61300	-25210	-15019	-13769	البحرين
-654900	-1265330	-1189290	-1132910	-323580	137787	-1022972	-777187	-784005	السعودية
-15940	76931	-60312	-68999	-42809	-29779	37535	-34330	-34330	عمان
-524533	-544972	-443987	-625839	-106780	-359100	3915	5440	-55876	قطر
-531588	-644628	-764823	-56661	-434504	-243993	-496175	-333737	-488178	الكويت
بنود صافي السهو الخطأ									
76155	9296	-193882	-167031	-49340	162701	-138214	15466	-134786	الإمارات
-1420	-1231	1184	723	1069	-657	-310	101	114	البحرين
-110970	-85740	-455640	-452540	-343930	-402798	-300254	-156107	-205333	السعودية
-6340	-5228	-7334	-5540	7386	0	-6658	-884	-182	عمان
-10143	11437	-15530	-7377	-10777	0	-14923	16731	15684	قطر
38862	-19479	10830	-46207	73048	-4063	-100509	-55523	70882	الكويت
الميزان الكلي									
46897	210456	98856	45258	73332	-61324	-468353	498924	565133	الإمارات
5559	1737	6731	-5870	12793	-1189	-2941	14146	8221	البحرين
66285	691507	1125594	988781	350290	-325558	1370254	798384	709136	السعودية
14110	122861	10351	14902	14928	5910	18257	62523	22081	عمان
13679	90638	160795	-143436	121959	94060	119264	126626	54396	قطر
39359	48482	33165	446084	5558	37758	6358	32245	35758	الكويت

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2014/2007.

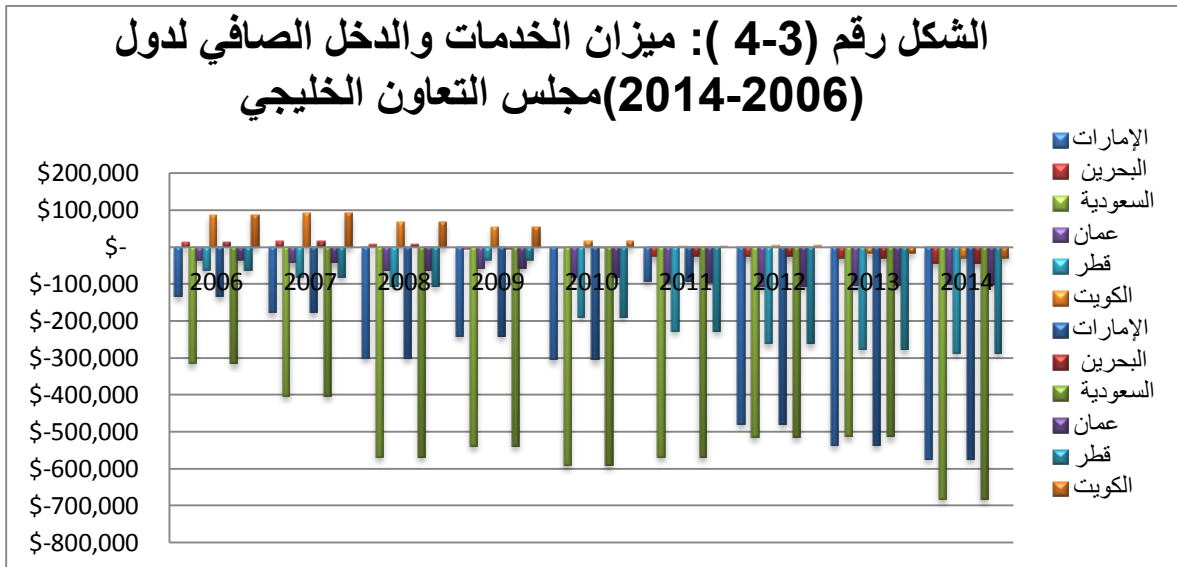
❖ **الميزان التجاري¹** نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3): أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون حقق فائض متزايد في الميزان التجاري من عام 2006-2008 حيث تصدر السعودية المرتبة الأولى بفائض يقدر بـ 147,194.4 مليار دولار وتحتل الإمارات المرتبة الثانية بفائض يقدر بـ 57,538.5 مليار دولار وتليها الكويت بـ 40,205.5 مليار دولار وتحتل البحرين آخر المراتب بـ 2,386.2 مليار دولار خلال عام 2006 ويتطور مستمر حيث بلغ فائض الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليج قيمة 213,648.4 مليار دولار في السعودية ثم الكويت بـ 64.073.7 مليار دولار وهذا نتيجة التحسن الملموس في أسعار النفط وحجم الإنتاج وأدائها البحرين بقيمة 3,244.9 مليار دولار وهذا نتيجة التهديد المستمر لأمنها من طرف إيران. أما من الفترة 2009-2014 عرف الميزان التجاري تذبذب حيث انخفض في 2009 ليصل في السعودية 107,424.4 مليار دولار و الإمارات 42,140.3 مليار دولار وفي المرتبة الأخيرة البحرين بـ 2,438.8 مليار دولار وهذا نتيجة أزمة الرهن العقاري وتداعياتها و عرف تحسن في 2010 و 2011 و 2012 ماعدا الكويت والبحرين وفي 2013 عرفت الكويت والبحرين تحسن في الميزان التجاري لينخفض الفائض في السعودية و عمان على التوالي: بـ 2225570، 245878 مليار دولار، وبالنسبة لعام 2014 شهدت كل دول مجلس التعاون انخفاض في الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط.



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (3-2)

¹ - الميزان التجاري: يعرف بأنه إجمالي الصادرات السلعية ناقص إجمالي الواردات السلعية حيث يتم تقييم إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب) وإجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

❖ **ميزان الخدمات والدخل الصافي:** عرف حالة العجز في دول مجلس التعاون الخليج ما عدا الكويت والبحرين التي حققت فائض في بعض السنوات وهذا ما نلاحظه من الشكل رقم (3-4) حيث ارتفع صافي الفائض ميزان الخدمات والدخل في البحرين والكويت عرفت باقي دول المجلس عجز مرتفع خلال 2006-2008 وهذا نتيجة ارتفاع دخل الاستثمار المرتبط بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط. وفي الفترة الممتدة من 2009-2014 استمر العجز في دول مجلس التعاون الخليجي عدا الكويت التي كانت في فائض إلا في السنتين الأخيرتين وصلت إلى العجز. وهذا نتيجة أزمة الرهن العقاري والركود الاقتصادي العالمي، تراجع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية.

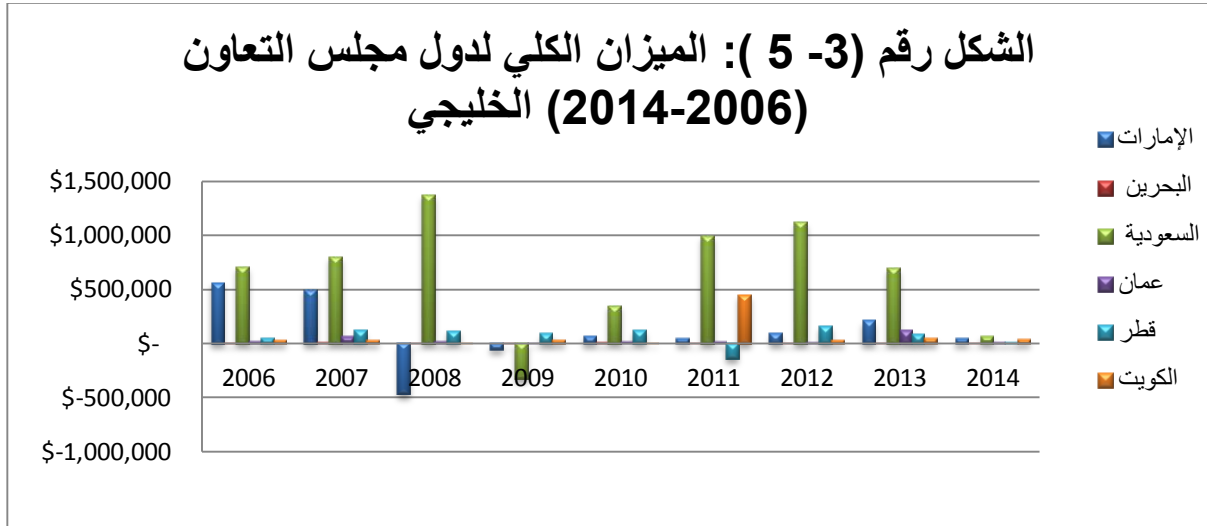


المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (3-2)

❖ **الميزان الكلي** نلاحظه من خلال الشكل رقم (3-5) أن الميزان الكلي لدول الخليج عرف تذبذب بين الفائض وعجز في دول المجلس ففي الفترة 2006-2008 سجل فائض ما عدا الإمارات و البحرين التي حققت عجز ب(-/468353-2941) مليار دولار وفي 2009 عجز في كل من الإمارات والبحرين والسعودية على التوالي: ب(-/61324-/1189-325558) مليار دولار وفائض في كل من عمان وقطر والكويت(37758/94060/5910) مليار دولار ومن 2010-2014 فائض إلا البحرين وقطر عرفت

عجز في 2011 على التوالي(-/5870-143436)مليار دولار وباقي السنوات فائض في الدول ويعود هذا التذبذب إلى :

- 1- فائض نتيجة ارتفاع أسعار البترول و حجم الإنتاج وتطورات أسعار الصرف
- 2- العجز نتيجة أزمة الرهن العقاري وتداعياتها 2008 و 2010 أزمة دبي.



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم(3-2)

من خلال ما سبق يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط له جانبين فالجانب الإيجابي زيادة قيمة الصادرات وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحسن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات أما الجانب السلبي انخفاض الصادرات غير النفطية و ارتفاع معدلات التضخم المحلي و أسعار الصرف بالقيم الحقيقية.

المبحث الثاني: مؤشرات التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي

إن التجارة من أقدم الأنشطة التي مارسها دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين الاحتياجات الضرورية والأساسية لسكان المنطقة، كما أن الثروة التي تملكها هذه الدول المتمثلة في النفط أصبح تصريفها خارجيا وداخليا بمثابة المحرك الرئيسي لهذه الدول.

المطلب الأول: التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لارتباط هذا الاقتصاد بالعالم الخارجي، تعتبر دول المجلس من أهم مصادر الطاقة حيث تعتمد أغلبها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية، إضافة إلى أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من السلع والخدمات من الخارج نظرا لمحدودية منتجاتها.

أولاً: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

أصبحت الصادرات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية هذا ما جعلها عنصراً هاماً في ما تقدمه التجارة الخارجية من فوائد. الجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي

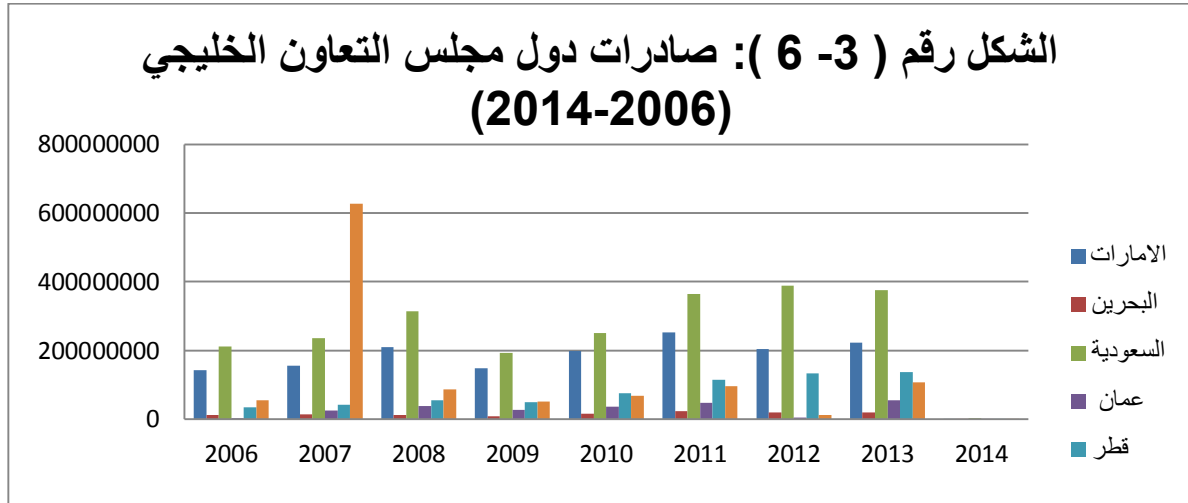
الجدول رقم (3-3): إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2006	142505000	11661616	211332462	2785734	34051306	56003317
2007	156634000	13664877	234961935	24691547	42019946	626911159
2008	210000000	13082977	313462234	37719141	54912061	87457021
2009	147725000	8384002	192314124	27650195	49473401	52152909
2010	198362000	16059213	251143033	36599578	74810227	68416557
2011	252556000	22561913	364697694	47091869	114296483	95435160
2012	203623847	20107949	388401062	5238226	133717000	11913254
2013	222481079	20400770	375396587	55497127	137135606	107065019
2014	1023553	89612	3422987	532208	1315917	1012775

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007-2014

نلاحظ أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي شهدت عدت تغيرات في الفترة (2006-2014) حيث سجلت أكبر الصادرات في دولة السعودية 211332462 مليون دولار تأتي في المرتبة الثانية الإمارات 142505000 مليون دولار ثم الكويت 56003371 مليون دولار وقطر 34051306 مليون دولار وفي الأخير كل من البحرين بـ 11661616 مليون دولار عمان بـ 2785734 مليون دولار هذا كان سنة 2006 واصلت الارتفاع إلى غاية 2008 هذا راجع إلى لجوء دول العالم الخارجي للاستيراد منها لمواجهة احتياجاتها من النفط في ظل الأزمة المالية العالمية إذ شهدت كل دول مجلس التعاون ارتفاعاً في صادراتها ماعدا البحرين هذا الارتفاع راجع إلى لتطور الصناعة الوطنية لدول المجلس والتعريف الجمركية الموحدة أما في 2009 شهدت انخفاضاً في كل دول المجلس وهذا راجع إلى آثار الأزمة المالية العالمية و الرسوم الجمركية العالمية، أما الفترة 2010-2011 من أهم ملامحها التعافي من الأزمة المالية وباقي السنوات شهدت تذبذب في النتائج بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2014 .



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-3)

ثانيا: واردات دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت واردات دول مجلس التعاون الخليجي عدة تغيرات خلال الفترة (2014-2006) هذا ما سوف

نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

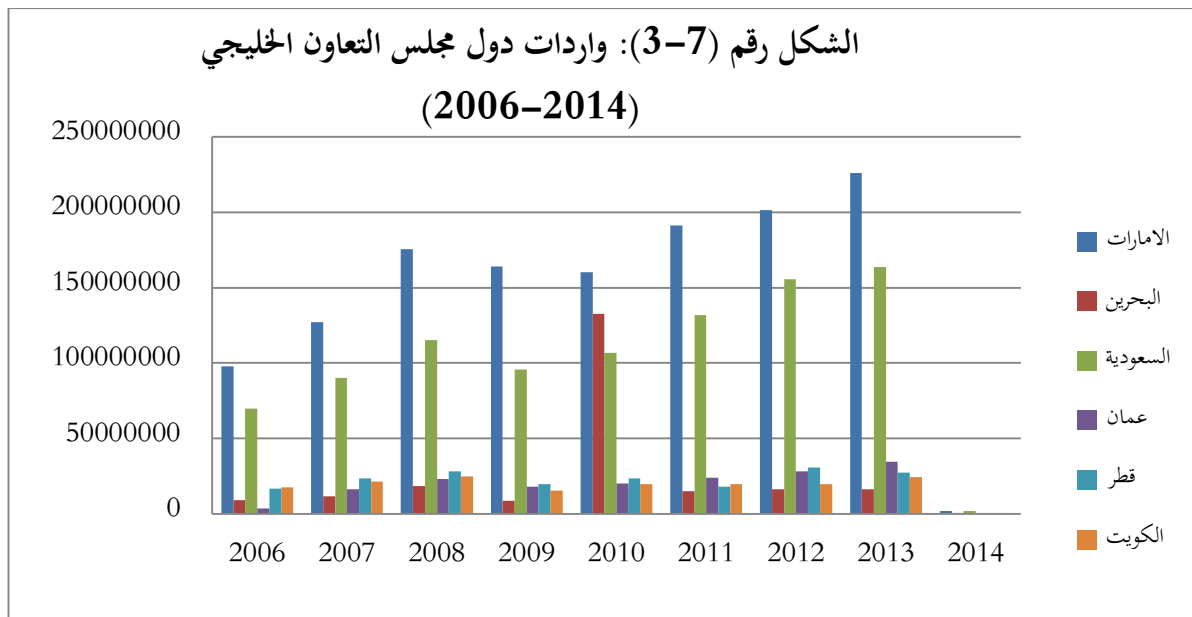
الجدول رقم(3-4): واردات دول مجلس التعاون الخليجي(2014-2006)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2006	97863600	8956851	69800241	3419860	16440093	17239736
2007	127001505	11515148	90214038	16024711	23429157	21362497
2008	175485699	18414550	115133870	22924684	27900039	24839590
2009	164251100	8593376	95552182	17850588	19578725	15230580
2010	160125903	132716643	106862967	19774508	23239545	19351023
2011	191296925	14926066	131589580	23619398	17826298	19723566
2012	201543005	15985947	155593034	28117680	30787000	19646941
2013	226126299	16316914	163712749	34331188	27092026	24044567
2014	1896256	126337	1738336	293046	304427	89612

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007-2014

نلاحظ من الشكل رقم (3-7) أن الإمارات سجلت 97863600 مليون دولار أمريكي تليها السعودية ب 69800241 مليون دولار أمريكي والكويت ب 17239736 مليون دولار أمريكي ثم قطر ب 16440093 مليون دولار أمريكي وفي الأخير البحرين ب 8956851 مليون أمريكي وعمان ب 3419860 مليون دولار هذا كان سنة 2006 أما في 2007-2008 شهدت ارتفاعا في واردات دول المجلس أما سنة 2009 شهدت انخفاضا في واردات دول مجلس التعاون الخليجي وهذا راجع الأزمة المالية العالمية أما من 2010 حتى 2013 شهدت ارتفاعا في واردات دول المجلس أما في سنة 2014 شهدت انخفاضا في الواردات.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

المطلب الثاني: صادرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

شهدت الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عدة تغيرات خلال الفترة (2006-2014) هذا

ما سوف نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): صادرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)

الفصل الثالث

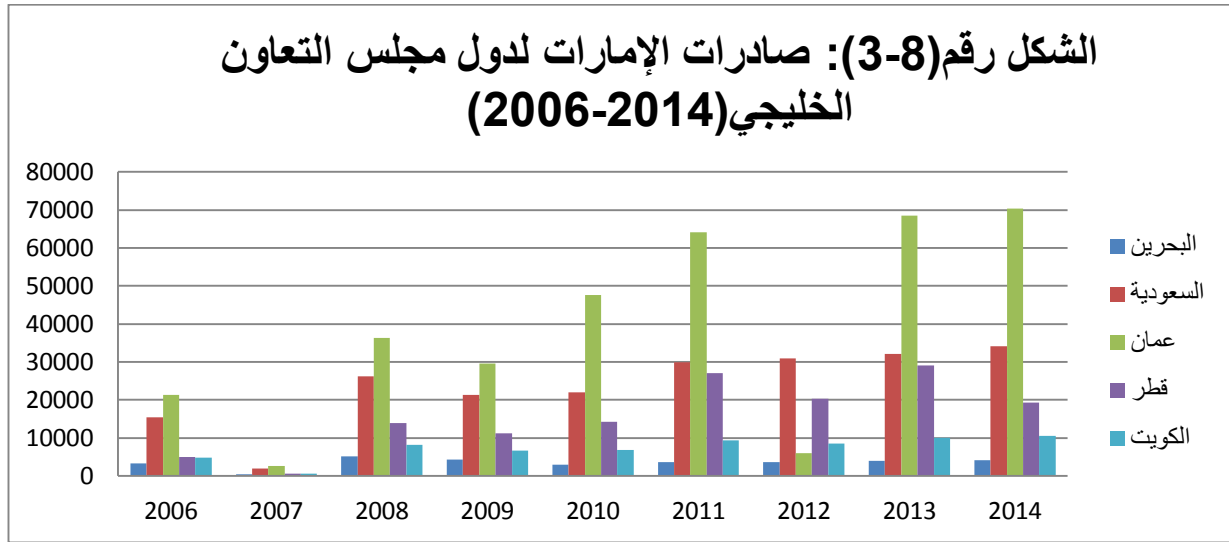
دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (3-5): صادرات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014) الوحدة: مليون دولار

عمان	الإمارات	قطر	الكويت	البحرين		عمان	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات		عمان	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
السعودية						البحرين						الإمارات					
4027	67968	10693	12984	60579	2006	1885	4906	867	1006	3499	2006	21383	15438	4971	4790	3267	2006
149	2514	396	480	2241	2007	298	5301	994	608	1395	2007	2562	1850	596	574	377	2007
6979	87732	16556	15010	94370	2008	4046	10512	1818	2161	7511	2008	36268	26136	13852	8133	5164	2008
5355	67324	12705	11518	72417	2009	3301	8575	1483	1763	6127	2009	29507	21264	11270	6617	4201	2009
7059	29608	10498	13472	36799	2010	1236	8061	2744	1415	5377	2010	47604	22017	14255	6866	2890	2010
9519	40093	20434	18185	49831	2011	1667	10953	6321	1910	7281	2011	64193	29916	27090	9268	3667	2011
9763	101020	21047	18671	98490	2012	1710	11321	6511	1961	7499	2012	6048	30919	20357	8516	3601	2012
12156	96947	23888	21509	89378	2013	1779	17668	6771	2049	7799	2013	68491	32142	29018	9943	3963	2013
16867	123309	17944	15477	95883	2014	2475	12462	2310	2164	8257	2014	70397	34038	19338	10499	4196	2014
عمان	السعودية	قطر	الإمارات	البحرين		عمان	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين		الإمارات	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
الكويت						قطر						عمان					
524	2204	371	2677	435	2006	435	1395	9831	1117	698	2006	13397	2397	580	735	482	2006
339	1426	240	1731	282	2007	275	880	6202	780	424	2007	6341	1135	275	348	228	2007
679	2849	920	3466	525	2008	154	2557	15591	238	630	2008	30929	4231	0	1001	289	2008
604	2533	818	3083	467	2009	133	2196	13388	204	541	2009	14943	3803	3310	426	488	2009
2428	3143	1152	3869	359	2010	2074	1102	6551	438	965	2010	35816	4267	2300	809	428	2010
3274	4271	1717	5239	489	2011	2072	1105	6572	440	968	2011	49095	5849	4271	1110	587	2011
2158	4015	1369	2896	507	2012	3788	13377	59485	8448	1646	2012	43180	6098	1667	1157	612	2012
2493	358	1839	2611	528	2013	0	23	0	0	0	2013	45033	3618	4575	1199	334	2013
1662	616	2206	1316	5941	2014	4753	11601	66803	7727	3851	2014	43489	15206	4226	4925	1037	2014

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على : التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007-2014

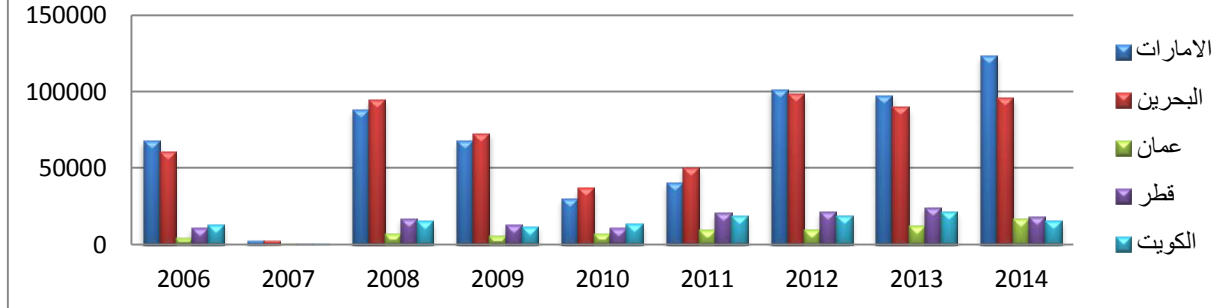
نلاحظ أن صادرات الإمارات البيئة لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت عدة تطورات في الفترة (2006-2014) حيث سجلت أكبر الصادرات عمان ب 21383 مليون دولار تليها السعودية ب 15438 مليون دولار ثم الكويت ب 4790 مليون دولار وفي الأخير كل من قطر ب 4790 مليون دولار و البحرين ب 3267 مليون دولار هذا كان في 2006 أما سنة 2007 سجلت انخفاضا في صادرات الإمارات ثم ارتفعت سنة 2008 وهي السنة التي أقيمت فيها السوق الخليجية المشتركة ، سنة 2009 شهدت انخفاضا في الصادرات والسبب راجع إلى الأزمة المالية العالمية أما 2010-2014م عاود الارتفاع في صادرات الإمارات ماعدا قطر التي شهدت انخفاضا حيث سجلت 19338 مليون دولار سنة 2014.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

نلاحظ أن صادرات السعودية لدول مجلس عرف عدة تغيرات خلال الفترة (2006-2014) حيث أكبر صادرات كانت نحو الإمارات ب 67968 مليون دولار تليها البحرين ب 60579 مليون دولار ثم الكويت ب 12984 مليون دولار وفي الأخير كل من قطر ب 10693 مليون دولار و عمان ب 4027 مليون دولار سنة 2006 أما 2007م شهدت انخفاضا وسنة 2008م عرفت ارتفاعا وهي السنة التي أقيمت فيها السوق الخليجية المشتركة ليعاد الانخفاض من سنة 2009م وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية أما السنوات الباقية فقد عرفت تحسنا في صادرات السعودية .

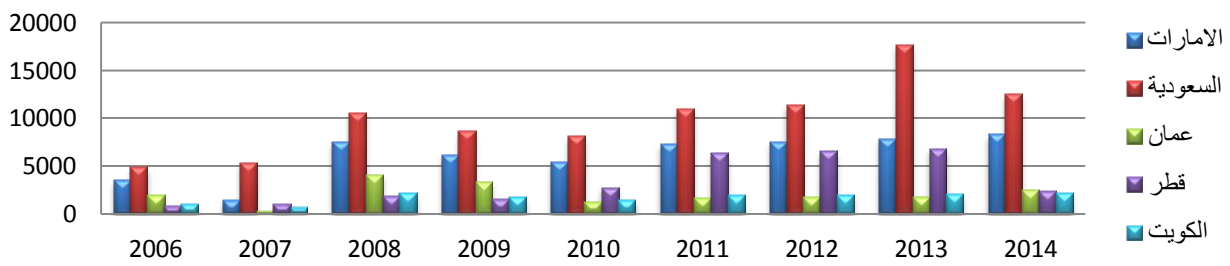
الشكل رقم(3-9): صادرات السعودية البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

نلاحظ أن صادرات البحرين سجلت في الإمارات 3499 مليون دولار تليها السعودية ب 4906 مليون دولار ثم عمان ب 1885 مليون دولار وفي الأخير كل من الكويت ب 1006 مليون دولار و قطر ب 867 مليون دولار كان هذا سنة 2006م أما سنة 2007 شهدت انخفاضا في معظم دول المجلس وفي 2008 عاود الارتفاع من جديد وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط، سنة 2009 شهدت انخفاضا هذا بفعل الأزمة المالية العالمية أما السنوات الباقية كانت بين الارتفاع والانخفاض في صادرات البحرين.

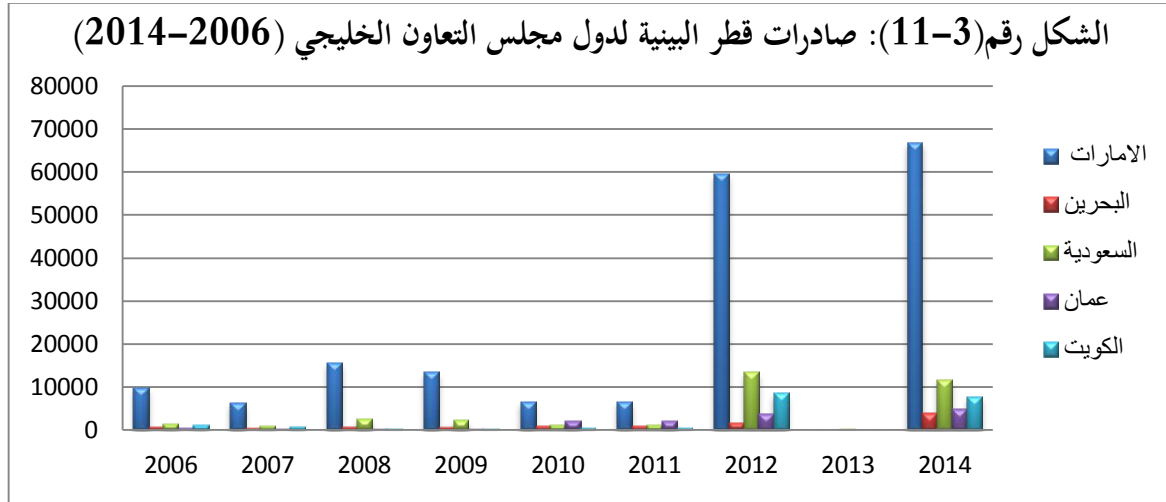
الشكل رقم(3-10): صادرات البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-5)

نلاحظ من الجدول أن هنا ارتفاع وانخفاض في صادرات عمان لدول مجلس التعاون الخليجي حيث أن أكبر صادراتها كانت موجهة للإمارات ب 13397 مليون دولار تليها السعودية في المرتبة الثانية ب 2397 مليون دولار ثم الكويت ب 735 مليون وفي الأخير كل من قطر ب 580 مليون دولار والكويت ب 735 مليون

دولار كان هذا سنة 2006 لتسجل انخفاض سنة 2007 في كل دول مجلس التعاون الخليجي لتعاود الارتفاع في كل دول المجلس ما عد قطر التي لم تسجل أي واردات من عمان أ ما 2009 شهدت انخفاضا بسبب الأزمة المالية العالمية للتواصل في الارتفاع والانخفاض في 2010-2013 أما سنة 2014 شهدت ارتفاعا في كل الدول ماعدا الإمارات وقطر.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(3-5)

المطلب الثالث: واردات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

شهدت واردات دول مجلس التعاون الخليجي عدة تغيرات خلال الفترة (2006-2014) هذا ما سوف نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

الفصل الثالث

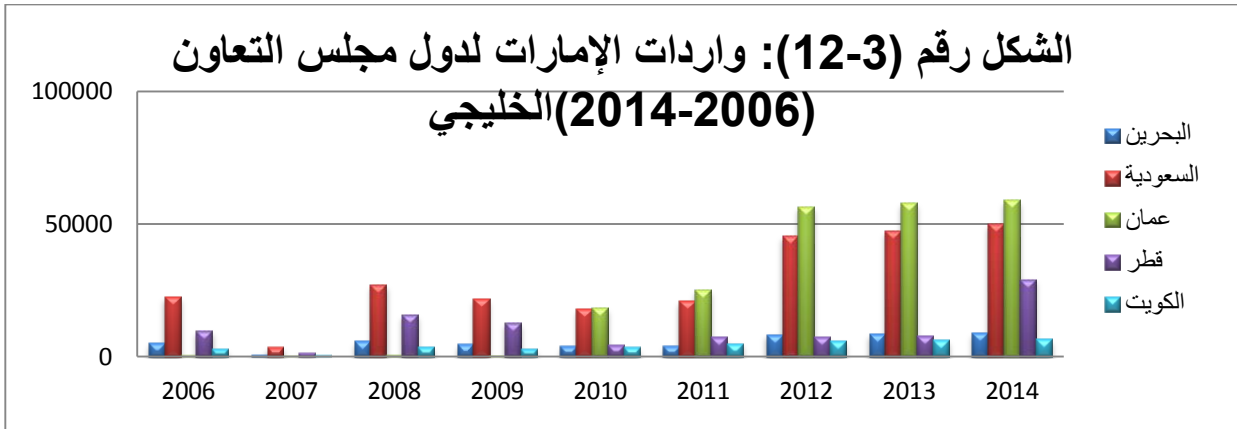
دراسة تحليلية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم (3-6): واردات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014) الوحدة: مليون دولار

البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عمان	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عمان
السعودية					البحرين					الإمارات							
2307	19112	2125	2253	6893	2006	530	32583	694	479	3664	2006	416	2945	9766	22536	5043	2006
438	3372	379	339	1246	2007	288	5099	398	605	2996	2007	64	453	1504	3470	856	2007
4701	28837	1275	3115	11811	2008	840	51724	906	761	5816	2008	502	3548	15843	27156	5838	2008
3510	21528	952	2325	8817	2009	608	37444	656	551	4210	2009	399	2824	12068	21611	4646	2009
4608	35405	2499	3565	10992	2010	471	26828	786	395	3017	2010	18500	3400	4339	17800	3914	2010
6434	32908	1216	4698	12049	2011	645	36568	1065	538	4112	2011	25000	4900	7229	21000	4009	2011
6707	54470	13377	4856	12750	2012	673	37912	1097	558	4263	2012	56298	5935	77446	45426	8249	2012
9902	56728	5302	9644	29399	2013	692	39185	1141	576	4406	2013	57928	6173	7744	47242	8579	2013
14456	84853	5621	5200	18889	2014	1438	41852	2376	616	4706	2014	58838	6535	29025	50018	9083	2014
عمان	السعودية	قطر	الإمارات	البحرين		عمان	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين		الإمارات	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
الكويت					قطر					عمان							
809	10339	1229	5269	1449	2006	638	8229	5468	408	1249	2006	23521	3723	432	577	2717	2006
343	1442	242	1751	285	2007	351	4524	3006	224	757	2007	7190	1138	132	176	915	2007
1113	14239	276	7257	1917	2008	1143	7931	9363	814	1223	2008	46495	7677	761	334	4451	2008
924	11823	229	6026	1592	2009	968	6716	2928	689	1035	2009	39020	6230	1346	2154	1096	2009
890	12000	357	5453	1556	2010	2342	12201	15922	1410	5457	2010	42500	7765	1690	2671	1360	2010
1221	18331	484	9343	2101	2011	4698	22478	29799	1889	6953	2011	52465	8762	2279	3601	1834	2011
1272	20538	498	10467	2157	2012	1667	12190	20357	2113	4452	2012	72426	10739	2337	3694	1881	2012
1309	22409	518	10911	2249	2013	15	36	295	0	0	2013	75254	11158	2428	3838	1954	2013
2418	20661	9532	10549	2380	2014	4	26	24927	3992	3442	2014	61436	21970	13409	2928	2722	2014

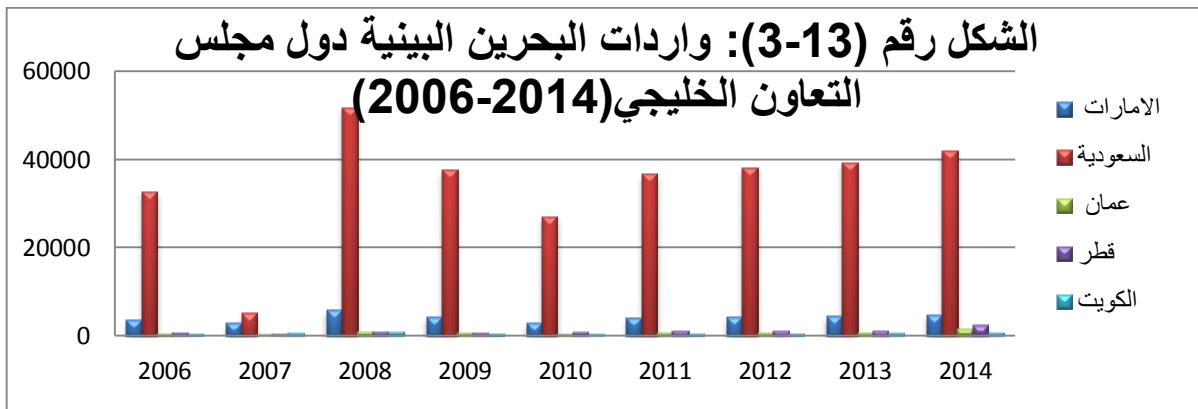
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007-2014

نلاحظ من الشكل رقم (3-12) أن أكبر واردات دولة الإمارات كانت من السعودية ب 22536 مليون دولار تليها قطر ب 9766 مليون دولار ثم البحرين ب وفي الأخير كل من الكويت ب 5043 مليون دولار ب 2945 مليون دولار ثم شهدنا انخفاضاً سنة 2007 في كل دول المجلس لتعاود الارتفاع سنة 2008 وهي السنة التي أقيمت فيها السوق المشتركة أما 2009 شهدت كذلك انخفاضاً هذا بفعل الأزمة المالية ليتواصل الارتفاع في باقي السنوات.



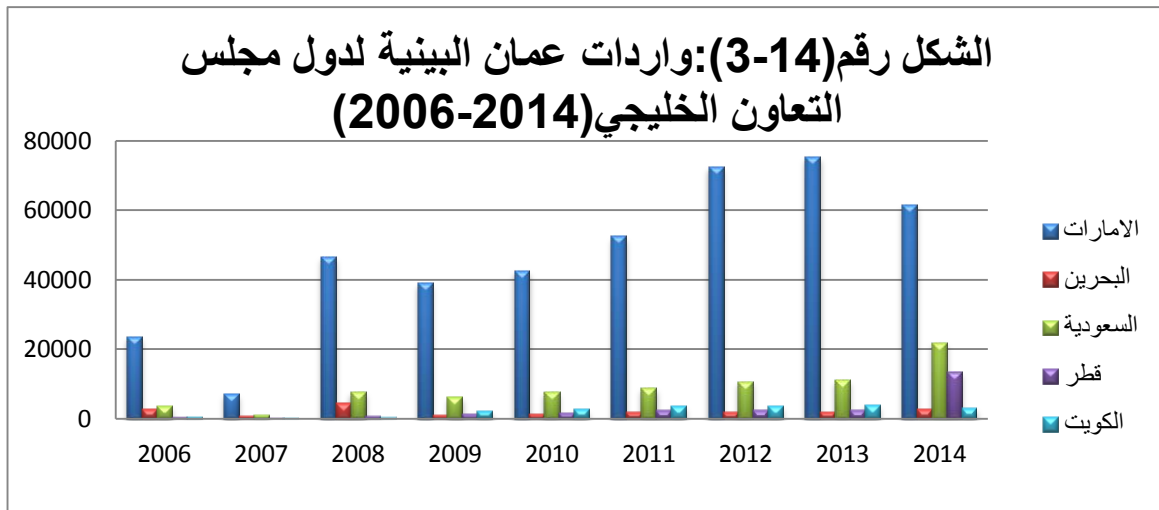
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

شهدت واردات البحرين من دول المجلس في الفترة (2006-2014) عدت تغيرات وتطورات حيث أكبر واردات من السعودية ب 32583 مليون دولار تليها الإمارات ب 3664 مليون دولار ثم قطر ب 694 مليون دولار وفي الأخير كل من عمان ب 530 مليون دولار والكويت ب 479 مليون دولار هذا كان سنة 2006 وفي عام 2007 شهدت انخفاضاً في كل دول المجلس ماعدا الكويت لتعاود الارتفاع سنة 2008 أما السنوات الباقية كانت بين الانخفاض والارتفاع هذا بفعل الأزمة المالية العالمية.



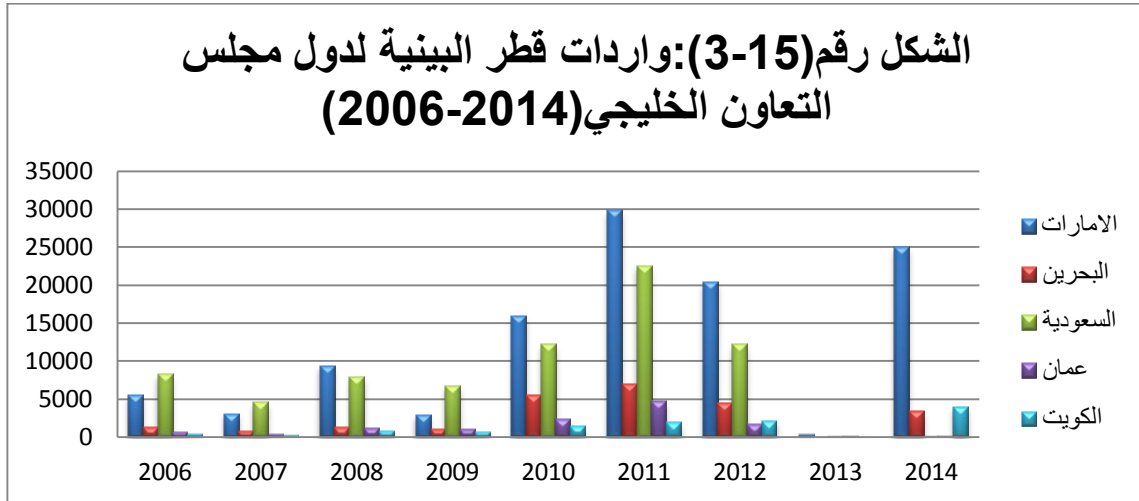
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

كما كان أيضا لواردات عمان عدة تغيرات في الفترة (2006-2014) نلاحظ من الشكل رقم (3-14) أن واردات عمان من الإمارات كانت 23521 مليون دولار تليها السعودية 3723 مليون دولار ثم البحرين بـ 2717 مليون دولار وفي الأخير كل من الكويت بـ 577 مليون دولار و قطر بـ 580 مليون دولار هذا سنة 2006 أما سنة 2007 شهدت انخفاضا في واردات عمان وسنة 2008م ارتفعت الواردات في كل دول المجلس راجع تحسن الأوضاع الاقتصادية لتعاود الانخفاض سنة 2009 هذا بسبب الأزمات المالية أما باقي السنوات شهدت كلها ارتفاعا في واردات عمان ماعدا وارداتها من الكويت التي شهدت انخفاضا سنة 2014م.



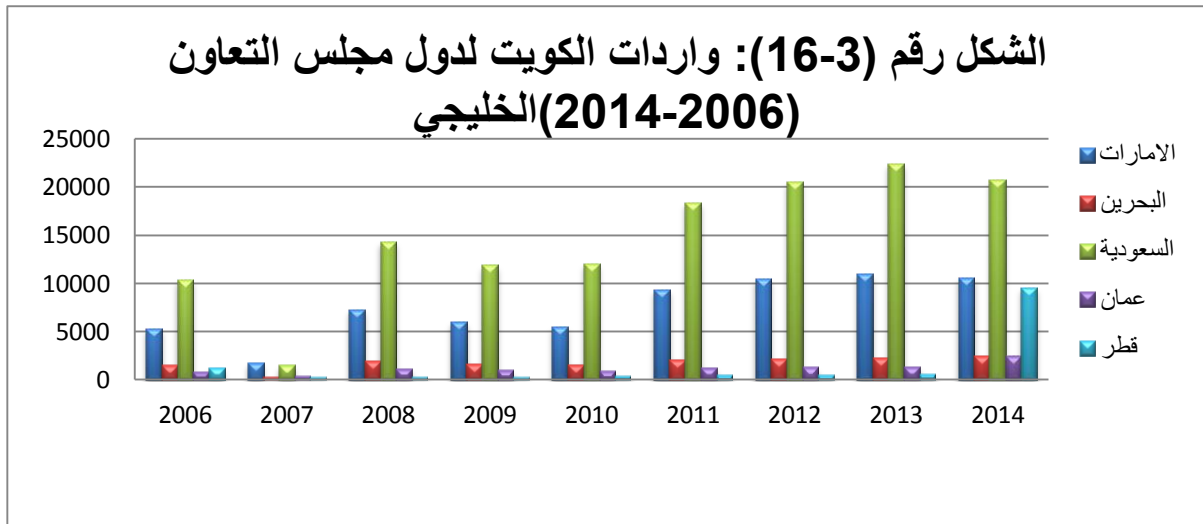
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من الشكل رقم (3-15): أن واردات قطر شهدت عدة تغيرات في الفترة (2006-2014) أكبر واردات كانت من الإمارات بـ 5468 مليون دولار تليها السعودية بـ 8229 مليون دولار ثم البحرين بـ 1249 مليون دولار وفي الأخير كل من عمان بـ 638 مليون دولار و الكويت بـ 408 مليون دولار وفي سنة 2007 شهدت واردات قطر انخفاضا أما سنة 2008م شهدت ارتفاعا هذا راجع إلى جودة الصناعة والمنتجات المحلية لتعاود الارتفاع في الفترة 2010-2012 أما سنة 2013 لم تسجل أي واردات من دول المجلس ماعدا من السعودية لترتفع سنة 2014.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من الشكل رقم (3-15) أن واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي في ارتفاع وانخفاض في الفترة (2006-2014) حيث كانت اكبر وارداتها من السعودية ب 10339 مليون دولار تليها الإمارات ب 5269 مليون دولار ثم البحرين ب 1449 مليون دولار وفي الأخير كل من قطر ب 1229 مليون دولار و عمان ب 809 مليون دولار، أما سنة 2007 شهدت انخفاضا في قيمة الواردات لتعاود الارتفاع سنة 2008 لتتخفف في 2009 راجع إلى الأزمة المالية لتعاود الارتفاع في السنوات الباقية وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6)

المبحث الثالث: أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد الأسواق المالية فرصة استثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تمثل إحدى القنوات المهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام ذلك باعتبارها مستقطبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية وداعمة لأداء السوق الأولية ومساهمتها بتقليل مخاطر الاستثمار في أسواق تلك الدول بالإضافة إلى تعزيز كفاءة المؤسسات العاملة في قطاع الأسواق المالية.

المطلب الأول: نشأة الأسواق المالية الخليجية

لقد شهدت أسواق الأوراق المالية الخليجية إصلاحات هدفت في مجملها إلى تطوير أداء هذه الأسواق من النواحي التشريعية و المؤسسية و ترسيخ و تدعيم قواعد و نظم و العمل بها.

أولاً: سوق عمان

بدأ إنشاء الشركات المساهمة في الأردن والتداول بأسهمها، منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية، وذلك في عقد الثلاثينات، حيث تم تأسيس البنك العربي عام 1930، ثم شركة التبغ والسجائر في عام 1931 ثم تبعها تأسيس شركة الكهرباء الأردنية عام 1938 وشركة مصانع الاسمنت الأردنية عام 1951 وتجدر الإشارة هنا أنه رغم إنشاء هذه الشركات، إلا أنه لم يجرى تنظيم قانون لتداول أسهمها، الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق غير منظمة لتداول أسهم هذه الشركات من خلال مكاتب غير متخصصة.

في عام 1961 قامت بأول إصداريه لإسناد القرض ، بالإضافة إلى إصدار قانون الدين العام في 1966 والذي هدف إلى خلق سوق لرأس المال في الأردن لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قام البنك المركزي خلال عامي 1975 و 1976 وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بإجراء دراسات مكثفة تبين منها أن حجم الاقتصاد الوطني ومساهمة القطاع الخاص فيه، من خلال الشركات المساهمة العامة وتوزيع مساهمته فيها على عدد كبير من المستثمرين يبرر إنشاء هذه السوق، وكثمرة لهذه الجهود فقد صدر القانون المؤقت رقم 31 لسنة 1976، والذي تم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي، وتم تشكيل لجنة السوق بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 13-03-1977، باشرت اللجنة مهمتها منذ ذلك التاريخ، كما باشر السوق أعماله بتاريخ 1-1-1978.¹

¹ - تأسيس سوق عمان المالي التطورات الرئيسية، متاح على الموقع : <http://www.ase.com>. تاريخ الإطلاع: 2016-03-25 على الساعة 20 ليلا.

ثانيا: سوق البحرين

يرجع تاريخ سوق الأسهم البحرينية إلى سنة 1957 عندما تم تحويل مصرف البحرين الوطني إلى مؤسسة عامة لتكون نواة لشركة الأسهم البحرينية. وصاحب ذلك ظهور بعض المؤسسات الأخرى مثل شركة الجوهرة للأوراق المالية التي استمرت بصفة رسمية حتى 1987، تأسست سوق البحرين للأوراق المالية في العام 1987 بموجب المرسوم التشريعي رقم(4)والقرار الوزاري رقم(13)الصادر في 1988 وقد شكل هذا المرسوم أطر التطورات في 17 يونيو 1989. منذ تأسيسها فقد تدفق المستثمرين الأجانب من أكثر من أربعين دولة يشكلون ما بين 18% إلى 25% من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الفترة من 1991-1995م، وقد عملت السوق منذ إنشائها باتخاذ عدة خطوات لتوسيع وترسيخ السوق المالية في تجارة الأسهم العادية، السندات، الصناديق المشتركة صكوك التمويل الإسلامي ومشتقاتها وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في 25 ديسمبر 1996 أبرمت سوق البحرين للأوراق المالية اتفاقية إدراج متبادل مع بورصة الأوراق المالية في كل من سلطة عمان والكويت. وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في اتجاه إنشاء سوق مالية خليجية موحدة.¹

ثالثا: سوق الدوحة

يرجع تاريخ تأسيس البورصة القطرية عام 1995 وذلك وفقا للقانون رقم 14 لسنة 1995 المتعلق بإنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية وتعديلاته، حيث جاء فيه أن سوق الدوحة للأوراق المالية مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وتكون لها أهلية التصرف في أموالها وإدارتها وحق التقاضي، ويكون مقرها مدينة الدوحة وتخضع لإشراف وزير الاقتصاد والتجارة، وقد بدأت البورصة عملياتها بصورة رسمية في ماي 1997 ومن ذلك الوقت تطورت البورصة لتصبح واحدة من أهم البورصات في منطقة الخليج العرب.²

رابعا: سوق السعودية

تعود البدايات التاريخية لسوق الأسهم السعودي إلى عام 1932م حين أنشئت أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وهي الشركة العربية للسيارات، ومع تطور عدد الشركات المساهمة نشأ سوق غير رسمي للأسهم في

¹ - سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014/2015، ص 88.

² - محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية الفترة 2007 / 2009 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 147.

أوائل الثمانينيات، إلى أن صدر الأمر في عام 1984م بتنظيم التداول، السامي رقم 1230 وأوكلت مهمة الإشراف على نشاط السوق وتنفيذ القواعد المنظمة لعملية التداول إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وفي عام 1990م بدأ السوق انطلاقة جديدة حيث تم تطبيق النظام الآلي (نظام ESIE) وهو نظام مختص بالتداول وعمليات التسوية والتقاص، واستمر العمل به إلى حلول عام 2001. حيث تم استبداله بنظام تداول وهو نظام متطور من حيث آليات التداول والتسوية و التقاص.

يوفر نظام تداول سوقا يقوم على استمرارية إعطاء أوامر البيع والشراء لآخر سعر من خلال التوفيق بين هذين السعيرين مع إعطاء معلومات أخرى، خاصة بحجم التداول وطبيعة المنشأة وقد لعبت البنوك التجارية دور الوسيط بين المستثمرين القائمين أو الراغبين في الدخول، وبين سوق الأوراق المالية بإدخال الأوامر التي تستقبلها من المستثمرين إلى نظام تداول والتي يتم تصنيفها وترتيبها حسب أفضلية السعر والوقت. وعند مقابلة أوامر البيع والشراء وتنفيذها مع بعضها يتم التحويل الفوري للأسهم من محفظة البائع إلى محفظة المشتري وقد شهد السوق السعودي مؤخرا نقط نوعية جديدة بصدر نظام السوق المالية وفقا للمرسوم الملكي رقم 30/م بتاريخ 2003/7/31م، الذي قضى بإعادة هيكلة السوق المالية من الناحية التنظيمية والإشرافية وإنشاء هيئة السوق المالية التي تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وتهدف إلى تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، ولها صلاحية وضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية من أجل حماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة في سوق الأوراق المالية.¹

خامسا: سوق الكويت

تاريخ الشركات الكويتية المساهمة يعود إلى الخمسينيات حين تم تأسيس أول شركة كويتية مساهمة في عام 1952م وهي بنك الكويت الوطني كما تبعها في عام 1954م شركة السينما الكويتية. وفي بداية الستينيات شهدت الشركات المساهمة توسعاً ملحوظاً حتى أصبحت تمثل منفذا استثماريا للأموال الفائضة من كافة النشاطات الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف النفط. وصدر القانون التجاري رقم (15) في عام 1960م حيث لعب دورا أساسيا في تنظيم إصدار الأوراق المالية والاككتاب فيها. خلال عام 1962م صدر قانون رقم (37) أهتم بتنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المؤسسة في الخارج. خلال عام 1970م صدر القانون رقم

¹ - هيئة السوق المالية ، الاستثمار في سوق الأسهم ، المملكة العربية السعودية، ص: 2 - 3 متاح على الموقع: file:///C:/Users/Blue%20Info/Downloads/Documents/Booklet_2.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/04/08 على الساعة

(32)، وهو يعتبر أول خطوة هامة نحو تنظيم تجارة الأسهم الكويتية. وقد تكونت بموجب هذا القانون لجنة استشارية لتنظيم نشاطات سوق الأوراق المالية وسن اللوائح الضرورية للاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد، وإخضاع الشركات الأجنبية للقيام بتسجيل أسهمها.

خلال عام 1972م تم إنشاء شعبة مستقلة للأوراق المالية في مدينة الكويت. خلال عام 1976م صدر أول قرار وزاري رقم (61) لتنظيم التعامل في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية حيث تم بموجبه تشكيل أول لجنة للأوراق المالية، حيث كان التداول يتم في تلك الأثناء عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري. خلال عام 1977م تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في الكويت حيث سميت سوق الكويت للأوراق المالية وقد استمر التعامل بهذا النظام حتى عام 1983م. صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة في 14/8/1983م بواسطة لجنة للأوراق المالية وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد.

نتيجة للغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990م توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهراً مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 إلى 28 شركة. ثم وقعت سوق الكويت للأوراق المالية في 25 ديسمبر 1996م اتفاقية إدراج متبادل مع كل من سوق البحرين وسلطنة عُمان. وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الخطوات نحو إنشاء سوق أسهم موحدة في الخليج. كما تتمتع سوق الكويت للأوراق المالية في الوقت الراهن بشخصية قضائية مستقلة وذلك بهدف تسهيل وظائفها وأدائها.¹

سادساً: سوق الإمارات

نص القانون الاتحادي رقم (4) لعام 2000م على إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وشرعت الهيئة فور إصدار القانون في وضع هيكلها الإدارية والفنية والأخذ بزمام المبادرة فيما يتعلق بإنشاء سوق الإمارات للأوراق المالية ونظراً لوجود سوقي أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي عملت الهيئة على تحقيق ربط إلكتروني بين السوقيين:

❖ **سوق دبي:** تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم 14 لعام 2000 ، وبدأ السوق نشاطه في 26 مارس 2000 . وفي 27 ديسمبر 2005 قرر

¹ - سوق الكويت للأوراق المالية، متاح على الموقع: <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3> تاريخ الإطلاع: 2016/04/10 على الساعة 14 مساءً.

المجلس التنفيذي لإمارة دبي تحويل سوق دبي المالي إلى شركة مساهمة عامة برأسمال قدره 8 مليارات درهم مقسمة إلى 8 مليارات سهم، وتم طرح نسبة 20 % من رأسمال السوق، أي ما يعادل 1.6 مليار سهم للاكتتاب العام. وقد شهد الاكتتاب العام إقبالا كبيرا ومتميزاً فاق كل التوقعات حيث وصل المبلغ المكتتب به إلى ما يقارب 201 مليار درهم وفي 7 مارس 2007 تم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق برمز تداول (DFM)¹.

❖ **سوق أبو ظبي للأوراق المالية:** تم تأسيس سوق أبو ظبي للأوراق المالية بموجب القانون المحلي رقم (3) لسنة 2000 وبموجب هذا القانون فإن السوق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وبالصلاحيات الرقابية والتنفيذية لممارسة مهامه وقد تم افتتاح السوق بتاريخ 2000/11/10 ويهدف السوق إلى إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية وحماية المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم والعادل.²

المطلب الثاني: الأدوات الاستثمارية في السوق الخليجي ودورها في النشاط الاقتصادي

لقد بذلت دول الخليج جهودا كبيرة لتطوير وتحديث أسواق الأوراق المالية فيها وتحسين أدائها بغية زيادة كفاءة هذه الأسواق في حشد الموارد وتعزيز قدرتها التنافسية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وفي توفير التمويل طويل الأجل للقطاع الخاص للتمكين من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية.

أولاً: أهم الأدوات الاستثمارية المتداولة في البورصات الخليجية

يشكل تنوع الأدوات الاستثمارية بين أدوات الاستثمار المباشر وغير المباشر إحدى سمات السوق الجيدة، ذلك لأنها تساهم في تعميق السوق وإتاحة فرص التنويع والاستثمار الناجح، بتزويدها بخيارات تمكن المستثمرين من تكوين المحافظ المثلي والإحلال السلس للأصول متباينة المخاطر والعوائد، مستجيبة لتفصيلات المستثمرين على تعدد فئاتهم وتنوع اتجاهاتهم الاستثمارية، كما تسمح في آن واحد بتحسين المستثمرين من التقلبات غير المبررة في حركة مؤشرات الأسعار.³

الجدول رقم (3-7): أهم الأدوات الاستثمارية المتداولة في البورصات الخليجية

¹ - محة عامة عن سوق دبي المالي، سوق دبي المالي DFM، متاح على الموقع: <http://www.dfm.ae/ar/about-dfm/about-dfm> تاريخ الإطلاع: 2016/04/10 على الساعة 9 صباحاً.

² - ياسر محمد جاد الله، سيد إبراهيم عبد الفضيل، الأفاق المستقبلية لأداء أسواق المالية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 35.

³ - رفيق مزاهدية، الاتجاهات العشوائية والتكاملية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية وتأثيرها على فرص التنويع الاستثماري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015، ص 185.

السوق المالية	الأدوات الاستثمارية المتداولة
السعودية	الأسهم- الصناديق الاستثمارية- الصكوك الإسلامية
الكويت	الأسهم العادية- أسهم الخزينة(الأسهم المعاد شراؤها من قبل الشركة المصدرة)- عقود الاختيار- العقود الآجلة- صناديق الاستثمار المغلقة والمفتوحة- إدراج أسهم غير الكويتية
الإمارات و قطر	السندات والصكوك- الأسهم- أسهم الخزينة- إدراج الأسهم غير الإماراتية والقطرية- صناديق الاستثمار المغلقة والمفتوحة- صناديق المؤشرات المتداولة- السندات والصكوك الإسلامية- البيع على المكشوف والمتاجرة بالهامش والمشتقات- أنشطة الحفظ الأمين.
البحرين	الأسهم العادية- الأسهم الممتازة- أسهم الخزينة - السندات والصكوك الإسلامية- إدراج أسهم غير البحرينية- صناديق الاستثمار.
عمان	الأسهم - السندات- صناديق الاستثمار المغلقة والمفتوحة- السندات القابلة للتحويل - سندات الإيداع الدولية

المصدر: رفيق مزاهدية، الاتجاهات العشوائية والتكاملية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية

وتأثيرها على فرص التنوع الاستثماري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2015، ص 185.

ثانيا: دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي لديها فائض من الأموال "مدخرات" إلى أطراف التي تعاني من عجز في الأموال وكانت الغاية الأساسية للأسواق المالية هو لإشباع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية إستلزمها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات، فهي تعمل على تحقيق موازنة فعالة بين قوى العرض والطلب وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي تعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية، وتستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه الذي يقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته وفي الوقت عينه تتأثر به مما يحدث بالتالي أثارا جديدة.¹

¹ - مناضل عباس حسين الجوارى، وآخرون ، الأسواق المالية على المستويين العربي والعالمي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد. ص7. متاح على الموقع :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72872> على الساعة 10 صباحا.

كما تلعب أسواق الأوراق المالية دورا بالغ الأهمية في جذب فائض رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد الوطني وتحوله من مال عاطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عملية الاستثمار التي يقوم بها الأفراد والشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات.

فضلا عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات سليمة أمام الأفراد ولاسيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسة لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقيق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب، كما تمثل حافزا للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أداءها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار الأسهم لهذه الشركات، وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة.¹ ويمكن تقسيم الأسواق المالية إلى:

❖ **السوق الأولية (سوق الإصدار):** "السوق التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة، وتختص بتأسيس الشركات الجديدة أو التوسع في رأس مال الشركات في صورة أوراق مالية" وتتم هذه العملية عادة عن طريق المؤسسات المصرفية أو بنوك الاستثمار.

❖ **السوق الثانوية (سوق التداول):** هي السوق التي يجري التعامل فيه بالأوراق المالية التي سبق إصدارها وأهم ميزة لهذه السوق هي أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولي عنصر السيولة، ولهذا يقال بأن السوق الأولية تستمد فاعليتها من السوق الثانوية، وتتخذ السوق الثانوية شكلين هما:

- السوق غير المنظمة: سوق للتداول إلا أن المعاملات التي تجري تكون خارج السوق المنظمة (البورصة) فليس هناك مكان محدد لإجراء التعامل.

- السوق المنظمة (البورصة): تتميز بوجود مكان محدد يتلقى فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق.²

¹ - مناضل عباس حسين الجوازي، وآخرون، الأسواق المالية على المستويين العربي والعالمي، مرجع سابق، ص8.

² - بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص:ص 19، 21.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي العديد من التطورات، التي انعكست بشكل كبير على التحسن الإيجابي في مستوى أدائها وفق لمؤشراتها.

أولاً: عدد الشركات المدرجة عبارة عن عدد الشركات التي تم إدراجها في السوق المالي بعد توفر كل الشروط المطلوبة من طرف هذا السوق، وتوضيح مدى تركز التداول أو اتساع سوق الأوراق المالية من حيث عدد أسهم الشركات التي يمكن تداولها وهذا ما نلاحظه من الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): عدد الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)

البلد السنوات	البحرين	قطر	السعودية	أبو ظبي	دبي	الكويت	عمان
2006	50	36	86	60	46	180	227
2007	51	40	111	64	55	196	245
2008	51	43	126	65	65	204	262
2009	49	44	135	67	67	205	272
2010	49	43	146	64	65	214	277
2011	49	42	150	67	62	216	247
2012	47	42	158	66	57	219	243
2013	47	42	163	66	55	210	240
2014	47	42	166	65	58	216	236

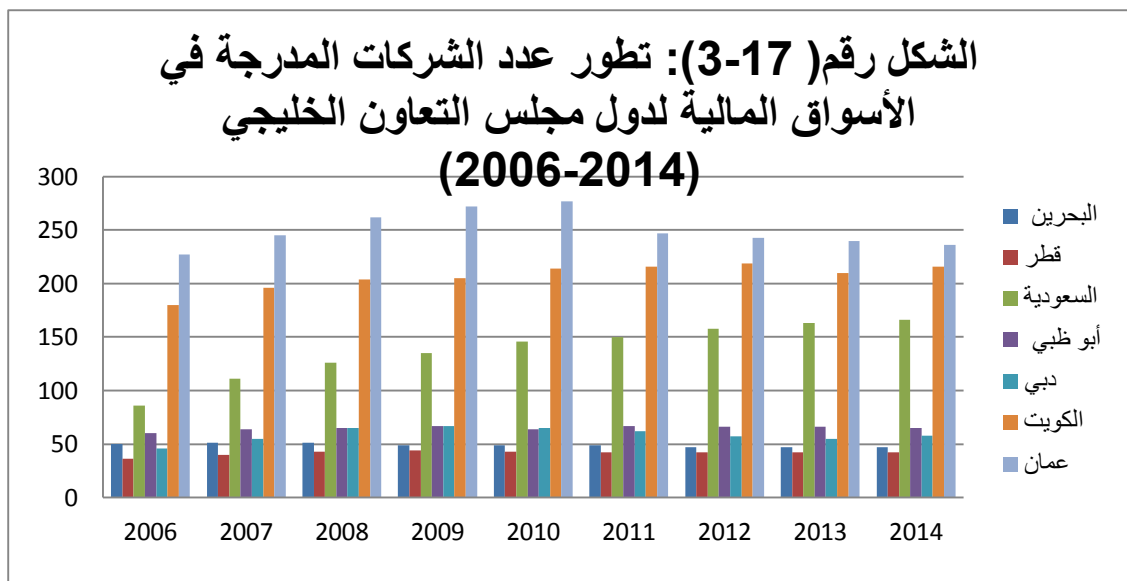
المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على: النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي حول أداء أسواق الأوراق

المالية العربية

يتبين لنا من خلال الشكل رقم(3-14) أن عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي تميزت خلال سنوات الدراسة(2006-2014) بتغيرات انطلاقاً بارتفاع مستمر من 2006 إلى 2010 حيث تصدرت عمان المرتبة الأولى انطلاقاً من 227 شركة وصلا 277 شركة خلال 2010 وبعدها الكويت في المرتبة الثانية انطلاقاً من 180 إلى 216 شركة سنة 2010 وتم السعودية في المرتبة الثالثة من 86 إلى 146 شركة 150 في عام 2010 وبعدها البحرين ثم دبي ثم قطر آخر المرتب ب 42 شركة خلال 2010 ويعود هذا الانخفاض الملاحظ نتيجة أزمة العقارات في دبي التي أدت إلى إدماج بعض الشركات وتقليص مشاريع.

وليبقي الانخفاض مستمر حتى عام 2014 وهذا نتيجة تداعيات الأزميتين (2008-2010) و التأثير بالتغيرات الطارئة على مستوى العالم مثل الربيع العربي.

مما نستخلص أن الشركات المدرجة في كل من السوق العماني و السوق الكويت بالإضافة إلى سوق السعودية تلتزم بالقوانين واللوائح خاصة أحكام الإفصاح الفصلي المستمر والإفصاح الجوهري عن المعلومات الأساسية(قائمة الدخل، المركز المالي، التدفقات النقدية...) مع مراعاة الوقت المناسبة لعرض المعلومات على عكس دولها التي تحتل المراتب الأخيرة



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم(3-14)

الفرع الثاني: القيمة السوقية: اتسمت القيمة السوقية الإجمالية بتطور حيث تساوي القيمة السوقية سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية الفترة ويسمح هذا المؤشر بتحديد مساهمة السوق المالي في تمويل الاقتصاد تميزت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بالاتجاه العام المتصاعد خلال فترة الدراسة من 2006-2014.

الجدول رقم(3-9): تطور القيمة السوقية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)

مليار دولار

السنوات/ البلد	البحرين	قطر	السعودية	دبي	أبو ظبي	الكويت	عمان
2006	21122	60905	326869	86895	80745	105950	297295
2007	27016	95505	518984	138179	121128	135362	41232

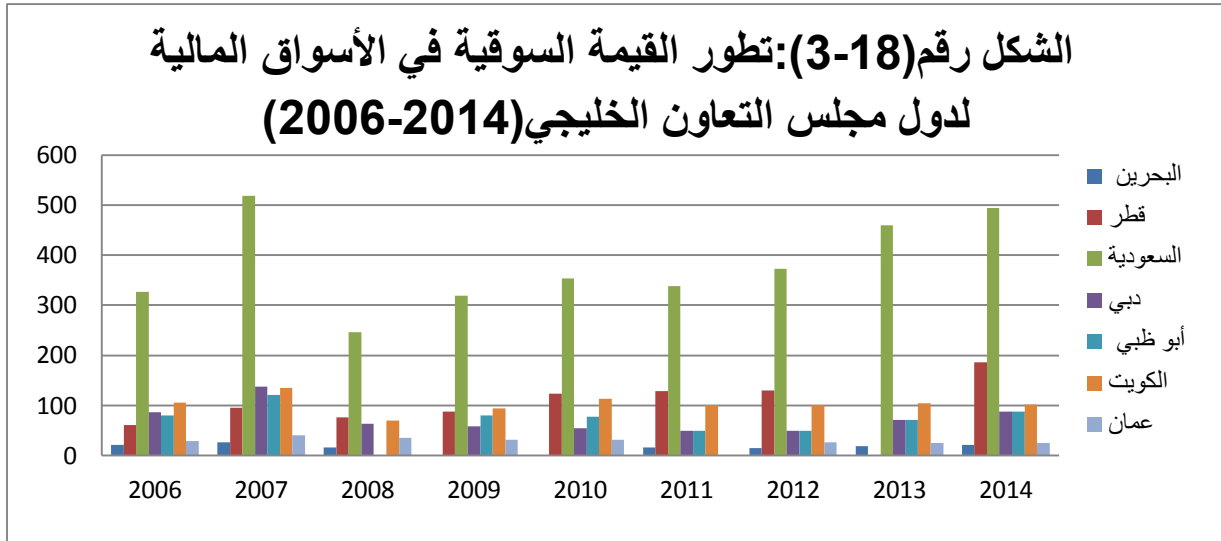
35844	70181	68 810	63099	246337	76627	16263	2008
31889	93824	80201	58095	318751	87930	19963	2009
31452	113833	77081	54692	353461	1236	20 060	2010
26 998	10091	49548	49548	338791	128439	16513	2011
26714	10020	50050	49523	373404	130677	15423	2012
25521	10510	70713	70686	459452	152588	18466	2013
25530	10187	87863	87832	494245	185855	21058	2014

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على: النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي حول أداء أسواق الأوراق

المالية العربية

يوضح لنا الشكل رقم (3-18) أن القيمة السوقية في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون عرفت ارتفاع في خلال عام 2006 على التوالي حيث بلغت 326869 مليار دولار في السعودية ثم عمان ب 297295 مليار دولار والكويت ب 105950 مليار دولار في المرتبة الثالثة وبعدها باقي الدول حيث أقل قيمة 80745 مليار دولار في أبوظبي واستمر الارتفاع في 2007 وعرفت انخفاض خلال 2008 في دول حيث قدر الانخفاض ب 80532 مليار دولار في السعودية و 4859 مليار دولار في البحرين و 2009-2014 عرفت ارتفاع في مختلف الدول. وأسباب هذا التذبذب يعود إلى:

- 1- الارتفاع نتيجة: استقطاب رؤوس الأموال العربية المستثمرة بالخارج أو المودعة في مصارف أجنبية و إعفاء الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع وشراء الأوراق المالية من أية ضرائب (البحرين - الكويت - عمان)
- 2- الانخفاض نتيجة الحصول على بيانات غير شرعية، تسريب المعلومات، إشاعات خاطئة بإضافة إلى عدم الاهتمام غير ألائق من قبل حكومات بعض الحكومات



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم(3-11)

ثالثاً: أحجام التداول: تسمح لنا أحجام التداول بتوضيح كمية الأسهم المتداولة في الأسواق المالية خلال فترة زمنية معينة حيث ستناول عدد الأسهم في الأسواق المالية لكل دولة من دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومعدل دوران الأسهم الذي يسمح لنا بتقدير سيولة السوق المالي ، وسنوضح بالأرقام أحجام التداول في الأسواق الخليجية من خلال الجدول التالي:

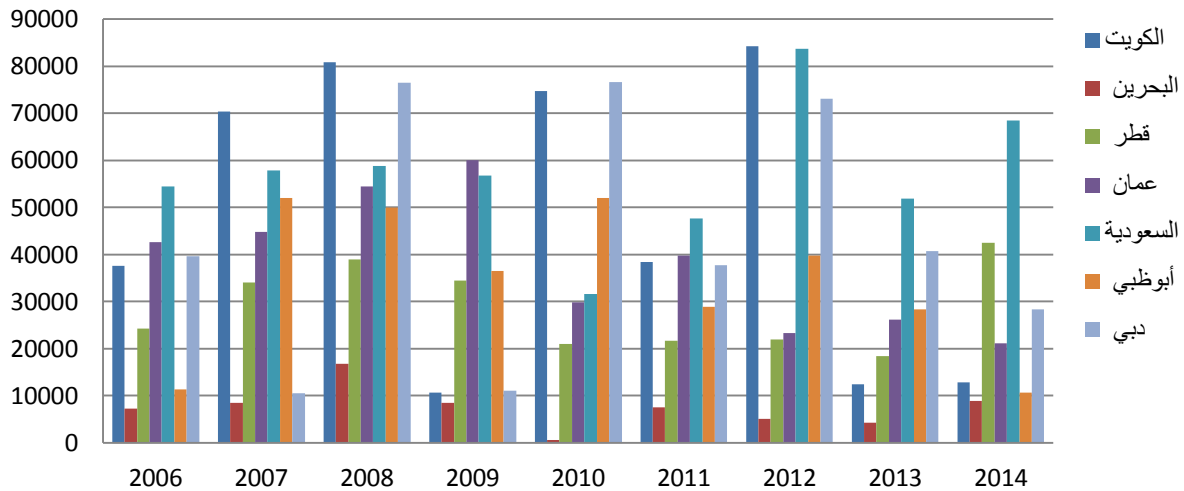
الجدول رقم(3-12):تطور أحجام التداول في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي(2006-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
12796	12453	84243	38343	74691	10633	80851	70417	37658	عدد الأسهم (مليون)	الكويت
15,0	35,8	25,9	61,6	39,0	111,2	18,5	100,0	56,4	معدل دوران الأسهم(%)	
8903	4263	5163	7480	610	8522	16758	8511	7276	عدد الأسهم (مليون)	البحرين
2,4	1,7	1,2	1,6	1,3	2,9	10,5	4,0	6,6	معدل دوران الأسهم(%)	
42484	18487	21902	21626	20940	34501	38942	34113	24284	عدد الأسهم (مليون)	قطر
16,8	13,5	16,6	18,2	29	28,8	62,9	31,3	33,8	معدل دوران الأسهم(%)	
21094	26196	23383	39822	29901	60025	54423	44794	42679	عدد الأسهم (مليون)	عمان
23,1	12,9	12,6	13,6	14,7	42,8	80,0	42,3	72,7	معدل دوران الأسهم(%)	
68420	51916	83653	47640	31555	56739	58831	57886	54439	عدد الأسهم (مليون)	السعودية
27,1	16,8	22,3	25,4	12,9	105,7	212,3	131,4	429,2	معدل دوران الأسهم(%)	
10646	28378	39706	28837	52056	36570	49907	52066	11296	عدد الأسهم (مليون)	أبو ظبي
14,02	17,05	11,87	11,60	13,27	23,40	91,72	39,42	23,81	معدل دوران الأسهم(%)	
28376	40746	73096	37793	76585	11068	76508	10525	39643	عدد الأسهم (مليون)	دبي
15,02	17,5	18,7	16,7	27,0	81,3	131,7	74,8	109,0	معدل دوران الأسهم(%)	

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على: النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية (2006-2014)

يوضح لنا الشكل رقم(3-19) أن عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون عرف ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة (2006-2014) حيث احتلت دولة السعودية المرتبة الأولى بـ 54439 مليون سهم وبعدها عمان بـ 42679 مليون سهم، ودبي بـ 39643 مليون سهم في المرتبة الثالث، وهذا نتيجة الأوضاع الاقتصادية المستقرة وأسعار النفط المتزايدة لتصدر الكويت و قطر أبو ظبي والبحرين المجموعة الثانية بأقل عدد الأسهم ما يقرب 7276 مليون سهم بالبحرين خلال عام 2006. لتعرف تطور في معظم دول المجلس خلال سنتين 2007-2008 إلا أنها تراجعت في أغلب دول خلال سنوات الممتدة من 2009 حتى 2014 نتيجة أزمة الرهون العقارية وأزمة دبي و الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة.

الشكل رقم (3-19): تطور عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (2006-2014)



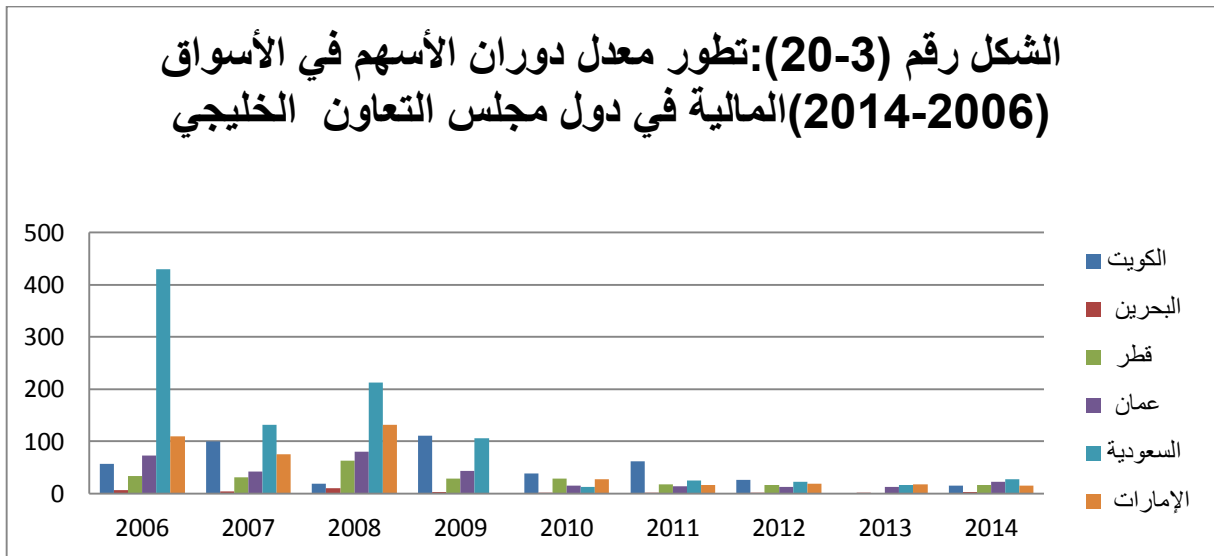
المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم(3-12)

بالنسبة لمعدل دوران الأسهم فقد وصل في عام 2006 إلى 429,2% في السعودية تم تأتي بعدها دبي بنسبة 190% في المرتبة الثانية، وبعدها عمان بمعدل 72.7% ثم الكويت بنسبة 56.4%، ثم قطر بنسبة تعادل 33.8% و الارتفاع هذا نتيجة متوسط التداول اليومي في هذه الأسواق و ارتفاع أسعار النفط العالمية و ارتفاع أسعار الصرف وفي المرتبة الأخيرة البحرين بـ 6,6% بمعدل ضعيف مقارنة بباقي الدول وكان السبب

الانخفاض في الدول (أبو ظبي - البحرين - قطر) نتيجة بروز ظاهرة المضاربة في الأسواق المالية، انكماش السيولة المتاحة الدول.

لتعرف كل الدول انخفاض ما عد دولة الكويت ب 50% خلال 2007 و 2008 هذا نتيجة بوارد أزمة الرهن العقاري ليستمر في انخفاض في 2009 وصلا إلا 2014 أعلي نسبها في عمان 23,1% وأدناها ب 2,4% في البحرين بدءا بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي، وانتهاء بالأزمة السياسية التي عشتها المملكة منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في فبراير 2011.

اتسم معدل دوران الأسهم بانخفاض حيث لم يتجاوز نسبة 40% خلال السنوات الممتدة من 2009-2014 ، حيث كلما كان هذا المؤشر مرتفع دل على سيولة أكبر في السوق وعدم وجود حواجز في عملية التداول وانخفاض التكاليف الصفقات وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي .



المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم(3-12)

خلاصة:

قطعت دول مجلس التعاون الخليجي شوطا كبيرا نحو التكامل الاقتصادي الخليجي وهو ما تمثل في الإسهامات السياسات الاقتصادية والتجارية التي أقرها مجلس التعاون الخليجي بدءا من منطقة التجارة الحرة في عام 1938 ثم الاتحاد الجمركي 2003 فالسوق الخليجية المشتركة في 2008، كما برزت أهمية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة نظرا للأهمية القصوى لهذه المواضيع وذلك بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار.

وعلى صعيد التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعد دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ارتباطها بقطاع النفط والغاز، إذ تعتبر اقتصاديات دول المجلس أحادية المورد لأنها تعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط، إذ تعتمد إيراداتها بقدر كبير على العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى. كالضرائب وإيرادات الاستثمارات الخارجية.

الخاتمة العامة

خاتمة

يواجه الاقتصاد العالمي أنواعا متعددة من الأزمات تختلف في شدتها ومراحلها ونتائجها، للتحويل بعدها إلى أزمة مالية عالمية تأثر على جميع القطاعات المالية والإنتاجية والخدمية في الدول بنسب متفاوتة. وانعكست آثارها السلبية على جميع اقتصاديات العالم وبقدر انفتاح كل منها واندماجه في الاقتصاد العالمي، تنتقل الأزمات من النطاق المالي إلى الاقتصاد الحقيقي مع تأثر حجم الطلب العالمي الكلي وانخفاض حجم الصادرات، مما يؤدي إلى انخفاض غير مسبوق في أسعار المواد الخام و السلع الصناعية.

تواجه التجارة الخارجية عدة تحديات نتيجة الأزمات المالية باعتبارها القناة التي تربط اقتصاديات الدول مما يسمح بمرور تأثيرات الأزمات من بلد لآخر عن طريق أسواق السلع والخدمات وأسواق المال والاستجابة المباشرة من خلال أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بالسالب، حيث واجهت دول مجلس التعاون الخليجي تأثيرات سلبية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2006-2014 حيث واجهت ثلاثة أزمات مما انعكس سلبا على اقتصادياتها

نتائج اختبار الفرضيات

لقد هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى تأثير الأزمات المالية على التجارة الخارجية بدول مجلس التعاون الخليجي،ومن خلالها فقد تم التوصل إلى النتائج التالي :

الأزمة المالية ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى وتكمن خطورتها في آثارها المسببة لانكماش الاقتصادي مما ينتج عنه أزمات سيولة وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال. حيث يمكن أن تؤثر كليا وجزئيا على مجمل المتغيرات المالية و اعتمادات الودائع المصرفية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم، السندات وكذلك معدل الصرف وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

توصلنا من خلال هذه الدراسة نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي برزت العديد من الأزمات التي خلفت آثار سلبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الآثار الانكماشية الناجمة عن الأزمات خاصة أزمة الرهن العقاري التي تخللت سنوات الدراسة التي أثرت على عدم استقرار أسعار النفط الذي تعتمد عليه دول مجلس التعاون كمورد أساسي للدخل القومي وإيرادات الحكومة

مما أثر سلباً عليها من خلال معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة وتراجع المبادلات التجارية البينية والخارجية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

إن التداعيات السلبية على اقتصاديات دول العالم كانت بسبب التوجه العالمي نحو إقامة تكتلات والتحالفات الاقتصادية، وتزايد تأثير العولمة أصبحت النظرة على السوق كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي أكثر اتساعاً بحيث أصبحت الأنشطة الاقتصادية العالمية أكثر ترابطاً وانفتاحاً على الخارج، واعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي على التجارة رغم أن صادراتها هي مواد أولية والنفط الخام بشكل رئيسي حيث احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى خلال سنة 2013 في إنتاج النفط على مستوى العالمي بـ 17.5 مليون/ برميل اليوم في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية وبالتالي فإن حجم التجارة تتأثر بما يحصل في الأسواق الخارجية مما جعلتها عرضة لحالات من الركود نتيجة الأزمات التي خلقت موجة من الاضطرابات عن طريق أسواق السلع والخدمات وأسواق المال وهذا ما يثبت أن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية اتخذت استجابة سريعة وسلبية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- 1- الأزمات المالية ظاهرة طبيعية والسمة السائدة التي تضرب باقتصاديات الدول وتزايدت نتيجة الانفتاح على العالم مما سبب انتقالها من دولة إلى أخرى.
- 2- سبب الأزمات اعتماد نظام الفائدة " الربا" على الودائع والقروض والاحتكار والاعتماد على المضاربات وعدم استمرار الاستقرار نتيجة الاعتماد على عملة واحدة.
- 3- عجز في اقتصاد سائر الدول وكساد تجاري وتراجع التجارة الخارجية، ضعف التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ضعف الاستثمار في الصناعات الإنتاجية غير النفطية.
- 4- ضعف مستوى الشفافية والإفصاح وعدم علم السلطات الرقابية بجميع التزامات ومديونيات المؤسسات المالية.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يمكن إدراج مجموعة من التوصيات كما يلي:

- 1- الأزمات المالية العالمية التي مست العديد من الدول هي بمثابة فرصة للإلتحاق بالاقتصاد الإسلامي كبديل اقتصادي ناجح لتفادي الأزمات و معالجتها، بإنشاء صناديق استثمارية عربية إسلامية تستوعب صغار المستثمرين.
- 2- زيادة المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإزالة العقبات التي تعترض حركة السلع والخدمات تساهم في تنشيط حركة التجارة بالإضافة إلى توسيع قاعدة المواطنة الاقتصادية من خلال السماح بممارسة المزيد من الأنشطة والمهنة لمواطني دول المجلس وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي لتنويع أنماط الإنتاج والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي وبتفعيل التجارة البينية و التخفيض من درجة الانفتاح على الاقتصاد الأمريكي من أجل تحسين حجم التجارة البينية والخارجية.
- 3- إحياء فكرة إنشاء الدينار العربي (العملة الخليجية الموحدة) يمكن اعتمادها من قبل مصارف مركزية في بلدان في منطقة الشرق الأوسط وكذا اعتمادها كعملة لاحتياطات النقدية خاصة الدول المستوردة لنفط.
- 4- تعزيز القاعدة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي لتنويع أنماط الإنتاج و التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي من أجل تحسين حجم التجارة البينية الخليجية الخارجية.
- 5- إنشاء هيئات إدارية رقابية دولية مستقلة لمعالجة الرقابة المالية على المؤسسات المالية.

أفاق الدراسة:

في إطار الحديث عن الأزمات مالية وتأثيراتها على التجارة الخارجية تثار العديد من المواضيع التي تحتاج إلى مزيد البحث والتوسع ولهذا نقترح جانب أخرى متعلق بموضوع الأزمات مالية وتأثيراتها على التجارة الخارجية والمتمثلة في:

- آثار الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي
- تداعيات الأزمات المالية على كفاءة أسواق رأس المال الخليجية
- انعكاسات السياسات الاقتصادية على التجارة الخارجية للحد من انتشار الأزمات

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

- 1- القرآن الكريم
- 2- أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة.
- 3- أحمد بن محمد على المقرئ الفيتومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، ط2، دار المعارف.

المراجع

كتب اللغة العربية

- 1- أحمد العدلي، التجارة الدولية (التجارة الخارجية- الصادرات والواردات- التعريفات الجمركية- السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة)، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2006.
- 2- بلعباس عبد الرزاق سعيد، ما معنى الأزمة؟ الأزمة المالية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية، 2009.
- 3- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، 2010.
- 4- حمد فواز الديلمي- أحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية (المالية والاقتصادية)، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2011.
- 5- رشاد العصار، التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 6- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ج1، ط1، دار النشر، 2000.
- 7- روابح عبد الرحمان، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الدولية، ط1، دار النون والقلم للنشر و الطباعة والتوزيع الاغواط ، الجزائر، 2014.
- 8- زين حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 9- سامي قنطججي، ظوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة ، دمشق 2007.
- 10- السيد محمد أحمد السيرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع المعمورة، 2009.
- 11- شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان، 2010.
- 12- عبد الحكيم مصطفى الشراوي، عدوى الأزمات المالية العولمة المالية وإمكانيات التحكم، ط1 مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، 2012.

- 13- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
- 14- عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- 15- عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 1430-2011.
- 16- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 17- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، ، 2010.
- 18- محمد صالح القريشي، "المالية الدولية" ، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 19- محمد صلاح سالم، إدارة الأزمات والكوارث بين المفهوم النظري و التطبيق العلمي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2005.
- 20- محمد عمر الشويرف، التجارة الالكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 21- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية- البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني (مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون- الجزائر- 2005.
- 22- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2003 .
- 23- مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات : جذورها-أسبابها-تداعيتها-أفاقها، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، 2012.
- 24- يوسف مسعداوى، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2010.

الأطروحات والمذكرات

- 1- أسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة "بومرداس" الجزائر، 2015/2014.
- 2- أوكيل نسيمية، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2008/2007.
- 3- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر - مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاجة لخضر باتنة، 2011-2010.
- 4- رفيق مزاهدية، الاتجاهات العشوائية والتكاملية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية وتأثيرها على فرص التنويع الاستثماري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.
- 5- سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية -دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة الجزائر، 2015/2014.
- 6- نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2012.
- 7- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.
- 8- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر، 2009/2008.
- 9- بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات ومظاهر التجديد، مذكرة ماجستير المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2003- 2002 .

- 10- بن عزوز عبد الرحمان، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.
- 11- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- 12- بوشلول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.
- 13- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 14- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
- 15- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية والعالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 16- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2011/2012.
- 17- رشام كهينة، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- 18- زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 19- شلاي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 20- عائشة إبراهيم عبيد، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية، 2007.

- 21- عائشة خلوفي ، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الإتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012/2011.
- 22- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة -دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000- 2010) ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2012.
- 23- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 2010/2009.
- 24- فتيحة بكطاش ، الأزمة المالية الآسيوية (أسبابها - انعكاساتها- معالجتها) ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، 1999/1998.
- 25- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2012.
- 26- محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية- دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح ورقلة-، 2012-2011.
- 27- نسيمة حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2009/2008.
- 28- يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013-2012.
- 29- سميرة نوي، تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013/2012.

30- فراح كاسية، كيشو سامية، الاعتماد المستندي كتقنية دفع، تمويل وضمان للتجارة الخارجية مع دراسة حالة تطبيقية لدى البنك الخارجي الجزائري-وكالة حيدرة-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بويرة، 2013-2014.

المجلات

- 1- أسامة عبد المنعم السيد علي، وآخرون، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8 ديسمبر، 2010.
- 2- أوكيل نسيم، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 1 جوان، 2007.
- 3- حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد رقم 135 فبراير 2015، إصدار اتحاد مصارف الكويت.
- 4- حيدر يونس الموسوي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة (2003-2009)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون 2011.
- 5- زكرياء شعباني، البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 02/جوان 2015.
- 6- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهوما، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20.
- 7- ناجي التوني، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004.

المؤتمرات والملتقيات

- 1- بن بوب لطيفة، عوار عائشة، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر.
- 2- ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثرها في الاقتصاديات العربية وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الإسراء /الأردن 28-29 أبريل 2009.

3- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية :حقائقها وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.

4- سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية وذلك خلال الفترة 4-5 أبريل 2009 في شرم الشيخ جمهورية مصر العربية.

5- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، ورقة بحثية بعنوان "الأزمات المالية" سجل التداول وأطروحات التعولم الثلاثي"، المؤتمر العالمي الدولي للأزمات المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان-الأردن: 25-26 ذو الحجة 1431/1-2 ديسمبر 2010، ص01.

6- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر.

7- كمال رزيق ،حسن توفيق،تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق" للفترة 10-11 نوفمبر 2009 ، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة الزرقاء - الأردن.

8- ياسر محمد جاد الله، سيد إبراهيم عبد الفضيل، الآفاق المستقبلية لأداء أسواق المالية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

التقارير والنشريات

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007/2014

2- النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية

المواقع الإلكترونية:

- 1- أيمن عبد الكاظم جبار الكريبي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد. متاح على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63205>
- 2- تأسيس سوق عمان المالي التطورات الرئيسية، متاح على الموقع: <http://www.ase.com>.
- 3- خالد المرزوك، نظريات التجارة الخارجية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل. متاح على الموقع: <https://www.google.dz/url?sa>
- 4- سعود بن هاشم جليدان، آثار تراجع أسعار النفط العالمية، مقال متاح على الموقع: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-/.html>
- 5- سوق الكويت للأوراق المالية، متاح على الموقع: <http://www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3>
- 6- سيف هشام صباح الفخري، أزمة ديون دبي.. أسبابها وآثارها الاقتصادية متاح على الموقع: [.http://www.alukah.net/culture/0/10185/#ixzz40GCgmicf](http://www.alukah.net/culture/0/10185/#ixzz40GCgmicf)
- 7- عبد الله شحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب، متاح على الموقع: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../zzzz.doc
- 8- عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، كلية اربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن، متاح على الموقع: [.http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf)
- 9- لعلى بن صالح حناشي، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة، متاح على الموقع: <https://www.google.dz/url?sa&url>
- 10- لمحة عامة عن سوق دبي المالي، سوق دبي المالي DFM، متاح على الموقع: <http://www.dfm.ae/ar/about-dfm/about-dfm>
- 11- معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية: نماذج وقنوات انتقال، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية عدد نوفمبر 2015. متاح على الموقع: <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/641#.VsLPOrThDIU>
- 12- مناضل عباس حسين الجوارى، وآخرون، الأسواق المالية على المستويين العربي والعالمي، جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد. متاح على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72872>

- 13- هيئة السوق المالية ، الاستثمار في سوق الأسهم، المملكة العربية السعودية. متاح على الموقع:
file:///C:/Users/Blue%20Info/Downloads/Documents/Booklet_2.pdf
- 14- وضحه ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج -2011
2003، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011. متاح على الموقع :
<https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com>
- 15- يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة القدس المفتوحة / فلسطين، متاح على
الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/9.pdf>
- 16- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT متاح على الموقع :
<https://gccstat.org/ar>